

بحث بعنوان

التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر الاجتماعية الجديدة في الأسرة المصرية
(دراسة وصفية على عينة من الأسر بمحافظة الإسماعيلية)

إعداد

أ.م.د/ سحر حساني بربري
أستاذ مساعد ورئيس قسم علم الاجتماع - كلية الآداب -
جامعة قناة السويس

ملخص

التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر الاجتماعية الجديدة في الأسرة المصرية

(دراسة وصفية على عينة من الأسر بمحافظة الإسماعيلية)

عصر المخاطرة يُعدُّ واحدًا من أهم مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجي، حيث بدأت تظهر أشكال جديدة من المخاطر الاجتماعية تطرح تحديات مركبة على الأفراد والمجتمعات، وإذا كانت أوجهُ الخطرِ في الماضي معروفةً الأسبابِ والنتائج فإن مخاطرَ الحاضرِ والمستقبلِ تحتاجُ الى مزيدٍ من الدراسة والبحث من أجل التعرف على أسبابها ونتائجها، لذا تكمن أهمية الدراسة في محاولتها استكشاف ورصد المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تتصل بالأسرة وبنائها، والتي تُعدُّ نتاجًا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي نقلت المجتمع الصناعي الحديث الى مجتمع ما بعد صناعي.

ومن أجل تحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والذي تم تطبيقه على عينة قوامها (٣٧٨) أسرة ريفية وحضرية بالقنطرة شرق بمحافظة الإسماعيلية، كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارن للمقارنة بين الأسر في الريف والحضر، وبين جيل الآباء والأبناء فيما يتعلق برؤيتهم لملامح التغيير في مستقبل الأسرة المصرية. أيضا اعتمدت الباحثة على استمارة الاستبيان والتي تم تطبيقها على الأسر، والجماعة البورية لجيل الأبناء للتعرف على رؤيتهم للمخاطر الاجتماعية التي تواجه الأسرة.

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج من بينها: اتفاق كل من الأسر في الريف والحضر وجيل الأبناء على أن الأسرة تواجه عدة مخاطر جديدة وهي: التغيير في الاتجاه نحو تشكيل وتكوين الأسرة، والتغيير في معايير التعارف والاختيار الزواجي، أيضا حدوث تغيير في شكل الأسرة وسيادة نمط الأسرة النووية بشكل أساسي في الحضر، وتقلص حجم الأسرة الممتدة داخل الريف وظهور نمط آخر من الأسر في الريف والحضر وهي الأسر ذات العائل الواحد، هذا بالإضافة الى التغيير في العلاقات بين الآباء والأبناء أو بين الزوجين وتزايد العلاقات القائمة على الشراكة في عملية اتخاذ القرار بين أفراد الأسرة.

الكلمات الدالة: الأسرة- المخاطر الاجتماعية الجديدة- التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

Abstract

Social and Economic Transformations and the New Social Risks in the Egyptian Family: a Descriptive Study on a Sample of Families in Ismailia

Risk-taking is one of the most essential outcomes of globalization and technological transformations. Therefore, new forms of social risks began to arise, resulting in complex challenges for individuals and societies. While, in the past, the causes and consequences of these dangers were known, those of the present and future require more study and research in order to identify their reasons and effects in an endeavor to find out the new social risks relevant to the family and its structure. These risks are considered the output of the social and economic changes that have turned the modern industrial society to a post- industrial one.

In order to get this accomplished , this study relies upon the approach of social survey with a sample. the survey has been applied upon a sample of (378) rural and urban families in Al Qantarah Sharq ,Ismailia Governorate . Comparative method is also adopted to hold a comparison between families in rural and urban areas ,and between older and younger generation in terms of their perception of the changes in the future of the Egyptian family .

The researcher ,too, depends on a questionnaire distributed to both the families and a focus group of the young generation to elicit their opinion on the social risks encountering the family.

The study has come up with a variety of results, including :The agreement of both rural and urban families and the young generation that the family is in face of many new risks: the change of the family form, the domination of the nuclear family in rural areas and the emergence of single-parent families as another family pattern in rural and urban areas of children that one of the features of change in the future ,and the change in the shape of the family and the dominance of the nuclear family style in both rural and urban areas, and the change of parent – children or spouses, relationships and the increase of relations based on partnership in decision- making among family members.

Key words: Family- New Social risk - Social and Economic Transformations

- مقدمة:

إذا كان من المفترض أن تساهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية في دفع المجتمع إلى الأمام على طريق التقدم والتحديث بحكم التراكم المادي والمعنوي الذي يحدث بفعل التحول فإن حركة عكسية حدثت في مجتمعاتنا بحيث لم يحقق التحول تراكمًا ومن ثم لم يولد طاقةً للتطور على غرار ما حدث في أوروبا، حيث انطلق التحول الكبير الذي يتضمن تحولاتٍ فرعيةً عديدة من حركة الإصلاح الديني وحتى بناء مجتمع المعرفة، إذ استمر هذا التحول الكبير لخمسة قرونٍ كاملةٍ من الإصلاح الديني إلى ثورة التفكير العلمي إلى التنوير وإلى الثورات السياسية التي أكدت على حقوق الإنسان إلى بناء المجتمع الصناعي ثم المجتمع التكنولوجي فمجتمع المعرفة؛ حيث أصبحت الحقائق والمعاني قوةً بعد أن كان الاقتصاد والطاقة هو مصدر الطاقة والقوة.

ونحن إذا نظرنا إلى جملة التحولات التي مرَّ بها المجتمع المصري فسوف نجد أن حصادها كان سلبيًا في جملته، حيث بدأ بأسرة قوية متماسكة تقليدية تعكس التراث التقليدي للمجتمع وانتهى بأسرة هشّة وضعيفة تعاني من جوانبٍ ضعفٍ عديدة، بحيث أصبحت عاجزةً عن أن تؤدي وظائفها الأساسية المنوطة بها، والتي من أهمها: عملية التنشئة الاجتماعية التي تأثرت بالضعف والوهن الذي أصاب ثقافة المجتمع، ولقد ساهم ذلك في إضعاف المجتمع والأسرة معاً بحيث ظهر نتيجة ذلك ظواهر انحرافية عديدة.

إن الأسرة والمجتمع تعرضا لظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية غير مواتية وضاغطة دفعت إلى تولّد ثقافة تقلص من قيمة الأسرة بالنسبة للفرد وبدأت تظهر قناعات جديدة تقلل من قيمتها أيضاً، وهي القنوات التي أدت إلى عزوف الشباب عن الزواج وتشكيل أسر جديدة، أو اللجوء إلى أشكال هشّة من الأسر يمكن التخلص من أعبائها بسهولة أو أنها أسرٌ بلا أعباء كالأسر الناتجة عن الزواج العرفي بأشكاله المتنوعة خارج الشرعية، إضافة إلى زواج المسيار، وزواج المتعة، وهي أشكالٌ أسريةٌ انقرضت تاريخياً ثم عادت إلى الظهور من جديد، يضاف إلى ذلك التخلص من الأسرة بالطلاق، إذا شكّلت ضغطاً على حرية أعضائها، أو أرهاقتهم بمتطلباتها، وخاصة بين الأزواج الشباب.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن كل تحول من التحولات التي مرَّ بها المجتمع أضاف شرخاً جديداً في جدار الأسرة حتى انتهت إلى بنية أسرية ضعيفة وهشّة، تحالفت على إحداث هذا الضعف وتلك الهشاشة متغيراتٍ شتى بدأت بالمتغيرات الداخلية التي أدت دوراً سلبيًا لعدة عقودٍ ثم دعمتها متغيرات خارجية ساهمت في تفويض البناء الأسري من أساسه وأعجزه عن أداء عملياته ووظائفه بالمستوى الملائم.

أولاً - مشكلة الدراسة:

إذا تأملنا أوضاع الأسرة في الماضي نجد أنها تميزت بالاستقرار، وذلك لأن الأسرة تعد الوحدة النمطية الأساسية في بناء العلاقات الاجتماعية وفي تشكيل القيم والمعايير في المجتمع، ولقد كانت ولا زالت دورة حياة الأسرة في المجتمعات الشرقية بخاصة موقع تقديرٍ علميٍّ تنظيريٍّ وتطبيقيٍّ إنطلاقاً من أهمية هذه الدورة في

الاستقرار الاجتماعي والتمكين الاقتصادي علاوة على الوظائف الأساسية في التكاثر والتنشئة الاجتماعية وتدعيم الصلات والروابط القرابية وعلاقات الجيرة والتنشئة الاجتماعية وغيرها داخل المجتمعات المحلية. وبيان ذلك أن قوة الثقافة التقليدية مكنتها قديماً من تنظيم الحقوق والواجبات المرتبطة بمختلف الأدوار، بالإضافة الى تحديدها لقواعد التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين شاغلي هذه الأدوار، كذلك لقيام الأسرة بمختلف العمليات الاجتماعية بصورة كاملة تقريبا، بالإضافة الى ذلك نجد أن الأسرة في الماضي امتلكت الموارد الاقتصادية التي يسرت لها قدراً واضحاً من الاستقرار. ويرد ذلك الى بُعدين رئيسين، الأول: يتمثل في أن العائلة التقليدية كانت تعيش في ظل موارد اقتصادية كافية. والثاني: أن نوعية الحياة التي كانت تقودها الأسرة كانت بسيطة وفي متناول القدرة الذاتية، ومن ثم فقد كانت احتياجاتها المادية والاقتصادية كافية، إذ لم تكن الثقافة الاستهلاكية تدفقت في الحياة الأسرية، فالعائلة التقليدية كانت تتميز بوضوح التدرج العائلي من حيث المكانات والأدوار، وطبيعة الالتزامات المرتبطة بكل منها، ففي العائلة التقليدية كانت المكانات الأعلى يشغلها الزوج والزوجة وإن كان لكل منهما مجال فاعليته، ففاعلية الأب هي السعى والعمل للحصول على دخل تُشبع به الاحتياجات الأسرية التي تعتمد عليه، بينما تكمن فاعلية الأم أو الزوجة في تشكيل نوعية الحياة الأسرية، بما تحصل عليه من دخل نتيجة عمل الرجل.

(ليلة وآخرون، ٢٠١٣، ص ٤٠)

بيد أن اختراق الثقافة الغربية لفضائنا الثقافي، هو الذي طرح صيغة جديدة لتوزيع المكانات والأدوار مع الإطاحة بالتدرج التقليدي للأسرة، بحيث أضحت المكانات والأدوار متجانسة تقريبا، فقد خرجت المرأة الى العمل وأصبح لها دخلها الخاص. وبهذه القاعدة الاقتصادية المستقلة بحثت المرأة عن الاستقلال أو المساواة الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة، الأمر الذي فرض حالة من الفوضى أو الحاجة الى إعادة الترتيب للأدوار الأسرية، كما تأكلت الإشباعات المعنوية وحلت محلها الإشباعات المادية، ومن ثم فقد عجزت الأسرة عن تلبية التطلعات المادية لأعضائها الى حد كبير، يضاف الى ذلك تداعي الأطر والسياقات الاجتماعية التي كانت تدعم الحياة الأسرية، وتمنحها قيمة، وهي الأطر التي تمثلت في الدين والقرابة والجيرة، فقد تآكلت حالة التدين والعواطف الدينية بفعل مؤثرات عديدة، الأمر الذي دفع الى عدم التزام أعضاء الأسرة في علاقاتهم وتفاعلاتهم مع بعضهم البعض بالمرجعية الدينية، وفي هذا السياق بدأ تنظير النوع الاجتماعي يتدفق الى ساحة الحياة الأسرية، بل ومحاولة تعميق المسافة بين الأجيال بفعل (تكنولوجيا) الإعلام والمعلومات، وفي ظل حالة إعادة الترتيب والتوزيع هذه بدأت تبرز الفردية والمصالح الأنانية على ساحة الحياة الأسرية، سواء بين الزوج والزوجة، أو بين الآباء والأبناء، بل ولحقت بالوشائج القرابية ككل. (ليلة، ٢٠١٥، ص ٤٥)

بالإضافة الى ذلك انهيار نمط العائلة الممتدة بفعل عوامل عديدة، من هذه العوامل عملية التحديث التي خضع لها المجتمع انطلاقاً من أيديولوجيات التحديث الغربية، وهي الأيديولوجيا التي رأت أن التطور الاجتماعي ينبغي أن يسعى إلى تحديث المجتمع بنفس المنطق الذي تم به تحديث المجتمعات الغربية،

(Mohammad, 2006, p49)، ولقد ساهمت تلك الفكرة في تفكيك العائلة الممتدة والتي كانت تشكل نسبة ٦٣% من الأسر في تعداد ١٩٤٧ في مقابل ٢٣% هي نسبة الأسر النووية، ذلك يعني أن السيادة الآن أصبحت لصالح الأسرة أو العائلة النووية التي يتوقع أن تصل نسبتها في الحضر إلى ٨٠,٢% وفي الريف إلى ٦٩,٦% بحيث أصبحت بعد خمسة عقود فقط هي النمط العائلي السائد، هذا النمط هش بطبيعته تكوينه غير قادر على القيام بوظائفه، بدليل زيادة نسبة اعتماد الأبناء المتزوجين حديثاً على أسرهم المعروفة اصطلاحياً "بأسر المنشأ". (ليلة، ٢٠١٥، ص ٤٥)

إن مفهوم الأسرة التقليدية في المجتمعات الغربية تغيرت وظهرت أشكال أسرية عديدة غير تقليدية ومستحدثة، ففي كندا مثلاً عام (٢٠٠١) بلغت نسبة الارتباط الحر ٣٣% بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم ٣٠: ٣٤ سنة للرجال، و ٢٥ سنة للنساء، كما ارتفعت نسبة الولادات غير الشرعية في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٥٨%. وبحسب التقرير السنوي للدراسات الديمقراطية في باريس فإن أكثر من نصف النساء ٥٣% يضعن أطفالهن دون زواج شرعي، كما تضاعفت ظاهرة المعاشرة خارج إطار الزواج الرسمي، إضافة إلى أن التقرير نبه إلى تغيير النظرة المجتمعية لمؤسسة الزواج من قبل الشباب الذي أصبح ينظر للزواج باعتباره عادة "روتينية" لا بد أن يتم التخلص منها، وفي أمريكا نجد نفس التوجه، حيث تزايدت نسبة الأسر ذات العائل الواحد ليس فقط في أمريكا، ولكن في كثير من المجتمعات الصناعية ذات السياسات الحكومية المختلفة، والتقاليد والأعراف المتنوعة. (Schmidt, 2005, p.841).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة غير المتزوجين من الشباب من الجنسين بلغ ٣٠%، إذ تبلغ حالات العزوف عن الزواج بين الذكور ٩ مليون شاب، يقابلها ٩ مليون فتاة غير متزوجة، و ٩٠ آلاف أسرة تتفكك سنوياً نتيجة للطلاق. (هريدي، ٢٠١٠، ص ٩٣٤).

هذا بالإضافة إلى انتشار أشكال مختلفة من الزواج مثل: زواج المساكنة أو الزواج التجريبي وقد انتشر هذا النوع من الزواج، وأصبح مقبولاً ليس فقط على مستوى الأفراد، ولكن على مستوى مؤسسات الدولة، وتعتبر علاقات المثليين أو زواج المثليين أحد أشكال الزواج المستحدثة التي ظهرت في المجتمعات الغربية، حيث تم تقنين زواج المثليين منذ عام ٢٠٠٥. (Schmidt, 2005, p.841)

وفي ظل ما تعاني منه الأسرة الغربية من تفكك وانهايار فقد تأثرت الأسرة العربية في الوقت الحاضر أيضاً، وذلك بسبب حدة التحولات التي طرأت على المفاهيم التي رسخت لها الحداثة الغربية، فأصبح المفهوم الغربي لسعادة الفرد المادية والحسية هي العمود الأساسي للأسرة، وفي ظل هذا التوجه المادي الحسي، والاتجاه الحديث في المجتمعات الغربية نحو تفرغ النسق الأسري من مضمونه الاجتماعي الأخلاقي، والبنائي الوظيفي والتحول إلى النزاعات الذاتية ذات المحتوى النرجسي المناهض والمناقض للبنية الاجتماعية لأهم الجماعات الأولية ووحدة التكوين الأساسي للمجتمعات وهي: "الأسرة والعائلة" يتجلى الخطر الداهم والمهدق بالمجتمعات العربية الإسلامية خاصة، وغيرها من المجتمعات الأخرى عامة. ومن هنا اكتسبت إشكالية هذا البحث وجودها الحي والحيوي حيال ما يحدث من تحولات خطيرة في الأسرة المصرية يراها

الباحث منبئة بمواجهة الكيان الأسري الذي يحسه المجتمع أساس البنية والتشكيل الاجتماعي لعدّة مخاطر اجتماعية، لذا تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤل التالي: ما المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجه الأسرة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة؟

ثانياً- أهمية الدراسة:

١- الأهمية العلمية:

- لوحظ من خلال المراجعة التحليلية للتراث البحثي المرتبط بهذه الدراسة أنّ كلا المتغيرين اللذين اعتمدت عليهما الدراسة (التحولات الاجتماعية والاقتصادية) و (المخاطر الاجتماعية الجديدة) لم تتم دراستهما بشكل مباشر.

- ترتبط هذه الدراسة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم سيولوجي هام وهو مفهوم المخاطر الاجتماعية والذي سوف نحاول معالجته في ضوء علاقته بالأسرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك في إطار ما طرحه (أولريش بيك) من قضايا نظرية تدور حول مجتمع المخاطر العالمي الجديد.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في التأكيد على وقائع تآكل الأسرة الكبيرة والعائلة الممتدة والبدنة في مقابل التحول نحو النمط الأحادي (monogamy) أو الأسرة النووية (nuclear)، وخطورة الانتقال الى مرحلة تفريغ الأسرة من وجودها وخطورة ذلك على البناء الاجتماعي والقيمي والنظم الاجتماعية، والتأكيد على الخطر لا يكمن فقط في الانتقال للنموذج الأحادي، بل في التحول عنه الى هامشية الأسرة أو زوالها بوصفها جماعة أساسية، أو نسقاً اجتماعياً فرعياً فاعلاً.

- عنصر المخاطرة يعدّ واحداً من أهمّ مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجي، حيث بدأت تظهر أشكال جديدة من المخاطر الاجتماعية تطرح تحديات مركبة على الأفراد والمجتمعات، وإذا كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج فإن مخاطر الحاضر والمستقبل تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث من أجل التعرف على أسبابها ونتائجها لذا تكمن أهمية الدراسة في محاولتها استكشاف ورصد المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تتصل بالأسرة وبناءها والتي تعدّ نتاجاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حوّلت المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع ما بعد صناعي.

- صاحب العولمة، نشاط أكاديمي ومعرفي مهم يتعلق بكيفية إدارة المخاطر وزيادة فرص مراقبتها والسيطرة عليها وهو ما يمثل جانباً آخر لأهمية تناولنا لموضوع المخاطر الاجتماعية الجديدة في الأسرة، وذلك في محاولة من الباحثة للخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تسهم في لفت الانتباه حول التأكيد على أهمية التفكير في كيفية الحدّ من المخاطر التي تواجه الأسرة.

٢- الأهمية العملية:

- تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات حول الظروف والتحديات التي تفرضها التغيرات السريعة والأوضاع الراهنة على الأسرة العربية بشكل عام والأسرة المصرية بشكل خاص، وخاصة في ظل أشكال الخطر الجديدة التي تطرحها العولمة والتي تختلف اختلافاً بيناً عما ألفناه.

- لفت نظر صانعي القرار بضرورة وضع سياسات وتدابير جديدة تتفق مع الواقع الأسري المصري الراهن، واعتماد سياسات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر من أجل حماية البناء الأسري من التفكك والانهيار، وصياغة رؤية استراتيجية شاملة لحماية الأسرة، والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً، تقوم هذه الرؤية على فهم عميق للتحديات والمخاطر وطرق مواجهتها.

-تدعيم الشراكة بين الجهات الحكومية المعنية، والجمعيات والمنظمات الأهلية للقيام بحملات للتوعية الأسرية، ويمكن استغلال أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وكذا مواقع التواصل الاجتماعي.

-التأكيد علي دور المجتمع في احتواء البناء الأسري من التفكك والانهيار عبر نشر الوعي بأهمية التماسك والاستقرار الأسري.

ثالثاً - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى: رصد المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجه الأسرة في ظلّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية:

- ١- تحديد المخاطر الاجتماعية المرتبطة بتغير تشكيل وتكوين الأسرة.
- ٢- استكشاف المخاطر الاجتماعية المرتبطة بتغير شكل الأسرة ووظائفها.
- ٣- استكشاف التغير الذي طرأ على بعض القيم الأسرية والمخاطر المرتبطة به.
- ٤- رصد المخاطر الاجتماعية الجديدة التي ستواجهها الأسرة في المستقبل.

رابعاً - تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل تشكّل المخاطر التي تواجه الأسرة في ظلّ التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ضغطاً على الحياة الأسرية وتعمل على تفكيكها وتدفعها إلى الانهيار؟

- ١- ما المخاطر الاجتماعية الجديدة المرتبطة بتغير الاتجاه نحو تشكيل وتكوين أسرة ؟ وهل سيترتب على ذلك بعض المخاطر المتعلقة بتغير المعايير الخاصة بالإختيار للزواج، وارتفاع متوسط سن الزواج ؟ وهل تختلف تلك المخاطر باختلاف السياق الاجتماعي ريف أو حضر ؟
- ٢- هل ستتأكل الأسرة الكبيرة والعائلة الممتدة ليحلّ محلها نمط الأسرة النووية Nuclear ؟ وما تأثير ذلك على الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤديها الأسرة بصفة عامة وعملية صنع القرار داخل الأسرة بصفة خاصة؟ وهل هناك علاقة بين تلك العملية وبين متغير النوع والمهنة ومحل الإقامة؟
- ٣- ما تأثير المخاطر الاجتماعية الجديدة على بعض القيم الثقافية السائدة داخل البناء الأسري؟ وهل هناك علاقة بين التحولات التي طرأت على بعض القيم الأخلاقية وبين السياق الاجتماعي الريف والحضري؟
- ٤- ما المخاطر الجديدة التي ستواجهها الأسرة في المستقبل؟ وأيّ الفئات ستعاني من تلك المخاطر بشكل أكبر؟

خامساً - مفاهيم الدراسة:

١ - التحول الاجتماعي:

عبارة عن تغير مفاجئ أو إعادة تشكيل نمط البناء الاجتماعي، ويحدث عادة كمظهر من مظاهر أزمات التطور، لحل الصراعات الخطيرة أو للتعجيل بظهور صراعات أو أزمات أخرى، وإذا نشأت عن التفتك الاجتماعي ظروف تستلزم إعادة تنظيم العناصر القديمة، فإن البنيان الجديد الطارئ يعتبر تحولاً اجتماعياً. (بدوي، ١٩٨٢، ص ٣٩١).

ويقترَب مفهوم التحول الاجتماعي كثيراً من مفهوم التغير الاجتماعي ويتداخل معه غير أن ما يميِّز التحول الاجتماعي أنه ذو طبيعة كُليّة وشاملة تؤثر على مختلف جوانب المجتمع في ثقافته ومنظوماته القيمية، وفي أوضاعه الاجتماعية وهي التحولات التي قد تؤدي إلى بنية إنسانية أو شخصية جديدة وفي مرحلة التحول يخضع المجتمع لحالة دينامية شاملة، لا يستقرُّ المجتمع خلالها إلا إذا حقّق التحول غاياته. وفي العادة نجد أنّ التحولات تتميز بإحدى طبيعتين، التحول من الطبيعة الأولى: هو تحول بعيد المدى ينطلق من رؤية إستراتيجية تكاد أن تصبح لا تاريخية حيث يستند هذا التحول إلى قوى دافعة تتجدد في كل مرحلة، هذه القوة أو الطاقة الدافعة للتحول قد يكون مصدرها التراكم الفكري والإصلاحى كما حدث في أوروبا، أو قد يكون مصدرها التراكم الاقتصادى الذي يدفع إلى توسيع مجالات النمو كما حدث نحو البرجوازية التجارية الذي أدى إلى قيام الثورة الصناعية ونمو البرجوازية الصناعية واستمرار استثمار هذه الطاقة في إحداث الثورة التكنولوجية والمعرفية، فى حين يتمثل المصدر الثالث، فى نمو بعض الاحتياجات البنائية التي تصبح طاقة كامنة مفجرة للتحول أو دافعة له، هذا النمط من التحول يمتلك قدرة ذاتية على الانطلاق والاستمرار، وهو مستمر طالما أن هناك وجوداً إنسانياً وإجتماعياً فعّالاً. (ليلة، ٢٠٠٤، ص ٧٨).

غير أنّ التحول قد يكون من نمط أو طبيعة ثانية هو النمط أو الطبيعة المنقطّعة أو المترددة حيث يبدو التحول وكأنه تحول شامل يؤثر على مختلف جوانب الحياة فى المجتمع غير أنه بعد فترة محدودة يتعرض لتحول من نمطٍ آخر أو مضاد فى طبيعته، وفى العادة نجد أنّ العوائق أو فرض تغيير الاتجاه على هذا النمط من التحول تحدث بفعل قوى داخلية تقف فى مواجهة انطلاق التحول أو قوى خارجية تضغط فتفرض توجه التحولات فى اتجاهات محددة ويعانى هذا النمط من التحول من العجز عن تحقيق تراكم اجتماعى واقتصادى فى المجتمع. (ليلة، ٢٠٠٤، ص ٧٨).

- التعريف الإجرائي للتحول الاجتماعي والاقتصادي: تعرّض المجتمع لتغيرات اجتماعية واقتصادية أثّرت على مختلف جوانب الحياة فيه وخاصة الجانب الثقافى والقيّمى، ولقد ساهمت تلك التغيرات الغير مواتية والضاغطة إلى تعرض الأسرة إلى مجموعة من المخاطر الاجتماعية الجديدة.

٢- المخاطر الاجتماعية:

مصطلح دخل في صميم النظرية الاجتماعية مع نشر كتاب عالم الاجتماع الألماني (أولريش بيك) بعنوان: **مجتمع المخاطرة: نحو حداثة جديدة** في سنة ١٩٨٦، ويميز (بيك) بين ما ساد في المرحلة قبل الصناعية من أفكار تتعلق بالقدر والمرتبطة بالأوبئة، والمجاعات، والكوارث الطبيعية التي كان الناس يشعرون أنها خارج نطاق قدرتهم البشرية على التحكم فيها، والأفكار المتعلقة بتقدير المخاطر والتي ظهرت وتطورت بظهور الحداثة وتطورها، وقد اشتمل تقدير المخاطر على تعريفات قانونية وعلى كل من الأشكال الفردية والاجتماعية للتأمين ضد المخاطر الصناعية والمخاطر التي يتسبب فيها المجتمع الصناعي، وكانت دولة الرعاية، بما فيها من تأمين ضد مخاطر البطالة، واعتلال الصحة، والشيخوخة، كانت تمثل مثلاً واضحاً لنوع من الوقاية الجماعية من المخاطر.

ويؤكد كل من (بيك) (وجيدنز) على ربط المخاطرة بعملية التحديث الانعكاسية أو النقدية التي فيها يفرض على الفاعلين الاجتماعيين أن يواجهوا ما يترتب على الحياة الصناعية من العواقب الاجتماعية والبيئية المضطربة وغير المقصودة، والآثار الجانبية لها. (سكوت، مارشال، ٢٠١١، ص ١٢٩)

وتعرّف المخاطر الاجتماعية بأنها " مجموعة الأخطار التي يتعرض لها الإنسان نتيجة حدوث طوارئ محتملة أو احتمالات التعرض للخسارة، وهذه الأخطار إن حدثت تنشأ عنها خسارة في الدخل كإقطاع كلية أو انخفاضه فقط بصفة دائمة أو مؤقتة، وتغطي التأمينات الاجتماعية المخاطر التي يتعرض لها العاملين أثناء العمل وبسببه، كما تغطي المخاطر التي تؤثر في مقدرته الإنتاجية، فيما يتعلق بنفسه أو بحاضره أو بمستقبله، وفيما يتعلق بأسرته في حياته وبعد وفاته (بدوي، ١٩٨٢، ص ٣٩٥).

أو ينظر إلى المخاطر الاجتماعية باعتبارها " كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف العامة، وعلى البشر، والممتلكات، والمجتمع بصفة عامة، وقد تكون انعكاساً لأحداث سيئة غير متوقعة، ترتفع إزاءها نسبة عدم اليقين، أو قد تكون عن ناتجة عن أفعال وممارسات وسلوكيات تقود مباشرة إلى الخطر " (المناور، ٢٠١٥، ص ٥).

ويعرف (أولريش بيك) المخاطر بأنها المخاطر التي تنتج عن استخدام المجتمعات للتكنولوجيا المتقدمة ويواجه المواطنون العديد من المخاطر سواء كانت مخاطر تكنولوجية أو مخاطر صحية أو مخاطر اجتماعية، ويعتمد تقييم المخاطر على النهج الاحتمالي للمخاطر الذي يحاول حساب الأضرار التي يواجهها أي فرد في المجتمع مثل خطر الحوادث واستخدام المفاعلات النووية وتلوث البيئة وغيرها.

. (Bruce,2006, p262)

كما لا يمكن تلخيص المخاطر بالنتائج وبالآضرار التي حصلت فعلاً فهي تعبر أساساً عن مركب مستقبلي، يستند في جزء منه إلى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر إلى المستقبل، وفي جزء منها أيضاً

إلى خسارة في الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم تقوية المخاطر. وهكذا تمتاز المخاطرة بجزء منها حكماً على التكهن، بما فيها من تدمير لم يحصل بعد، لكنه يهددنا في الوقت الحالي، إذ أن حقيقته في الوقت الحالي تتمثل في البعد المستقبلي. (بيك، ٢٠٠٩، ص ٦٧).

- التعريف الإجرائي للمخاطر الاجتماعية الجديدة: تعرّض الأسرة لمجموعة من التهديدات التي تؤثر سلباً على بناؤها مثل تقلص قيمة الأسرة بالنسبة للفرد، وعزوف الشباب عن الزواج وتشكيل أسر جديدة، أو ارتفاع متوسط سن الزواج، أو الاتجاه نحو سيادة نمط الأسرة النووية أو ذات العائل الواحد، وتغير وظائف الأسرة وخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية وغيرها...

سادساً - الدراسات السابقة:

ارتكزت الدراسات السابقة في تناولها لقضية الدراسة على استكشاف التغيرات التي تواجه الأسرة في الحاضر أو التي من الممكن أن تواجهها في المستقبل، ومن بينها: دراسة "Ulrike Zartler" والتي استهدفت التعرف على التغيير الذي سيطراً على شكل الأسرة في الحاضر وأشكالها في المستقبل من خلال اعتمادها على المقابلات الكيفية مع ٥٠ طفلاً استرالياً في عمر ١٠ سنوات. خلصت النتائج إلى اختلاف الأبنية الأسرية، فالأطفال يعيشون في أسر غير نووية، وخاصة الأسر ذات العائل الواحد، كما أن الأمهات سوف تصبحن الجهات الفاعلة في الأسرة، والآباء سيصبحون أقل فاعلية وأدوارهم ستكون ضعيفة وخاصة في الأسر النووية، كما ذكر المستجيبون الذين يعيشون في الأسر ذات العائل الواحد أن هناك تزايداً في الأنشطة والأعباء والمسؤوليات التي ستقع على الأجيال في المستقبل، ولقد أعرب معظمهم عن رغبتهم في إنجاب الأطفال في وقت ما في المستقبل بشرط أن لا يزيد عددهم عن طفلين، وذلك لأنهم سيحتاجون إلى رعاية كبيرة، كما أنهم يمثلون مصدر ضغط لآبائهم (Zartler,2014,p 520) . ولقد أكد " Arkadiusz Marzec" في دراسته عن التحولات والمخاطر التي تواجه الأسرة على أن التغيرات والتحولات الثقافية التي تحدث بالمجتمع تؤدي إلى تغييرات في هيكل العائلة وفي النموذج الأبوي التقليدي الذي كان سائداً ليحل محلّه الشراكة بين الزوجين. (Marzec,2015, p. 104)

واعتمدت دراسة "Lindaston Fish" بعنوان: (تصور المعالجين للحياة الأسرية)، على التعرف على نقاط القوة والضعف في النظام الأسري واستخدمت في سبيل تحقيق ذلك أسلوب (دلفي) من خلال إعداد قائمة بأسماء المتخصصين في مجال العلاج الأسري، واتفق الخبراء على أن الأسر تحاول مواجهة الاختلالات الجنسية ومحاولة تبادل الأبوة والأمومة، وأن الأسر تعاني من عدة نقاط ضعف تتمثل في الفقر والضغط المالية، وانعدام الأمن الوظيفي، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا يؤدي إلى إضعاف الحياة الأسرية وتعرّض الأسرة إلى تهديدات كبرى في العقد المقبل لخطورة الوضع الاقتصادي. (Fish and Osborn , 1992, pp. 409-416)

ومن الدراسات التي ركزت على تغير السلوك الإنجابي وتأثيره على البناء الأسري دراسة **Eltigani E** بعنوان التغيرات في البناء في مصر والمغرب (Eltigani,2000,p73-78) دراسة **Terence H.Hull** عن التغيرات الديموجرافية في مستقبل الأسرة الأندونيسية (Hull,2003, p.51-66) حيث أشارت دراسة **Eltigani E** إلى أن كلاً من مصر والمغرب شهدتا انخفاضاً ملحوظاً في الخصوبة على مدى العقود القليلة الماضية، ولكن وتيرة هذا الانخفاض كانت أشد وأسرع في المغرب مقارنة بمصر، ولقد ساهم ذلك في زيادة متوسط عمر الفرد عند الزواج ولقد اعتمدت الدراسة في بياناتها على مسح الخصوبة لعام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ في مصر والمغرب، أيضاً المسح الصحي والديموجرافي لعام ١٩٩٥.

أما دراسة "**Terence H.Hull**" أشارت إلى أن التغير في استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة والوفيات في أندونيسيا أدى الى تغيير الهياكل الأسرية، كما ظهرت أدوار جديدة بداخل الأسرة نتيجة لإعادة إنتاج المكانة، وبالنظر إلى مستقبل عملية إنجاب الأطفال في أندونيسيا، سوف يظهر انخفاض واضح في الخصوبة سوف تذهب بالأمة إلى مفترق طرق، كما ستؤدي إلى زيادة عدد النساء الذين لا يرغبون في الإنجاب، كما أنّ عدداً كبيراً من النساء سوف يصبحن أمهاتٍ لعدد صغير جداً من الأطفال، ولقد أكدت تلك النتيجة دراسة "**M.J.Abbasi**" عن (التوقعات حول مستقبل الخصوبة في إيران). (Abbasi,2009,P.17) ورأي الباحث أنّ ذلك يعدّ نتاجاً لتأثير العولمة من الناحية الفكرية والثقافية على الحياة الأسرية والاجتماعية في بعض البلدان، حيث توقّع الخبراء استمرار انخفاض الخصوبة في إيران بسبب التحضر، حيث خلصت الدراسة إلى أنّ ٦٨% من السكان في إيران يعيشون في المناطق الحضرية، وأنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل عدد السكان بالمناطق الحضرية ٧٥% من السكان، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تعديل السلوك الإنجابي للمرأة لصالح أسر أصغر وعدد أقل من الأطفال، كما أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة النساء المتعلمات مقارنة بالرجال مما سوف يساهم في زيادة مساحة المساواة بين الجنسين داخل الأسرة في إيران. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ تزايد عمر النساء عند الزواج بشكل ملحوظ بسبب تعليم المرأة، وتغير الاتجاهات والمواقف تجاه الزواج، هذا بالإضافة إلى الاختلال في نسبة النوع في إيران، ونعني بذلك تزايد عدد النساء في سن الزواج مقارنة بالرجال.

واهتمت دراسة "**Aubrey R.Fowler**" (Fowler,2010, p. 342-353) ودراسة "شليغم غنية" (غنية، فضيلة، ٢٠١٣، ص ٨)، ودراسة "عائشة بيه زيتوني" (زيتوني، ٢٠١٧، ص ٩٩) بمناقشة التغيرات التي طرأت على المعايير الأسرية، وعلى شكل الأسرة وتركيبها، وخلصت الدراسات إلى تعرّض الأسرة لتغيير في المعايير الاجتماعية، وخاصة مع التقدم في المساواة بين الجنسين وتغير اتجاهات المواطنين، حيث أصبحت الفردية تتنافس مع المشاعر الجمعية التقليدية، كما ضعفت عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة من قِبَل الوالدين، وذلك لخروج المرأة الى العمل، وبالتالي أصبحت مؤسسات أخرى تتولى هذه المهمة، كما تعيّر نمط الأسرة من أسرة ممتدة تقوم على التكافل والتآزر في المهمات والصعوبات

التي قد تعترضها بسبب التماسك الداخلي، إلى أسرة نووية قل فيها التفاعل بين أعضائها. ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تتلاشى الأسرة الممتدة وتختفي، نظراً لاستفحال الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعتها؛ بل تتلاءم وتتفق مع طبيعة الأسرة النووية وإيديولوجيتها، كما أنه من أبرز التغيرات التي ظهرت آثارها في تركيب الأسرة تلك المتعلقة بظواهر ثلاث جديدة: هي تعليم المرأة و تحررها، وتشغيلها في مختلف الوظائف؛ وقد ترتب على تعليم المرأة تحريرها بالترج من سيطرة الرجل وسلطات التقاليد والحرمان السياسي الذي كان مفروضاً عليها وتشغيلها في الوقت نفسه في مختلف المهن المتخصصة.

كما أنّ التغيرات التي تواجهها الأسرة ليست قاصرة على الحضر فقط ولكن اشتملت أيضاً على المجتمع الريفي وأشارت دراسة "سعاد أبو زيد" (أبو زيد، ٢٠١٣، ص ٢٧) إلى أن التحول في الريف من شكل الأسرة الممتدة ذات السلطة القائمة على أساس الجنس والعمر إلى الأسرة النواة التي اختلفت فيها الحسابات، شكّل تهديداً للنظام الأبوي بالنظر للتحويلات التي حدثت خاصة في وضعية ومكانة المرأة، إذا مكّنتها من التحرر من علاقات التبعية والخضوع لسطوة رجال العائلة والقبيلة. وسعت بعض الدراسات إلى طرح أسباب التغير في شكل الأسرة والتي من بينها دراسة "تعيمة مدان" عن : (التحضر وتأثيره على تغير نمط الأسرة الجزائرية إلى نمط الأسرة النووية) (مدان، ٢٠١٦، ص ١٠٥)، وخلصت الدراسة إلى أنّ ٩٨% من المبحوثين يرون أنّ لعامل البيئة الحضرية دور في استقلالهم في وحدات صغيرة (أسر نووية)، وهذا ما يؤكد أنّ البيئة الحضرية تلعب دوراً في استقلال هذه الأسر من خلال السكنات الحضرية الفردية، ونمط المعيشة الخاص بالمدينة، وتوفير المرافق العصرية الضرورية للعيش اللائق مقارنة مع نمط الحياة المتواجد في الأرياف.

ويُعدُّ التغير في بناء الأسرة ومعاييرها مؤشراً على التغير في أدوار الأسرة وعلاقاتها وهو ما طرحتة دراسة "Maira Kabakova" عن "التحول في الأدوار والعلاقات الاجتماعية في كازاخستان" (Kabakova and Maulsharif,2013,p 638)، وحاولت الدراسة التعرف على تفاصيل العلاقات بين الأفراد والأدوار الاجتماعية للزوج والزوجة في الأسر العرقية الكازاخستانية التي تعيش في المناطق الريفية والحضرية، كما تمت دراسة الأسر العرقية الروسية الذين يعيشون في كازاخستان كمجموعة مركزية. بلغ حجم العينة ٢٠٤ عائلة (٤٠٨ شخص). تم تطبيق مجموعة من التقنيات الاجتماعية والنفسية لدراسة العلاقات بين الأشخاص والأدوار الاجتماعية في الأسرة، وأظهرت نتائج البحث أن العلاقات بين الأفراد في العائلة في قازاقستان تخضع للتحول من النمط التقليدي والذي كان يتسم بالقيادة الإلزامية للإنسان والتوزيع الصارم للمسؤوليات بين الزوج والزوجة، إلى النوع الحديث القائم على المساواة. ويمكن ملاحظة تحول وتوسيع نطاق أدوار الذكور في الأسرة. جنباً إلى جنب مع تحول العلاقات الزوجية. ولقد أدّى التغير في الأدوار الأسرية إلى إثارة الخلافات بين الزوجين بسبب قضية العمل خارج المنزل والتي من المتوقع أن تثير الانقسام في عائلات الطبقة المتوسطة وهو ما أكدته دراسة كل من "Joan Huber" عن التغير في الأدوار الأسرية (Huber,1993,p.12)، ودراسة "رشا السيد أحمد" عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على

أوضاع المرأة العاملة" (أحمد، ٢٠٠٨ ، المستخلص) من أنه كلما زاد عمل الزوج خارج المنزل، قل احتمال أن تطلب الزوجة الطلاق، وكلما تزايد عدد ساعات عمل الزوجة خارج المنزل تزيد من احتمال الطلاق، كما أنّ أحد الأسباب الأساسية وراء خروج المرأة للعمل احتياج الأسرة للدخل المحصل من هذا العمل.

وبناء على التغيير في الأدوار والعلاقات الاجتماعية بين النوع سيطراً تغيير في نظام الزواج وهو ما أكدت عليه دراسة "سلوى محمد المهدي" عن "الموروثات الثقافية والتغيير في نظام الزواج" وهي دراسة مقارنة بين المجتمع المصري والمجتمع السعودي (المهدي، مارس ٢٠١٧، ص ١٠٨)، ودراسة: "عبد الرحيم عنبي" والتي تدور حول: "الأسرة القروية والتحويلات السوسيواقتصادية" (عنبي، ٢٠١١، ص ١٩٣) وخلصت الدراساتين الى تغيير نظام الزواج بين الشباب والشابات والاتجاه نحو الرغبة في تأخير سن الزواج. كما أشارت دراسة كل من "أسماء ياحي" عن "الأسرة الجزائرية: إطلالة على الواقع واستشراف للمستقبل" (ياحي، ٢٠١٦، ص ٢٢٧) ودراسة "Francine Blau" عن "اتخاذ قرار الزواج في ظل ظروف سوق العمل" (Blau, and others, 2000, p 624) إلى التغيير الذي طرأ على تشكيل وتكوين الأسرة والذي تمثل في اقتران الزواج بمجموعة من الأعباء النفسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بضغط الحياة وارتفاع التكاليف المادية وارتفاع معدل البطالة.

ولقد تعرضت بعض الدراسات إلى العوامل المسؤولة عن التغيير في البناء الأسري وما يترتب عليه من مخاطر، من حيث الشكل أو الأدوار والوظائف أو العلاقات بين أفراد الأسرة، ومن بين هذه العوامل العولمة وما أدت إليه من تغيير في العلاقات بين أفراد الأسرة ومن بين الدراسات التي تشير إلى ذلك دراسة "أيناس أنور سعيد" بعنوان: "تأثير العولمة على تعميق الفجوة بين الأجيال" (سعيد، ٢٠٠٧، ص ٣٠) والتي أشارت إلى أنّ انشغال الوالدين بتلبية الاحتياجات الاقتصادية للأسرة أدّى إلى تغيير أشكال القيم المنظمة للعلاقات داخلها حيث تسيطر القيم المادية على هذه العلاقات وتصبح مادية مصلحة بالأساس، تقوم على الإنفاق وتلبية الاحتياجات المادية للأبناء. أيضاً لكي تفرض العولمة هيمنتها كان لابد لها من أدوات تفرض من خلالها القيم الثقافية السائدة في المجتمع الغربي والتي تختلف عن قيم الأسر في مجتمعات العالم الثالث، ومن بين هذه الأدوات وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية والتي ساهمت في فرض قيم وتغيير الاتجاهات نحو الأسرة وهو ما أشارت إليه دراسة "عمرو عزب" بعنوان: "صورة الأسرة في الصحافة المصرية والتي خلصت إلى أن الصحافة تعمل على تقديم صورة للأسرة من الواقع تلك الصورة تؤثر في اتجاهات الشباب الذين يسلكون في حياتهم وفقاً لرؤيتهم واتجاهاتهم هذه (عزب، ٢٠١٥، ص ٢٠)

موقع الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

ركّزت الدراسات السابقة على عدة جوانب، من بينها: التحول والتغيير في حجم الأسرة نتيجة لاتجاه أغلب الأزواج إلى إنجاب عدد محدد من الأطفال، أيضاً التغيير في الأدوار والعلاقات الاجتماعية بين الزوجين،

وتغير المعايير الأسرية، ووظائف الأسرة. واعتمدت الدراسات على المقابلات الكيفية أو الاستبيان، وطبقت الدراسات على عينات مختلفة من الأزواج والزوجات أو الأطفال.

ومن هذا المنطلق تعد الدراسة الراهنة مكملة للدراسات السابقة من خلال إلقاء الضوء على جوانب لم تتناولها تلك الدراسات، مثل: المخاطر التي ارتبطت بتشكيل وتكوين الأسرة والتغيرات التي طرأت على فكرة الزواج لدى الشباب وطبيعة الأعباء المرتبطة بتلك الفكرة، أيضا التغير الذي طرأ على أدوار أفراد الأسرة والمخاطر التي ستواجهها من جراء ذلك التغير، كذلك تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على ظهور مخاطر مرتبطة بتغير النسق القيمي للأسرة. ولقد تركزت وحدة الدراسة على الأسرة (أزواج وزوجات) وتم تطبيق إستمارة الإستبيان عليهم، وقامت الباحثة بالاستعانة بأسلوب الجماعة البؤرية وتطبيقه على جيل الأبناء للتعرف على رؤيتهم لمستقبل الأسرة، ومدى اختلاف تلك الرؤية عن رؤية جيل الآباء. أيضا قامت الدراسة الراهنة بالربط بين متغيري الدراسة: التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجه الأسرة، وذلك في محاولة من الباحثة لاختبار القضايا النظرية التي طرحها (أولريش بيك) عن مجتمع المخاطر والتي سنتناولها فيما يلي:

سابعاً - الإطار النظري المفسر لإشكالية الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة من المقولات الفكرية التصورية لنظرية مجتمع المخاطر ، حيث يرى (أولريش بيك) أنّ هناك نوعين من المخاطر الاجتماعية : المخاطر الاجتماعية بمعناها التقليدي، والتي تشير إلى مشكلات محددة كالبطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتردى خدمات الإسكان والمرافق، مما ينعكس على جودة الحياة، أما النوع الثاني فهو ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية الجديدة، وهي المخاطر الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حولت المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع ما بعد صناعي، والتي يمكن حصر أهمها في ما يلي:

- خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة، وبداية تخلخل النسبة بين الذكور والإناث في قوة العمل في البلدان المتقدمة خاصة، ولقد أدى هذا الوضع إلى خلق مخاطر جديدة على الأسرة وضرورة الحفاظ على مستوى لائق للعيش.

- زيادة الأعداد المطلقة والنسبية لكبار السن، الأمر الذي فرض تحديات جديدة فيما يتصل بالرعاية الاجتماعية وتكاليف هذه الرعاية.

- تقلص دور الدولة، والتوسع في دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية، وإمكانية أن يحصل ذوى الدخل المحدود على خدمات أقل جودة.

وبناءً على هذه التغيرات الجديدة توسعت المخاطر الاجتماعية، وأصبحت تضم بجانب الفقر والبطالة وسوء الأحوال الاجتماعية، مخاطر تتصل بالأسرة وبنائها، ومخاطر تتصل بالطفولة، وكبار السن... (زايد، ٢٠١٣، ص ١٣).

وقد رأى علماء اجتماع ما بعد الحداثة أنّ المخاطر الاجتماعية يمكن أن تصدر عن مصدرين، الأول: المجتمع، باعتبار أن المجتمع هو مصدر ظواهره ومشكلاته. والثاني: مضامين وتفاعلات العولمة: التي أصبحت تشكل مصدراً لكثير من المخاطر القومية، لأن الدولة القومية أصبحت رخوة وسيطرتها ضعيفة. يؤكد ذلك ما أشار إليه " أولريش بيك " حينما ذكر أنّ عنصر المخاطرة يعدّ واحداً من أهم مخرجات العولمة والتقدم التكنولوجي، حيث بدأت أشكال جديدة من المخاطرة، تطرح تحديات مركبة على الأفراد، بل على مجتمعات بأكملها، تصبح بموجبها مضطرة إلى أن تسلك طرقاً وعره في أرض بكر، غير أنّ العولمة تطرح في الوقت نفسه تحديات أخرى مهمة، وذلك يرجع إلى أنّ العولمة تنتهج طريقاً لا توازن ولا إنصاف فيه، فآثارها تتفاوت في وقعها على الشعوب والمجتمعات. (ليلة، ٢٠١٣، ص ٥٠). ومجتمع المخاطر مجتمع ينعدم فيه اليقين، ويلاحظ في الحياة اليومية لمجتمع المخاطر العالمي أن هناك نزعةً جديدةً إلى الفردية، حيث يتعين على الفرد أن يتخذ قراراته الخاصة بنفسه في مواجهة عدم يقين المجتمع الدولي.

(بيك، ٢٠٠٦، ص ١٠٩).

استناداً إلى ذلك يدرك عالم الاجتماع (أنتوني جينز) مجتمع المخاطر، باعتباره المجتمع المتختم بالإستقطابات الاجتماعية، ويسود هذه المجتمعات إلى جانب استقطاب الغنى والفقير، استقطاب الرجل والمرأة، أو الذكور والإناث، حيث نجد أنّ توزيع الفرص في الثقافة التقليدية يكون متحيزاً في العادة للذكور وعلى حساب الإناث، ونتيجة لذلك تتأسس بوضوح فجوة النوع الاجتماعي، حيث الحقوق من حق الذكور، وعلى الإناث القيام بالواجبات، وهو ما يشير إلى أنّ المخاطر الاجتماعية تستهدف الأسرة بالأساس، وتتكثف على ساحتها، وذلك باعتبار أن الأسرة هي الوحدة المحورية في بناء المجتمع، فإذا تراكمت طبقات هذه المخاطر، فإنها تشكّل ضغطاً على الحياة الأسرية، وتعمل على تفكيكها، وتدفعها إلى الانهيار، وفي داخل الأسرة فإننا نجد أنّ المخاطر يكون لها تأثيرها على الأعضاء أو العناصر الأكثر قابلية للتأثر بهذه المخاطر: كالمراة التي قد تتسبب هذه المخاطر في فصلها عن الأسرة ثقافياً، أو تسبب العنف فيها، والأبناء الذين قد يتهددهم الحرمان من مختلف فرص الحياة كالغذية السليمة والصحة والتعليم والعمل والدخل وتشكيل أسرة، والحياة في إطار نوعية حياة ملائمة، وكبار السن اللذين تحملوا في مراحل حياة سابقة أعباء أعضاء الآخرين في الأسرة، والذين نجدهم الآن يتعرضون لخطر نزعهم وإستبعادهم من النسيج الأسري، وهو الأمر الذي يعنى أنّ الأسرة تتعرض في الفترة الأخيرة لمخاطر عديدة نسعى لرصدها.

(جينز، ٢٠٠٥، ص ١٤٠).

استناداً إلى ذلك يربط عالم الاجتماع (أنتوني جينز) بين العولمة والمتغيرات المتضمنة في إطارها، كتسارع الزمن العالمي، واتساع مساحة سيطرة التكنولوجيا على الحياة، حيث إننا نجده يتحدث عن مجتمع المخاطر العالمي، مؤكداً أن العولمة قد أدت إلى نتائج بعيدة المدى، تركت آثارها على كثير من جوانب الحياة الاجتماعية، ولأن تفاعلات العولمة متناقضة، فقد أنتجت مخاطر متناقضة كذلك، وفي هذا الإطار نجد أنّ العولمة تطرح علينا أشكال جديدة من الخطر، تختلف اختلافاً بيناً عما ألفناه في العصور السابقة،

منها مخاطر الاستخدام غير المسبوق للشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وعلى وجه الخصوص لدى الشباب، حيث بدأت مخاطرها في ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية، وفجوة الأجيال، وتهديد القيم والأخلاقيات العامة. بالإضافة إلى ذلك تلعب تكنولوجيا الإعلام دورها في اختراق قيم المجتمع. وإذا كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، فإن مخاطر الحاضر والمستقبل من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه وآثاره، وقد تحدث أولريش بيك عن مفهوم (مجتمع المخاطر) باعتباره يتشكل في أبعاده الاجتماعية من سلسلة من التغيرات المترابطة والمتداخلة والتي لها آثارها السلبية على حياتنا الاجتماعية المعاصرة ومن بين هذه التغيرات: تآكل أنماط العائلة التقليدية، وشيوع التحرر، والديمقراطية في العلاقات الشخصية، ونظراً لأن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقراً وثابتاً نسبياً، كما كان في المجتمعات التقليدية، فإن القرارات مهما كان نوعها واتجاهها أصبحت الآن تتطوي على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة بالنسبة للأفراد، ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن الإقدام على الزواج أصبح خطوة تشوبها المخاطر قياساً على الزواج الذي كان يقدم في الماضي مؤسسة مستقرة ودائمة طيلة العمر.

(ليلة، ٢٠١٣، ص ٥٩).

فمجتمع ما بعد الحداثة يتسم بالتغير السريع الذي تتلاشي معه العديد من المعالم التي شكلت حياة الأفراد، فتزداد أهمية الاختيار الفردي، الإنجاز، زيادة عدم اليقين، السرعة في دورات الحياة، وكل ذلك ينعكس على حياة الأسرة، حيث لا توجد حدود واضحة بين العمل والحياة الخاصة والعامة من أجل العيش معاً في الأسرة لا توجد تعليمات أو قواعد موروثية، ومع سرعة التغيرات لا تستطيع الأسرة وضع استراتيجيات طويلة المدى من أجل دعم بقائها، فالمجتمع مفتوح لكل الخيارات والأنشطة، وبالتالي يستطيع الأفراد إنهاء المجتمع الذي لا يفي بتوقعاتهم بسهولة ومحاولة اختيار سبل أخرى لتحقيق أهدافهم، وهو ما لم يكن سهلاً في الماضي على سبيل المثال الطلاق والذي كان يمثل وصمة في الماضي في سياق التغيرات التي تحدث في مجتمع ما بعد الحداثة حدث إعادة تشكيل للأسرة يتسم بالتقلب والديناميكية والتراخي في العلاقات والواجبات، كما لا يوجد تكامل قوي أو تسلسل هرمي للعلاقات، وفتحت الأسرة نحو العالم الاجتماعي: نحو المؤسسات الاجتماعية، وقبول القيم من مصادر مختلفة، هناك علاقات صداقة قبل الزواج، يدخل الناس في وقت متأخر من الزواج، ويولد الأطفال في وقت لاحق، أزواج من نفس الجنس، ضعف التضامن مع كبار السن، تعدد أشكال وأنماط الأسر. (Vilić, 2011, p.22)

وفقاً لما سبق نستطيع تقديم إطار تصوري نظري مفسر لإشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ١- إن المخاطر التي تواجه المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص هي نتاج للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حولت المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع ما بعد صناعي.
- ٢- إن المخاطر الاجتماعية التي تواجه الأسرة بفعل عوامل داخلية تتمثل في المجتمع، وعوامل خارجية تتمثل في مضامين وتفاعلات العولمة، ولقد أثرت هذه المخاطر على الأسرة وبناءها.

٣- المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجهها الأسرة في الحاضر والمستقبل من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدده مصادره وأسبابه.

٤- المخاطر الاجتماعية تستهدف الأسرة بالأساس، وتتكثف على ساحتها، وذلك باعتبار أن الأسرة هي الوحدة المحورية في بناء المجتمع.

٥- مجتمع المخاطر يسود فيه نوع من التفاوت واللامساواة بين الطبقات والأفراد وتسود فيه الفردية والاختيار الفردي، كما تشهد الأسرة تآكل في أنماطها التقليدية، وبشيع التحرر، وتسود الديمقراطية في العلاقات الشخصية.

ثامناً - الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى قائمة البحوث الوصفية، التي تهتم بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث أشكالها وعلاقتها، وفي هذا الصدد فإن الدراسة الحالية تسعى إلي وصف وتفسير المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجهها الأسرة.

٢- منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة الراهنة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ويتناول هذا المنهج دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع معلومات وبيانات رقمية وكمية عنها، وعليه تقوم الدراسة من خلال هذا المنهج بمسح للمخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجهها الأسرة بالاستناد إلي عينة ممثلة للمجتمع. هذا بالإضافة إلى استخدام (المنهج المقارن) للمقارنة بين الأسر في الريف والحضر، وللمقارنة بين جيل الآباء من جهة وجيل الأبناء من جهة أخرى للتعرف على الفروق بينهما في رؤيتهما للمخاطر الاجتماعية الجديدة المرتبطة بالأسرة.

٣- أدوات وأساليب جمع البيانات: تم التطبيق على عينة من الأزواج والزوجات باستخدام استمارة الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات، ولقد دارت الأسئلة حول التغيرات التي طرأت على تشكيل وتكوين الأسرة، شكل الأسرة ووظائفها، التغيرات التي طرأت على القيم الأخلاقية داخل البناء الأسري، طبيعة المخاطر التي من الممكن أن تواجهها الأسرة والآثار السلبية الناجمة عنها. كما اعتمدت الباحثة على الجماعة البورية: وهي أسلوب من أساليب البحث يعتمد على استخدام المناقشة الموجه من خلال التفاعل كوسيلة للحصول على معلومات ثرية (خلف، الخواجة، يوليو ٢٠٠٩، ص ٨٤)

٤- وحدة الدراسة الميدانية: تعتمد الدراسة الميدانية على وحدة أساسية هي الأسرة (أزواج وزوجات وأبناء)، وذلك من منطلق التعرف على رؤيتهم للمخاطر التي تواجه الأسرة وكيفية مواجهتها.

٥- عينة الدراسة: تم التطبيق على عينة عشوائية قوامها (٣٧٨) من الأسر بمحافظة الإسماعيلية حيث وقع الاختيار على قسم القنطرة شرق الذي يقع على الضفة الشرقية لقناة السويس في شبه جزيرة سيناء على الحدود الشمالية لمحافظة الإسماعيلية، ويربطها جسر السلام بالقنطرة غرب.

(البوابة الإلكترونية لمحافظة الإسماعيلية ، <http://www.ismailia.gov.eg>)

ولقد وقع الاختيار على (القنطرة شرق) لأنها تضم كل من الريف والحضر، فمدينة القنطرة شرق تشكل الحضر، كما تضم خمس قرى ريفية وهم (الأبطال - التقدم - جبانة - ميت أبو الكوم الجديدة - السلام)، هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة من الإخباريين بها ساهموا في تسهيل مهمة الباحثة في الوصول إلى الأسر والتطبيق معها، ولقد تمّ التطبيق على (١٩١) أسرة ريفية، و(١٨٧) أسرة في الحضر من إجمالي (٢٣.٧٨٥ أسرة ريف وحضر) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧) .
وتم تحديد حجم العينة وفقاً للمعادلة التالية:

$$n^* = \frac{x^2 NP (1 - P)}{d^2 (N - 1) + x^2 P (1 - P)}$$

$$n = \frac{(3,841) (23785) (0, 5) (1 - 0.5)}{(0, 05)^2 (23785 - 1) + (3,841) (0, 5) (1 - 0.5)} = 378$$

كما تم الاعتماد على الجماعة البؤرية كطريقة كيفية لجمع البيانات التي لم يمسه الاستبيان بطريقة مباشرة وخاصة المخاطر الاجتماعية المستقبلية والتي يمكن أن تشكل تهديدا للبناء الأسري. وضمت الجماعة البؤرية عشرة من الأبناء من الريف والحضر، وتم اختيار الأبناء من الطلاب الذين مازالوا يدرسون في المرحلة الجامعية النهائية وعددهم (٥) وأشقايم الذين تخرجوا وعددهم أيضاً (٥) - (٢) منهم بكالوريوس تجارة - (٢) بكالوريوس صيدلة - (١) ليسانس آداب ، تتراوح أعمار الخريجين من ٢٥-٣٠ عاماً. أما فيما يتعلق بالنوع فلقد تم انقسمت العينة إلى (٥) إناث و (٥) ذكور. ولقد تم اختيار هذه العينة لأن الشباب في هذه المرحلة من العمر يبدأون في التفكير في العمل وتأسيس الأسرة وممارسة أدوارهم الحياتية، وتم عقد اللقاء في إحدى النوادي بالإسماعيلية، وتم تسجيل المناقشات للاحتفاظ بالمداولات التي جرت حول التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر التي تواجهها الأسرة.

تاسعاً- خصائص العينة:

جدول رقم (١) يوضح توزيع العينة وفقاً لمحل الإقامة

محل الإقامة	ك	%
ريف	١٨٨	٤٩.٧
حضر	١٩٠	٥٠.٣
الإجمالي	٣٧٨	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن نسبة ٤٩.٧% من الأسر يقيمون في الريف مقارنة بنسبة ٥٠.٣% من الأسر يقيمون في الحضر.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع العينة وفقاً للنوع

النوع	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أزواج	٨٢	٤٣.٢	٩٤	٥٠	١٧٦	٤٦.٦
زوجات	١٠٨	٥٦.٨	٩٤	٥٠	٢٠٢	٥٣.٤
إجمالي	١٩٠	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي عدد الأزواج والزوجات ٣٧٨ مفردة، بلغ عدد الأزواج في الريف ٥٠% مقارنة بنسبة ٤٣,٢% في الحضر، وبلغت نسبة الزوجات ٥٠% في الريف مقارنة بنسبة ٥٦.٨% في الحضر.

جدول رقم (٣) يوضح توزيع العينة وفقاً للسن

السن	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٢٥	٢٧	١٤.٤	٢٤	١٢.٦	٥١	١٣.٥
من ٢٥ : ٣٥	٢٢	١١.٧	٤٨	٢٥.٣	٧٠	١٨.٥
من ٣٥ : ٤٥	٤١	٢١.٨	٧٥	٣٩.٥	١١٦	٣٠.٧
٤٥ فأكثر	٩٨	٥٢.١	٤٣	٢٢.٦	١٤١	٣٧.٣
إجمالي	١٩٠	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق أنَّ الفئة العمرية من ٤٥ فأكثر هي الغالبة في الحضر بنسبة ٥٢,١% مقارنة بنسبة ٢٢.٦% في الريف، ويدل على ذلك أن متوسط السن للحضر (٣٣.٣) عاماً بانحراف معياري ٧.٩٦ ، و (٣٠.٠٢) عاماً للريف بانحراف معياري ٩.٥٧، يليها الفئة العمرية من ٣٥ سنة لأقل من ٤٥ بنسبة ٢١.٨% في الحضر مقارنة بنسبة ٣٩.٥% في الريف، ثم الفئة العمرية من ٢٥ لأقل من ٣٥ بنسبة ١١.٧% في الحضر مقارنة بنسبة ٢٥.٣% في الريف، وأقل النسب كانت للفئة العمرية أقل من ٢٥ عاماً.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	٥	٢.٦	١٩	١٠.١	٢٤	٦.٣
يقرأ ويكتب	١٤	٧.٤	٤٤	٢٣.٤	٥٨	١٥.٣
متوسط	٨٠	٤٢.١	٧٠	٣٧.٢	١٥٠	٣٩.٧
فوق متوسط	١٣	٦.٨	١٥	٨	٢٨	٧.٤
جامعي	٧٢	٣٧.٩	٤٠	٢١.٣	١١٢	٢٩.٦
فوق جامعي	٦	٣.٢	-	-	٦	١.٦
إجمالي	١٩٠	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠

كالمحسوبة دالة إحصائية = ٢٥٣.٨ ، كالجداولية = ١١.٠٧١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٥ .

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بين الأسر في الريف والحضر حيث بلغت نسبتها في الحضر ٤٨.٩% مقارنة بالريف الذي بلغت النسبة فيه ٤٥.٢%، يلي ذلك الحاصلون على مؤهل جامعي وفوق جامعي بين الأسر في الحضر بنسبة ٤١.١% بينما ترتفع نسبة الذين يقرأون ويكتبون والأميين بين الأسر في الريف بنسبة ٣٣.٥% يليها الحاصلون على مؤهل جامعي بنسبة ٢١,٣%.

جدول رقم (٥) يوضح توزيع العينة وفقاً للحالة المهنية

الحالة المهنية	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
يعمل	١١٦	٦١.١	٩٦	٥١.١	٢١٢	٥٦.١
لا يعمل	٧٤	٣٨.٩	٩٢	٤٨.٩	١٦٦	٤٣.٩
إجمالي	١٩٠	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٦١.١% من مفردات العينة في الحضر يعملون مقارنة بنسبة ٥١.١% في الريف، كما بلغت نسبة من لا يعملون في الحضر ٣٨.٩% مقارنة بنسبة ٤٨.٩% في الريف والنسبة الغالبة منهم الزوجات أرباب المنازل.

جدول رقم (٦) يوضح توزيع العينة وفقاً لنوع المهنة

نوع المهنة	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
حرفي	٤	٣.٤	٥	٥.٢	٩	٤.٢
عمال	١٠	٨.٦	١٢	١٢.٥	٢٢	١٠.٤
تاجر	١١	٩.٥	٤	٤.٢	١٥	٧.١
فني	٣	٢.٦	٢	٢.١	٥	٢.٤
موظف	٢٩	٢٥	٢١	٢١.٩	٥٠	٢٣.٦
بائع	١	٠.٩	١	١	٢	٠.٩
مهن تخصصية	٥٥	٤٧.٤	٣٨	٣٩.٦	٩٣	٤٣.٩
مزارع	١	٠.٩	١١	١١.٥	١٢	٥.٧
سائق	٢	١.٧	٢	٢.١	٤	١.٩
عدد المستجيبين	١١٦	%١٠٠	٩٦	%١٠٠	٢١٢	%١٠٠

كما المحسوبة دالة إحصائياً = ٣.٠٢.٨، كما الجدولية = ١٥.٥٠٧ تحت ٠.٠٠٥ ودرجة حرية ٨

بالنسبة لنوعية المهنة تبين أن أغلبية مفردات العينة يعملون بالمهن التخصصية بنسبة ٤٧.٤% للحضر مقارنة بنسبة ٣٩.٦% للريف، يلي ذلك من يعمل كموظف بنسبة ٢٥% للحضر مقارنة بنسبة ٢١.٩% للريف، ثم العمال بنسبة ٨.٦% للحضر مقارنة بنسبة ١٢.٥% للريف، يليه التجار بنسبة ٩.٥%

للحضر مقارنة بنسبة ٤.٢% للريف، ثم المزارعين بنسبة ٠.٩% للحضر مقارنة بنسبة ١١.٥% للريف، وأقل النسب كانت للحرفيين والفنيين والسائقين والبائعين. وبتطبيق اختبار كا^٢ يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة بين مفردات العينة فيما يتصل بنوعية المهنة، حيث بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٣٠٢.٨ وهي أكبر من كا^٢ الجدولية ١٥.٥٠٧ عند مستوي دلالة إحصائي ٠.٠٥ ودرجة حرية ٨، حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة لصالح المهن التخصصية.

جدول رقم (٧) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسط الدخل الشهري للأسر تبعاً لمحل الإقامة

محل الإقامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	قيمة (ت)	الدلالة
حضر	٢٩٩٩.٩	١٩١٥.٥	١٦٠	٢.٠٥٣	دال عند ٠.٠٥
ريف	٢٦١٠.٩	١٥٥٦.٣	١٧٧		

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط دخل الأسر في الحضر ومتوسط دخل الأسر في الريف لصالح الحضر، حيث بلغ متوسط دخل الأسر في الحضر ٢٩٩٩.٩ بانحراف معياري ١٩١٥.٥ وهو أعلى من متوسط دخل الأسر في الريف البالغ ٢٦١٠.٩ بانحراف معياري ١٥٥٦.٣، كما تبين أن قيمة (ت) ٢.٠٥٣ دالة إحصائياً عند ٠.٠٥.

جدول رقم (٨) يوضح توزيع العينة وفقاً لنمط الأسرة الحالي

إجمالي		ريف		حضر		نمط الأسرة الحالي
%	ك	%	ك	%	ك	
٦٧.٥	٢٥٥	٤٤.٧	٨٤	٩٠	١٧١	أسرة نوية
٢٩.١	١١٠	٥٣.٧	١٠١	٤.٧	٩	أسرة ممتدة
٣.٤	١٣	١.٦	٣	٥.٣	١٠	أسرة ذات عائل واحد
١٠٠	٣٧٨	١٠٠	١٨٨	١٠٠	١٩٠	إجمالي

يتضح من الجدول السابق أن نمط الأسرة النووية هو نمط الأسرة السائد عند أغلب مفردات العينة بنسبة ٩٠% حضر مقارنة بنسبة ٤٤,٧% ريف، يلي ذلك نمط الأسرة الممتدة في الريف بنسبة ٥٣,٧% مقارنة بنسبة ٤,٧% حضر، وأقل النسب كانت للأسر ذات العائل الواحد. يلاحظ من نتائج الجدول السابق تزايد نسبة الأسر النووية في الحضر مقارنة بالريف، كما نلاحظ أن نسبة الأسر الممتدة في الريف تكاد تقترب من نسبة الأسر النووية وهو ما يعكس انخفاض نسب الأسر الممتدة في الريف في مقابل الاتجاه نحو تشكيل أسر نووية. وتشير دراسة "تعيمة مدان" إلى أن البيئة الحضرية تلعب دوراً في استقلال الأسر من خلال السكنات الحضرية الفردية، ونمط المعيشة الخاص بالمدينة، وتوفر المرافق العصرية الضرورية للعيش اللائق مقارنة مع نمط الحياة المتواجد في الأرياف. (مدان، ٢٠١٦، ص ١٠٥)

ولقد أكدت نظرية تشكيل البنية على أن التحديات التي تواجه الأسرة النووية خلال التفاعل الأسري اليومي أدى إلى إنتاج أشكال أسرية بديلة، وأن التغيرات الحالية في الهياكل الأسرية التقليدية يمكن اعتبارها جزءاً من

"التحول الديمقراطي في الحياة الشخصية" ، حيث تتشارك العلاقات الأسرية مع الممارسات الديمقراطية العامة وبعبارة أخرى ، فإن الأسر تتلاءم مع المثل الديمقراطية، بمعنى أن الرجال والنساء يعاملون بعضهم بعضاً على أساس المساواة، وتناقش القضايا مع محاولة التوصل إلى توافق في الآراء، وجميع أفراد العائلة لديهم حقوق والتزامات قانونية، ويعتمدون على التواصل للتأثير على السلوك بدلاً من استخدام الإكراه أو القوة.

(Krone,2006,p.9)

عاشراً- تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

١-المخاطر الاجتماعية المرتبطة بتغير تشكيل وتكوين الأسرة:

نتناول في هذا المحور المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجه الأسرة والتي تعدّ نتاجاً للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والتي من بينها التغير في رغبة الشباب بالزواج، والتغير في معايير الاختيار والتعارف، وشكل الأسرة ووظائفها، والتغير في متوسط سن الزواج، والجدول التالي يوضح أحد هذه المخاطر المتعلقة بتغير رغبة الشباب وتراجعهم عن فكرة تكوين وتشكيل أسرة.

جدول رقم (٩) توزيع العينة وفقاً لرؤية الأسر لمدي حدوث تغيير في الرغبة بالزواج

إجمالي		محل الإقامة				حدوث تغيير في الرغبة بالزواج
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٦٦.١	٢٥٠	٥٧.٤	١٠٨	٧٤.٧	١٤٢	نعم
١٠.٨	٤١	١٩.١	٣٦	٢.٦	٥	لا
٢٣	٨٧	٢٣.٤	٤٤	٢٢.٦	٤٣	إلى حد ما
%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	١٩٠	إجمالي

كا^٢ المحسوبة دالة إحصائياً = ٢٨.١، كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢، معامل التوافق = ٠.٢٦٣.

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤية الأسر لحدوث تغيير في الرغبة بالزواج وبين محل الإقامة وذلك لصالح الحضر حيث تتزايد نسبة الأسر الموافقة على حدوث تغيير بالرغبة في الزواج بين الشباب بنسبة ٧٤,٧% مقارنة بالريف بنسبة ٥٧,٤%. وتتزايد نسبة رفض حدوث تغيير في الريف بين الأسر بنسبة ١٩.١%، بينما تقل في الحضر لتصل إلى ٢.٦%، حيث بلغت كا^٢ المحسوبة ٢٨.١، وهي أكبر من كا^٢ الجدولية والتي بلغت ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢، ومعامل توافق ٠.٢٦٣ مما يعني وجود ارتباط طردي ضعيف.

ويؤكد أيضاً جيل الشباب على حدوث تغيير في فكرة الزواج، فلم تعد الهدف الأساسي للشباب، وتعبّر عن ذلك إحد الحالات بقولها: "البنت مش هيكون هدفها دلوقت إنها تتجوز ويكون عندها بيت وولاد هيكون هدفها إنها تتجح في حياتها وتحقق طموحاتها ويكون ليها مكانة ودخل"، وتقول أخرى: "أنا اتخرجت واشتغلت وبقبض دخل كويس ومن دخلي يساعد أسرتي وأحياناً أخواتي الصبيان وتحت إيدي في شغلي رجاله أكبر

منى كل ده بيخليني حاسة بأني أقوى من أي راجل بيجي يتقدم لي، عشان كده كل لما بيجي واحد بيكلمني عن لبسي أو خروجي أو شغلي أو يحسني أنه هو الراجل وله حق عليه من غير ما يتكلم عن حقوقي عليه برفضه وفعلاً أصبح الجواز مش هدف عندي يعني اتجوزت ماشي ما اتجوزتش مفيش مشكلة، أنا دلوقت بقيت بشعر باكتئاب لما واحد يتقدم لي ومش متخيلة نفسي إني متجوزة وبتحمل أعباء الجواز، وفي المستقبل فعلاً البنت هتهتم بشغلها بس وإنها تنافس الراجل في كل المجالات" وهكذا لم يعد الزواج وتأثيره أسرة هدفاً لدي الشباب، فغالبا ما يرغب الشباب في إثبات ذاته ويصبح له كيان مستقل من خلال إيجاده فرصة عمل ودخل والاستمتاع بحياته وخوض العديد من التجارب الحياتية ولكن إذا تزوج الشاب أو الفتاة فإن كل هذا سيتوقف، ويعني ذلك أن الأسرة ليست مؤسسة ثابتة، لكنها وحدة يجري باستمرار إعادة صياغتها، وإعادة تشكيلها، وإعادة تصميمها بطرق معقدة وديناميكية. (Parke, 2013,p.1)

وإذا ما حاولنا التعرف على العلاقة بين الدخل وبين حدوث تغيير برغبة الشباب في الزواج يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١٠) يوضح العلاقة بين الدخل وحدث تغيير في الرغبة بالزواج

إجمالي		حدث تغيير في الرغبة في الزواج						الدخل
		إلى حد ما		لا		نعم		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢.٦	١٠	٤.٨	٤	-	-	٢.٨	٦	أقل من ١٠٠٠
٥٠.٨	١٩٢	٥٩.٥	٥٠	٤١	١٦	٥٨.٩	١٢٦	من ١٠٠٠ لأقل من ٣٠٠٠
٢٠.٩	٧٩	١٤.٣	١٢	٤١	١٦	٢٣.٨	٥١	من ٣٠٠٠ لأقل من ٥٠٠٠
١٤.٨	٥٦	٢١.٤	١٨	١٨	٧	١٤.٥	٣١	من ٥٠٠ فأكثر
١٠.٨	٤١	٣.٤	٣	٥	٢	١٤.٤	٣٦	غير مبين
%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠	٨٤	%١٠٠	٣٩	%١٠٠	٢١٤	إجمالي

كأ المحسوبة دالة إحصائياً = ٢٤.٦٦، كأ الجدولية = ١٥.٥٠٧ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٨، معامل التوافق = ٠.٢٤٧.

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين الدخل وبين حدوث تغيير في الرغبة بالزواج إلى حد ما لصالح الدخل من ١٠٠٠ لأقل من ٣٠٠٠ بنسبة ٥٩,٥%، حيث بلغت كأ المحسوبة ٢٤.٦٦ وكأ الجدولية ١٥.٥٠٧ تحت مستوى معنوية ٠,٠٥ وعند درجة حرية ٨ ومعامل توافق ٠.٢٤٧ مما يعني وجود ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين، ويمكن تفسير ذلك في ضوء معاناة الطبقات الاجتماعية بشكل عام والطبقة الوسطى والدنيا بشكل خاص من التحولات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، والتي أدت إلى معاناة تلك الطبقات من الإرتفاع المستمر في الأسعار وتدني الأجور، وارتفاع معدلات البطالة فمثل هذه الظروف تدفع الشباب إلى التراجع عن فكرة تشكيل وتكوين أسرة .

وهكذا يمكن القول بأن أحد المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجه الأسرة هي تراجع الشباب عن فكرة تأنيثها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، بعضها مصدره المجتمع، والبعض الآخر مضامين وتفاعلات العولمة التي أثرت على الأسرة مما أضعف من وجودها ككيان يؤدي وظائفاً مهمة وأصبحت مرتبطة بشكل أكبر بالمشاكل والأعباء الاقتصادية، انظر جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١) يوضح أسباب تغير الرغبة بالزواج والمخاطر المرتبطة بذلك

إجمالي		محل الإقامة				أسباب تغير الرغبة بالزواج وتشكيل وتكوين الأسرة
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٣٧.٩	١٢٨	٣٩.٤	٦٠	٣٦.٧	٦٨	تكوين أسرة لم يعد هدفاً
٥١.٩	١٧٥	٥٩.٢	٩٠	٤٥.٩	٨٥	أصبحت مصدر للمشاكل والمتاعب
٦٠.٨	٢٠٥	٧٥	١١٤	٤٩.١	٩١	صعوبة تأنيثها وكثرة أعبائها
٥٢.٥	١٧٧	٦٣.٨	٩٧	٤٣.٢	٨٠	تغير العلاقات والأدوار
١٩.٥	٦٦	١٣.٨	٢١	٢٤.٣	٤٥	إمكان إشباع الغرائز بسهولة خارجها
١٩.٥	٦٦	٣٤.٢	٥٢	٧.٥	١٤	عدم الرغبة في تقييد الحرية
٣٣٧		١٥٢		١٨٥		عدد المستجيبين

كالمحسوبة دالة إحصائياً = ٣٢.٢، كالجداولية = ١١.٠٧١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٥، معامل توافق ٠.١٩٥.

يتضح من الجدول السابق أن هناك اتفاقاً بين الأسر في الريف والحضر على أن الزواج وتشكيل أسرة أصبح هدفاً صعباً تحقيقه نظراً لصعوبة تأنيث أسرة في ظل تندي الأوضاع المعيشية وتزايد تكاليف الزواج وذلك بنسبة ٤٩.١% للحضر مقارنة بنسبة ٧٥% للريف، ويؤكد جيل الشباب الذين تم إجراء المناقشة البؤرية معهم على أن تشكيل الأسرة في الماضي كان سهلاً، لأن كل الأمور كانت متوفرة ومتاحة إلى حد ما، وكانت أخلاق الشخص وتدينه المعيار الرئيسي في الاختيار، كما كان يوجد تقسيم تقليدي للأدوار داخل الأسرة، وكانت تسود القيم الأخلاقية التي كانت تدعم وتساند الأسرة مثل الرضا والاحترام والقناعة والتضحية والإيثار، أما الآن فهناك تراجع في النظر لمؤسسة الأسرة أو للزواج باعتباره هدفاً ويعبر عن ذلك إحد الشباب الحضري بقوله: "الأسرة ميقاش ليها أهمية زي زمان، لأن العيشة بقت عالية مين هيتحمل مسئولية بيت وعيال وكشف ومرض وخلافه ومفيش شغل نفتح منه بيت وللأسف الأمور بتتعدد وتسوء كل يوم يعني الشاب لو أهله ماقدموش ليه المساعدة مش هيتجوز هيجيب منين".

يلي ذلك تغير العلاقات والأدوار بين الطرفين بنسبة ٤٣.٢% في الحضر، و ٦٣.٨% في الريف، ويرى البعض أن سبب التراجع في تشكيل وتكوين الأسرة في الريف يعدُّ نتاجاً لأنها أصبحت مصدر للمشاكل والمتاعب المستمرة بنسبة ٥٩.٢% مقارنة بالحضر ٤٥.٩%، ويعبر عن ذلك أحد الشباب الريفي بقوله: "أنا بعمل دكتوراه وأهلي ضغطوا عليه عشان أتجوز لدرجة إنني خطبت عشان خاطرهم والشقة خلصانة بس أنا شايف الجواز مسئولية أنا مالي كده أنا عايش برنس أصحى بعمل بجيب فلوس عايش لنفسي ولأصحابي،

في حاجة بتمنعني عن إني أكمل اجراءات الجواز وبترجعني لورا لما بتكلم مع حد متجوز بيقولي يابني ده إنت مريح مرتاح والدنيا سهلة هتجيب عيل هتشيل همه وبدل ما تصحي من (٦) هتصحي من أربعة مش هتنام غير لما هيكبر وكمان شوية المسئولية هتزيد، اتمتع بالدنيا وبعد كده ابقى اتجوز بعدين، فأكيد الرغبة في أنك تكوّن بيت وأسرة في المستقبل هتقل، لأنها هتبقى في نظر الشباب " عبء" مسئولية" " التزامات ومشاكل وضغوط" مع أجيال جديدة تركيزها أكثر على المتعة" وتقول أخرى(حضر): "أصحابي واللى حواليه بيقولوا لي بكره تقولي ولا يوم من أيام العزوبيه هتشيلي مسئولية خلوني بدأت أفكر في التراجع وأشعر أي مش جاهزة إني أكوّن أسرة في الوقت ده وافتح بيت، يعني مفيش حد متجوز دلوقتي تحس إنه ناجح وسعيد في حياته والطلاق زاد والنظرة كمان للبننت المطلقة أو اللي لسه مش متجوزة اختلفت واتوقع في المستقبل هيزداد الخوف من تأسيس أسرة مسيرها هتفضل"، ويقول أحد الشباب (حضر): "الأسرة أصبحت عبء أنا عندي شقة بس ليه أجيب واحدة اتجوزها واصرف عليها جهاز وفرش وعاوزه طلبات أنا كده قاعد مرتاح ليه أشيل المسئولية".

ويتضح أيضا من بيانات الجدول السابق أن تأثيث أسرة لم يعد هدفاً لدى الشباب، وذلك بنسبة ٣٦.٧% في الحضر مقارنة بنسبة ٣٩.٤% للأسر في الريف، ويرى جيل الشباب أنّ الزواج أصبح عبئاً وتقييداً للحرية الشخصية والفردية والرغبة في الاستمتاع أو المتعة الشخصية وتعبّر عن ذلك إحدى الفتيات بقولها: "البننت أصبحت مستقلة أكثر مش مرتبطة بولد عايزة تبني مستقبل ليه مش عايزة حد يتحكم فيها أتعلم كويس، أشتغل، معايا مرتبي، أسافر أروح وأجي براحتي" . ويتضح من ذلك أن هناك تغير في نظرة الشباب إلى الزواج وتكوين أسرة، حيث يفضل الشباب الاستمتاع بحياتهم وتحقيق ذاتهم بدلاً من الزواج وتحمل أعبائه، أو أن يقيد أحد الشريكين الآخر من خلال تحكمه فيه، وتعبّر عن ذلك إحدى الفتيات بقولها: "أنا مش عاوزه إتجوز واتحمل أعباء الجواز وابقى إسمي أم فلان ومرات فلان بس وواحد يتحكم فيه عشان هو اللي بيصرف عليّ وكل ما أعوز حاجة أنا عايزة يبقى ليه دنيتي وأبني نفسي وافكر أن الست زمان غير الست دلوقت غير الست في المستقبل كل ما مرّت السنين نظرة الست لنفسها ونظرة المجتمع ليهما بتتغير والمساواة بين الست والراجل أصبحت أمراً واقعياً، وبالتالي تفكير الست في الجواز على أنه هدف في حياتها أكيد هيتغير". ويقول آخر: "سيُنظر للزواج في المستقبل على أنه شيء مُملّ طالما باخد اللي أنا عاوزه هتجوز ليه بشبع رغباتي خارج إطار الزواج إي اللي يقيدني بست وولاد"

وإذا ما حاولنا التعرف على العلاقة بين النوع وأسباب التغير الذي طرأ على الرغبة في تشكيل الأسرة وجدنا أن هناك علاقةً بينهما لصالح صعوبة تأثيث الأسرة بسبب ارتباطها بكثرة الأعباء الاقتصادية عند الذكور. انظر الجدول رقم (١٢)

جدول رقم (١٢) يوضح أسباب التغير في تشكيل وتكوين الأسرة وعلاقتها بالنوع

إجمالي		النوع				أسباب التغير في تشكيل وتكوين الأسرة
		زوجات		أزواج		
%	ك	%	ك	%	ك	
٣٧.٩	١٢٨	٣٦.٨	٥٦	٣٨.٩	٧٢	تكوين أسرة لم يعد هدفاً
٥١.٩	١٧٥	٥٣.٢	٨١	٥٠.٨	٩٤	أصبحت مصدر للمشاكل والمتاعب
٦٠.٨	٢٠٥	٦٥.١	٩٩	٥٧.٢	١٠٦	صعوبة تأنيثها وكثرة أعبائها
٥٢.٥	١٧٧	٥٣.٢	٨١	٥١.٨	٩٦	تغير العلاقات والأدوار
١٩.٥	٦٦	١٣.٨	٢١	٢٤.٣	٤٥	إمكان إشباع الغرائز بسهولة خارجها
١٩.٥	٦٦	٢٥.٦	٣٩	١٤.٥	٢٧	عدم الرغبة في تقييد الحرية
٣٣٧		١٥٢		١٨٥		عدد المستجيبين

كاً المحسوبة غير دالة إحصائياً = ١٠.٥٩، كاً الجدولية = ١١.٠٧١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٥

يتبين من الجدول السابق أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة بين النوع وبين أسباب التغير الذي طرأ على تشكيل وتكوين الأسرة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء التغير الذي طرأ على فكرة الزواج وتشكيل أسرة لكل من الذكور والإناث، فلقد أصبحت فكرة الزواج مرتبطة لدي النوع بالأعباء الاقتصادية التي سيتحملونها إذا ما فكروا في الارتباط وتكوين أسرة والمشكلات التي ستترتب على عدم الوفاء بمثل هذه الأعباء أو التقصير فيها، هذا بالإضافة إلى تغيير أدوار كل من الزوج والزوجة وما يترتب على ذلك الأمر من تراجع عن التفكير في الارتباط والزواج، ويعبر عن ذلك أحد الشباب الحضري بقوله: "الجواز دلوقت مش مضمون النجاح، كل واحد واقف للتاني على الواحدة، واختفت صورة الست اللي بتحترم جوزها ويتسمع كلامه، مفيش راجل دلوقت بيعرف يمشي كلامه على أهل بيته، سلطة الراجل ضعفت وهتضعف أكثر في المستقبل بعد ما الست بقت بتحط فلوسها في البيت وبتصرف، وتيجي تقول للبنات اللي هتتجوزها أقعدي في البيت، تقولك أنت عايز تتحكم فيها؟ أنا عاوزة أخرج وأشتغل عشان ماحدش يتحكم فيه".

وتقول أخرى (حضر): "الزوج الأول كان بيشغل وبيصرف فكان ليه سلطة على مراته دلوقتي الزوج ماشي تحت رجلين مراته هو اللي بياكل وهو اللي بيطبخ بعد ما الست اشتغلت وكمان دخل الزوجة بقي أكثر من دخله، وهو بقي خايف منها إنها تسيبه فالأدوار تبدلت بناء على الدخل والوضع ده هيزيد وهتبقى الست ليها دور جوه البيت وبره أقوى من الرجل".

لذلك كانت أحد المخاطر التي ترتبت على ذلك الأمر ارتفاع متوسط سن الزواج عامة، وخاصةً بين

الشباب في الحضر، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (١٣) يوضح توزيع العينة وفقاً لمتوسط سن الزواج المتوقع

إجمالي		ريف		حضر		متوسط السن
%	ك	%	ك	%	ك	
٦.١	٢٣	١٠.١	١٩	٢.١	٤	أقل من ٢٥
٤٢.٦	١٦١	٦٦.٥	١٢٥	١٨.٩	٣٦	من ٢٥ : ٣٠
٢٨	١٠٦	١٧.٦	٣٣	٣٨.٤	٧٣	من ٣٠ : ٣٥
١٩.٣	٧٣	٢.٧	٥	٣٥.٨	٦٨	من ٣٥ : ٤٠
٤	١٥	٣.٢	٦	٤.٧	٩	٤٠ فأكثر
١٠٠	٣٧٨	١٠٠	١٨٨	١٠٠	١٩٠	إجمالي

يتبين من الجدول السابق أن متوسط سن الزواج الذي اتفقت عليه الأسر في الحضر يتراوح ما بين ٣٠-٣٥ عاماً بنسبة ٣٨,٤% يلي ذلك متوسط السن من ٣٥-٤٠ عاماً بنسبة ٣٥,٨%، بينما متوسط السن بين الأسر في الريف يتراوح من ٢٥-٣٠ عاماً بنسبة ٦٦,٥% يلي ذلك متوسط السن من ٣٠-٣٥ عاماً بنسبة ١٧,٦%. وإذا ما حاولنا التعرف على العلاقة بين متوسط سن الزواج ومحل الإقامة نجد أن هناك علاقة ذات دلالة لصالح الحضر، انظر الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسط سن الزواج ومحل الإقامة

محل الإقامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	قيمة (ت)	الدلالة
حضر	٣.٢٢	٠.٨٨١	١٩٠	١١.٥٩٥	دال عند ٠.٠٥
ريف	٢.٢٢	٠.٧٩٠	١٨٨		

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط سن الزواج في الحضر ومتوسط سن الزواج في الريف لصالح الحضر، حيث بلغ متوسط سن الزواج في الحضر ٣.٢٢ بانحراف معياري ٠.٨٨١ وهو أعلى من متوسط سن الزواج في الريف البالغ ٢.٢٢ بانحراف معياري ٠.٧٩٠، كما تبين أن قيمة (ت) ١١.٥٩٥ دالة إحصائياً عند ٠.٠٥.

ويرى جيل الشباب أن أحد المخاطر التي ترتبت على التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة هو ارتفاع متوسط العمر عند الزواج، فشاباب الحضر أكدوا على أن متوسط العمر عند الزواج سيتزايد حتى يصل إلى خمسة وثلاثين عاماً فأكثر ويعبر عن ذلك أحد الشباب الحضريين بقوله: "فوق الخامسة والثلاثين وأتوقع أن يصل للأربعين، كما سيوجد البعض ممن بلغ عمرهم خمسون وستون عاماً ولم يسبق لهم الزواج" ويقول هذا السن في الريف حيث يرى الشباب الريفيين "أن متوسط الزواج حالياً في الريف أقل من خمسة وعشرين عاماً ومن المتوقع في المستقبل أن يصل إلى خمسة وعشرين وحتى ثلاثين عاماً". وتقول أخرى: "دلوقت الكل اتجه للتعليم وبيصوا لبعضهم فبدأ يزداد متوسط سن الزواج في الريف ولكن لسه العادات

والثقافة قوية" . وإذا ما حاولنا التعرف على تأثير ارتفاع سن الزواج على الحياة الأسرية نجد أن أغلب مفردات العينة أكدوا على أنه إيجابي: انظر الجدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥) يوضح توزيع العينة وفقاً لتأثير ارتفاع السن عند الزواج على الحياة الزوجية

إجمالي		ريف		حضر		تأثير ارتفاع السن
%	ك	%	ك	%	ك	
٥٣.٧	٢.٣	٤٧.٣	٨٩	٦٠	١١٤	إيجابي
٤٦.٣	١٧٥	٥٢.٧	٩٩	٤٠	٧٦	سلبي
%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	١٩٠	إجمالي

يتضح من الجدول السابق أن أغلب مفردات العينة أكدوا على التأثير الإيجابي لارتفاع متوسط سن الزواج بنسبة ٦٠% في الحضر مقارنة بنسبة ٤٧,٣% للريف، بينما أكدت أغلب الأسر في الريف على التأثير السلبي لارتفاع متوسط سن الزواج بنسبة ٥٢,٧% مقارنة بنسبة ٤٠% حضر. ولتوضيح العلاقة الارتباطية بين محل الإقامة وبين اتجاه تأثير ارتفاع متوسط سن الزواج بالسلب أو الإيجاب نعرض للجدول التالي:

جدول رقم (١٦) يوضح معامل ارتباط (سبيرمان) لتحديد العلاقة بين محل الإقامة وتأثير ارتفاع متوسط سن الزواج على الحياة الزوجية

المتغيرات	معامل الارتباط سبيرمان	٠.١٢٧ -
تأثير ارتفاع سن الزواج على الحياة الأسرية - محل الإقامة	مستوي الدلالة	٠.١٤
	القرار الإحصائي	معنوي عند ٠.٠٥
	العينة	٣٧٨

* قيمة معامل الارتباط دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

تبين من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباطية عكسية بين محل الإقامة وتأثير ارتفاع متوسط سن الزواج على الحياة الأسرية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-٠.١٢٧) وهي قيمة دالة إحصائياً عند (٠.٠٥)، وإذا ما حاولنا أن نتعرف على الملامح الإيجابية لارتفاع متوسط سن الزواج على الحياة الزوجية يتضح أنه تمثل في ارتفاع وعي الطرفين بمسؤوليات الحياة الزوجية، انظر الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧) يوضح التأثير الإيجابي لارتفاع سن الزواج في ضوء علاقته بمحل الإقامة*

إجمالي		محل الإقامة				التأثير الإيجابي لارتفاع سن الزواج
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٥٣.٢	١٠٨	٤١.٥	٣٧	٦٢.٢	٧١	الاختيار سيعتمد على العقل أكثر من العاطفة
٧٢.٤	١٤٧	٧٠.٧	٦٣	٧٣.٦	٨٤	وعي الطرفين بمسؤوليات الحياة الزوجية
٣٣	٦٧	٢٨.١	٢٥	٣٦.٨	٤٢	نقل فيه الصراعات والخلافات بين الزوجين
٢٠٣		٨٩		١١٤		عدد المستجيبين

كالمحسوبة غير دالة إحصائياً = ٢.٠٢، كالمجدولية = ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢

يتبين من الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة والتأثير الإيجابي لارتفاع سن الزواج، حيث أكدت نسبة ٧٣.٦% من الأسر أن ارتفاع متوسط سن الزواج في الحضر يجعل الطرفين أكثر وعياً بمسؤوليات الحياة الزوجية مقارنة بنسبة ٧٠.٧% في الريف، يلي ذلك نسبة ٦٢.٢% من الأسر في الحضر يرون أنه كلما ارتفع سن الزواج سيكون الاختيار معتمد على العقل أكثر من العاطفة مقارنة بنسبة ٤١.٥% في الريف. وأقل النسب كانت لقلة الصراعات والخلافات بين الزوجين بنسبة ٣٦.٨% للحضر مقارنة بنسبة ٢٨.١% للريف. وتشير دراسة (عبد الرحيم عني) حول: الأسرة القروية والتحويلات السوسيو اقتصادية إلى أن ارتفاع متوسط سن الزواج في الريف أيضاً يشير إلى التحول العميق في الفعل الزواجي، وخاصة أن ظاهرة الزواج المبكر كانت ملازمة للأسرة القروية، كما يعكس أيضاً تراجع الأسر الريفية عن تمويل الزواج ورغبة الشباب القروي في إطالة فترة العزوبية شأنهم في ذلك شأن شباب المدن.

(عني، ٢٠١١، ص ١٩٣)

ويرى الشباب أن تأخر سن الزواج يعد شيئاً إيجابياً ويعبر عن ذلك أحدهم بقوله: "أعتقد أن ذلك شيء إيجابي على حياة الطرفين المستقبلية، لأن هذا السن سيكون قرار الشاب والفتاة أقرب للعقل منه للعاطفة التي تؤدي إلى إفشال الزواج" وكان القلة من الشباب الريفي والحضري يرى أنه سلبي، لأن تأخر سن الزواج بالنسبة للفتاة سيؤدي إلى انخفاض فرصتها في الإنجاب. ويوضح الجدول التالي الملامح السلبية لارتفاع متوسط سن الزواج والتي تمثلت في تزايد الظواهر الانحرافية خارج إطار الزواج انظر جدول (١٨).

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

جدول رقم (١٨) يوضح توزيع العينة وفقاً للمخاطر المترتبة على ارتفاع سن الزواج *

إجمالي		محل الإقامة				التأثير السلبي لارتفاع سن الزواج
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٦٤.٦	١١٣	٥٨.٥	٥٨	٧٢.٣	٥٥	تزايد الظواهر الإنحرافية خارج اطار الزواج
٣٧.١	٦٥	٣٤.٣	٣٤	٤٠.٧	٣١	تزايد الصراعات والخلافات بين الزوجين
٣٦	٦٣	٣٤.٣	٣٤	٣٨.٢	٢٩	صعوبة عملية الاختيار بالنسبة للفتاة
٥٤.٩	٩٦	٤٤.٤	٤٤	٦٨.٤	٥٢	انخفاض الفرصة في الإنجاب
١٧٥		٩٩		٧٦		عدد المستجيبين

كاً المحسوبة غير دالة إحصائياً = ١.٢٥، كاً الجدولية = ٧.٨١٥ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٣

يتبين من الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة والتأثير السلبي لارتفاع سن الزواج، حيث تبين أنه كلما ارتفع متوسط سن الزواج بين الشباب كلما تزايدت الظواهر الإنحرافية خارج إطار الزواج لكل من السياق الحضري والريفي بنسبة ٧٢.٣% للحضر مقارنة بنسبة ٥٨.٥% للريف، يلي ذلك تركيز الأسر على فرص الإنجاب وانخفاضها في حالة ارتفاع متوسط السن عند الزواج بنسبة ٦٨.٤% للحضر مقارنة بنسبة ٤٤.٤% للريف، وهذا يعني أن أحد المخاطر الاجتماعية التي ستترتب على ارتفاع سن الزواج تتمثل في: انخفاض فرص الإنجاب، وهذا يعني تغير السلوك الإيجابي للشباب في المستقبل، ومن الدراسات التي أكدت ذلك دراسة **Eltigani E** بعنوان: **التغيرات في البناء في مصر والمغرب (Eltigani,2000,p73-78)** ودراسة **Terence H.Hull** عن التغيرات الديموجرافية في مستقبل الأسرة الأندونيسية (**Hull,2003,p 51-66**) ودراسة **M.J.Abbasi** عن "التوقعات حول مستقبل الخصوبة في إيران" (**Abbasi,2009,P17-42**) حيث أشارت تلك الدراسات إلى أن التغير في السلوك الإيجابي يساهم في زيادة متوسط عمر الفرد عند الزواج. وسيؤدي ذلك إلى تغير الهياكل الأسرية لصالح أسر أصغر وعدد أقل من الأطفال، كما يلاحظ تزايد عمر النساء عند الزواج بشكل ملحوظ، وتغير الاتجاهات والمواقف تجاه الزواج. ولا شك في أن تلك المخاطر تؤثر على البناء الأسري وتعمل على تفكيكه وخاصة في ظل تغير الطرق التقليدية في الاختيار والتعارف من أجل الزواج لتحل محلها وسائل حديثة أفرزتها العولمة، انظر الجدول رقم (١٩).

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

جدول رقم (١٩) يوضح توزيع العينة وفقاً للتغير في وسائط التعرف والإختيار للزواج والمخاطر المرتبطة به*

إجمالي		محل الإقامة				التغير في نمط التعرف والاختيار الزواجي
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٧٣.٥	٢٧٨	٦٨.١	١٢٨	٧٨.٩	١٥٠	التعارف عن طريق الفيس ومواقع الزواج
٢٧.٥	١٠٤	٣٣.٥	٦٣	٢١.٥	٤١	التعارف عن طريق مكاتب الزواج
٣٠.٤	١١٥	٣٦.٧	٦٩	٢٤.٢	٤٦	التعارف خلال الأهل والأصدقاء
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		عدد المستجيبين

كما المحسوبة دالة إحصائياً = ٩.٩٥، كما الجدولية = ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢، معامل التوافق ٠.١٤

يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة وبين طبيعة التغير في نمط التعرف لصالح الحضر، فمن المتوقع تغير نمط التعرف التقليدي ليسود التعرف عبر المواقع الإلكترونية المختلفة مثل (الفيس)، ومواقع التعرف والزواج بنسبة ٧٨.٩% في الحضر مقارنة بنسبة ٦٨.١% للأسر في الريف، يلي ذلك التعرف عن طريق الأهل والأصدقاء بنسبة ٣٦.٧% في الريف مقارنة بنسبة ٢٤.٢% في الحضر.

ويرى جيل الشباب أن سلطة الأسرة ضعفت إلى حد ما وأصبح هناك احترام لرأي الشاب أو الفتاة في من يختارونه للزواج، كما أن نمط التعرف بين المقبلين على الزواج تغير، وأن مؤشرات هذا التغير بدأت تحدث حالياً، ولقد بدأ الأمر من خلال تحرر الشاب والفتاة من الأهل، وسيادة نمط الاختيار الحر، ويعبر عن ذلك أحد الشباب بقوله (ريف): "صحيح العادات والتقاليد زمان كانت بتفرض احترام رأي العائلة في الشخص اللي هنتجوزه يعني اللي هنتخاره الأسره هو ده الشخص المناسب وانت عليك توافق، دلوقت الأمر اتغير كثير خاصة بعد ما زاد التعليم للبنات والولد، بقى في مشاركة في الاختيار يعني البنات أو الولد ممكن يرفض الشخص اللي الأسرة اختارته وإن كان الأمر بالنسبة للولد أفضل من البنات ومن المتوقع أنه في المستقبل هيزيد الاستقلال في الاختيار " وتذكر أخرى (حضر) : "كل بنت وكل ولد دلوقت بيختار اللي هو عاوزه ما حدش بيفرض عليهم لا الأب ولا الأم" ويقول آخر (حضر) " دلوقت بنناقش ونعترض بعد كده مش هيتناقش موضوع الجواز هو هيتجوز وبعد كده يقولك أنا اتجوزت" وتقول أخرى (ريف) " ماما لم جت تتجوز ماكنش ينفع تقول لبابها ومامتها أنا عايزة ده ومش عاوزه ده أجبروها على الجواز هو ده اللي هتجوزي، أنا لما جيت اتجوز قولت لبابا وماما أنا عايزة ده وما حدش له دخل أنا موافقة على الشخص ده بنتي في المستقبل بقى متوقعة هتجيب لي العريس وتقولي هو ده"

ولقد كان لشبكة التواصل الاجتماعي تأثير على تشكيل فكر الأجيال الراهنة وهو تشكيل ضد العادات والتقاليد المتعارف عليها، ولقد أدى ذلك إلى سيادة أنماط من التعرف تختلف عن الأنماط المعتادة مثل:

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

التعارف عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، ويعبر عن ذلك أحد الشباب بقوله (حضر) " احنا خرجنا بره قصة أني أختار من عيلتي أو من أصحابي اللي حواليه إلى الاختيار من دايرة الأصحاب اللي على النت اللي ممكن أكون ماشوفتش حد فيهم، دلوقت أقدر أضيف عندي بنات ماعرفهاش واتكلم معاهم وممكن تعجبني بنت من خلال أفكارها أو صورها اللي حطها على الفيس ويحصل بعد كده ارتباط، وفي المستقبل شبكات التواصل هتحل محل الزواج التقليدي وهتبقى طريقة أو وسيلة أساسية من وسائل الإختيار والتعارف". ويرى الشباب أن وسائط الزواج الحديثة وخاصة التكنولوجيا مثل (الفيس) ومواقع الدردشة ومواقع الزواج قد تشكل خطراً على البناء الأسري وقد تعرضه للتفكك والإنهيار، فلقد ساهم الإنترنت في تغيير بعض القيم التقليدية واستبدالها بقيم حديثة، ويعبر عن ذلك أحد الشباب بقوله (حضر) : "الخوف من التعارف اللي بيبقى على (الفيس) أو مواقع الدردشة وغيرها إن مفيش حدود في العلاقة بين البنت والولد، في بنات لو اطلب منها صورتها بتبعتها، بعض الناس الأمر بيوصل الأمر معاها لطلب أمور جنسية، وللأسف الشباب دلوقت بقي عنده رغبة وحب إنه يخوض التجربة دي، وخاصة أن الحدود اللي كانت واقفة ما بين الولد والبنت دلوقت مش موجودة أو بدأت تختفي، البنت والولد دلوقت أصحاب وأصدقاء" وتقول أخرى (حضر): "البنات دلوقت أكثر انفتاحا كثير من صحباتي بيتعرفوا على الفيس وبيعلموا صداقات مع شباب من غير ما يعرفوهم قبل كده وفي منهم حب واتجوز من على (الفيس) بس دلوقت في مشاكل ما بينهم بسبب أنهم مش واثقين في بعض "وبالتالي تلاشت الفجوة النوعية الخاصة بقبول التعارف عبر (الإنترنت)، واتجهت الفتيات والشباب في خوض التجربة في مجتمع افتراضي تتزايد فيه مشاعر الخوف والشك وعدم الثقة، وذلك لأن الأشخاص مجهولي الهوية، حيث يمنح الفضاء الإلكتروني الفرصة على التخفي التام أو الجزئي للهوية الحقيقية، ويشير ذلك إلى حدوث تغيرات في اتجاهات الشباب ومعتقداتهم وظهور عادات وسلوكيات بينهم تخالف ثقافة المجتمع ونسقه القيمي قد تشكل تهديدا وخطورة على البناء الأسري.

وفي ظل تغير وسائط الزواج التقليدية وسيادة وسائط أخرى حديثة ارتبطت بالتكنولوجيا وانتشار التليفونات المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، والتكنولوجيا الرقمية، كان من الطبيعي أن يُحدث تغير في المعايير التي يستند إليها الشباب في الاختيار، ليصبح معيار المال من أهم المعايير التي يتم الإختيار بناء عليها خاصة في ظل تصاعد المادة أعلى سلم القيم، انظر الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠) يوضح المعايير التي يستند إليها الشباب في اختيار شريك الحياة*

إجمالي		ريف		حضر		المعايير
%	ك	%	ك	%	ك	
٨٣.٣	٣١٥	٧٨.١	١٤٧	٨٨.٤	١٦٨	معيار المال
٢٩.٦	١١٢	٣٠.٣	٥٧	٢٨.٩	٥٥	معيار الجمال
٢٠.٦	٧٨	٢٣.٤	٤٤	١٧.٨	٣٤	معيار الدين والأخلاق
١٩.٣	٧٣	٢٢.٣	٤٢	١٦.٣	٣١	الكفاءة في المستوى التعليمي والثقافي
١٨.٥	٧٠	١٩.١	٣٦	١٧.٨	٣٤	الكفاءة في المستوى الاجتماعي والطبقي
١٩	٧٢	٢٦.١	٤٩	١٢.١	٢٣	التقارب في السن
٢١.٦	٨٢	١٩.١	٣٦	٢٤.٢	٤٦	الحب والعاطفة
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		إجمالي

كا المحسوبة دالة إحصائياً = ٤١٩.٨، كا الجدولية = ١٢.٥٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٦

يتبين من الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المعايير التي يستند إليها الشباب في اختيار شريك الحياة، حيث بلغت كا^٢ ٤١٩.٨ تحت مستوى معنوية ٠,٠٥ وعند درجة حرية ٦، حيث بلغت نسبة الذين يؤكدون على أنّ معيار المال هو المعيار الذي سيسود عند اختيار شريك الحياة ٨٨,٤% للأسر الحضر مقارنة بنسبة ٧٨,١% للأسر في الريف، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تصاعد المادة أعلى سلم القيم، والميل إلى المظاهر وانتشار الاستهلاك التفاخري، الذي يضعف التضامن والتكافل الاجتماعي، حيث أدى طغيان العامل المادي في حياتنا اليومية إلى ضرورة اختيار زوج يكون لديه إمكانيات مادية للزواج والمعيشة المريحة أو زوجة لديها المقدر المادية التي تمكنها من المساهمة في تكاليف الزواج وأيضاً الإنفاق على الأسرة ويدفع ذلك الشاب لأن يفكر بالزواج من امرأة عاملة لتساعده في الإنفاق ويجعل الفتاة تقيم الخاطب بمعيار مادي. (ياحي، ٢٠١٦، ص ٢٢٧)

يلي ذلك معيار الجمال بنسبة ٢٨,٩% في الحضر مقارنة بنسبة ٣٠,٣% في الريف، ويمكن تفسير ذلك في ضوء النظر إلى الجسد باعتباره محوراً لتكوين الهوية بطريقة أكثر ديمومة وجدية، وتزايدت أهمية القيم الثقافية للشباب والجمال والمظهر الخارجي فأحدى السمات التي لها أهمية في عصر ما بعد الحداثة أولوية الأسلوب والمظهر على المضمون. (سيم، ٢٠١١، ص ٩١)

وتختلف بعد ذلك أهمية المعايير بين الريف والحضر حيث تتزايد قيمة الحب والعاطفة في الحضر بنسبة ٢٤,٢% أما الريف فيعطي أهمية للدين والأخلاق بنسبة ٢٣,٤%.

ويرى الشباب أن معايير الاختيار اختلفت عن ما مضى وستختلف في المستقبل: فلقد حدث تخلي عن كثير من المعايير التي كان لا بد وأن تراعى مثل التدين والأخلاق، وحل محل ذلك العامل المادي الذي

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

أصبح يحكم الكثير من العلاقات في المجتمع، ويعبر عن ذلك أحد الشباب بقوله (حضر): "معايير الاختيار اختلفت دلوقت: الشكل، اللبس، الإستايل أصبح مهم جداً، يعني الشكل والمظهر أصبح مهم في الاختيار خاصة بالنسبة للبنات" ويقول آخر(حضر): "ممكن الشخص يتغاضى عن كل حاجة في مقابل أن حد يساعده ماديا في الجواز، يعني أنا أرتبط بواحدة مش مقتنع بيها ولا بشكلها، ولكن باباها هيجيب الشقة وهيفرشها وهيعمل الفرحة، يعني شال كل الأعباء المادية من عليه، وأنا لو ماعملتش كده، عمرى ما هتجوز هجيب منين؟ أنا المرتب بتاعي يدوب مكفي إحتياجاتي الشخصية وفي المستقبل كل ما الظروف الاقتصادية زادت سوء يامًا الشباب هيشبع رغباته بطريقة غير مشروعة، يامًا هيفضل من غير جواز، أو هيدور على عروسة تكون جاهزة هي اللي تشيل الأعباء المادية وتبقي جوازة والسلام" . وتقول أخرى(ريف): " للأسف حاليا معايير الاختيار اختلفت أصبح في مبالغة في اختيار الشكل دون الجوهر أو الأخلاق" وتقول أخرى (ريف): البنات بتبص على الرجل اللي هيعيشها في مستوى اقتصادي مريح، لأن الشباب مش قادر يتجوز" وتقول أخرى (حضر): "الأسرة دلوقت بتقوم على معايير اختيار مختلفة، الشباب هيعطي أهمية كبيرة للجمال ومشاعر الحب اللي مش مبني على أساس صحيح" وتقول أخرى(ريف) "هيبقى في تخلي عن التدخين والأخلاق لأن الشباب دلوقت وفي المستقبل بيبص للبنات الملتزمة على أنها مكلكة"

ويقول آخر(حضر): "المستوى الاقتصادي أولاً لأن الفلوس هتغني عن الحب والشكل وعن الدنيا كلها" ويقول آخر(ريف) "الجواز بيبصوا عليه في الريف على أنه صفقة، المؤخر كام؟ والقائمة كام؟ عشان كده تكاليف الزواج في الريف مرتفعة، لكن من المتوقع أن ده هيقبل في المستقبل بسبب الزيادة اللي عايشين فيها" لذا تعد البطالة وارتفاع الأسعار من أكثر الظروف الاقتصادية المؤثرة على تشكيل وتكوين الأسرة فهي ستدفع الأفراد إما بالعزوف عن تكوين وتشكيل الأسرة، أو بالبحث عن مخرج غير شرعي لتلبية احتياجاته، أو بالبحث عن شريك يتوافر به الجانب المادي بغض النظر عن توافر المعايير الأخرى التي تساعد على نجاح الزواج". ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما أشار إليه Francine Blau من أن هناك علاقة بين سوق الزواج وسوق العمل، فكلما تزايدت البطالة انخفض الدخل، ومن ثمّ تراجعت معدلات الزواج. (Blau, and others, 2000, p.624)

٢-المخاطر المرتبطة بتغير شكل الأسرة ووظائفها وأدوارها:

نتناول في ذلك المحور المخاطر الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، والتي أثرت على شكل الأسرة وأدوارها ووظائفها، ويوضح الجدول التالي التغيير الذي طرأ على شكل الأسرة، انظر الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١) يوضح توزيع العينة وفقاً للتغير المتوقع مستقبلاً في نمط الأسرة والمخاطر المرتبطة بذلك*

إجمالي		محل الإقامة				نمط الأسرة
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٦٨.٢	٢٥٨	٦٦.٤	١٢٥	٧.٠	١٣٣	نوعية
٨.٩	٣٤	١٢.٧	٢٤	٥.٢	١٠	ممتدة
٤٣.٣	١٦٤	٤٧.٨	٩٠	٣٨.٩	٧٤	الأسرة ذات العائل الواحد
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		عدد المستجيبين

كاً المحسوبة دالة إحصائية = ٦.٥٣، كاً الجدولية = ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢، معامل كرامر ٠.١

يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة وبين التغير المتوقع في نمط الأسرة حيث بلغت كاً ٦.٥٣ تحت مستوي معنوية ٠,٠٥ وعند درجة حرية ٢، وقيمة معامل كرامر ٠.١ تدل علي وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرين، ويعني ذلك وجود فروق بين الريف والحضر في توقعهم لشكل الأسرة الذي سيسود، حيث أكدت الأسر على سيادة نمط الأسرة النووية بنسبة ٧٠% في الحضر مقارنة بنسبة ٦٦.٤% في الريف، يلي ذلك الأسر ذات العائل الواحد ٤٧.٨% في الريف مقارنة بنسبة ٣٨.٩% في الحضر، وأقل النسب كانت للأسرة الممتدة بنسبة ١٢.٧% مقارنة بنسبة ٥.٢%.

ويشير ذلك الى سيادة نمط الأسرة النووية في المستقبل في الريف والحضر وتؤكد تلك النتيجة دراسة "سعاد مكي أبو زيد" والتي أشارت إلى حدوث تغير في شكل الأسرة بالريف من شكل الأسرة الممتدة ذات السلطة القائمة على أساس الجنس والعمر إلى الأسرة النواة التي تحررت فيها المرأة من علاقات التبعية والخضوع لسطوة رجال العائلة والقبيلة. (أبو زيد، ٢٠١٣، ص ٢٧)

ويرى الشباب في الريف والحضر أن نمط العائلة الممتدة سيتلاشى بمرور الوقت وسيسود نمط العائلة النووية والأسر ذات العائل الواحد وذلك بسبب تزايد حالات الطلاق ويعبر عن ذلك أحد الشباب الحضري بقوله: "أحنا كلنا في أسر بنضم الأب والأم والأخوة فقط وأعتقد أن النمط ده هو اللي هيسود في المستقبل وكمان بقينا نشوف الأم المطلقة اللي عايشة مع أولادها كثير ويمكن يزيد مع مرور الوقت" وأشارت دراسة **Ulrike Zartler** إلى حدوث تغير في الأبنية الأسرية، وسيادة نمط الأسر ذات العائل الواحد (Zartler,2014,p520)

ويرى الشباب في الريف أن "شكل الأسرة في المجتمع الريفي تغير كثير، الأول: ماكنش فيه غير العيلة الكبيرة اللي بنضم الأب والأم والأبناء والعم والجد وولاد الأعمام وكده، أما دلوقت كثير من الولاد بقوا ينفصلوا عن العيلة ويعيشوا لوحدهم أو كل واحد بيني دور ويرضوا يأكل ويشرب ويصرف مع نفسه وبدأت العيلة الكبيرة تقل وفي المستقبل ممكن ماتكونش موجودة".

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

ويؤكد ذلك على أنّ أحد التغيرات التي طرأت على الأسرة نتيجة للتحديث التحول في حجمها، حيث بدأت الأسرة الممتدة القديمة تختفي تدريجياً ويحلّ محلها الأسرة النووية الحديثة، التي تتكون من عدد قليل من الأفراد، وما تبع ذلك من تغير نسق القيم التقليدية الجامدة. (زايد، ٢٠١١، ص ٣٣) .
ولا شك في أنّ التغير المتوقع أن يحدث على شكل الأسرة والاتجاه نحو سيادة نمط الأسرة النووية في المجتمع الحضري بصفة خاصة وظهور أشكال أخرى جديدة من الأسر كالأُسرة ذات العائل الواحد يترتب عليه تغير في وظائف الأسرة وأدوارها وخاصة الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢) يوضح المخاطر المرتبطة بتغير الوظيفة الاقتصادية للأسرة وعلاقتها بمحل الإقامة*

إجمالي		محل الإقامة				التغير في الوظيفة الاقتصادية
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٦٣.٢	٢٣٩	٥٨.٥	١١٠	٦٧.٨	١٢٩	تزايد مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة
٣٢.٢	١٢٢	٣٢.٤	٦١	٣٢.١	٦١	مشاركة الأبناء في الإنفاق على الأسرة
٣٤.٣	١٣٠	٢٤.٤	٤٦	٤٤.٢	٨٤	إنفاق الآباء علي الأبناء بعد زواجهم
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		عدد المستجيبين

كأالمحسوبة دالة إحصائياً = ٦.٠٠٨، كأالجدولية = ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٠٥ ودرجة حرية ٢، معامل التوافق ٠.١١١

يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة وبين التغير في الوظيفة الاقتصادية للأسرة لصالح الحضر والذي أكدت الأسرُ به بنسبة ٦٧.٨% على أن أحد مظاهر التغير تمثلت في مشاركة المرأة للرجل من خلال عملها في الإنفاق على الأسرة مقارنة بالريف بنسبة ٥٨.٥%، حيث بلغت كأ ٦.٠٠٨ بقيمة احتمالية ٠.٠٠٢ تحت مستوي معنوية ٠.٠٥، عند درجة حرية ٢، وقيمة معامل التوافق ٠.١١١ تدل علي وجود ارتباط ضعيف جداً بين المتغيرين.

ويعني ذلك أن الأساس لكل من مشاركة الرجل والمرأة في العمل والحياة الأسرية آخذ في التغير، ولم يعد الرجال هم المزودون الاقتصاديون الوحيدون ولم تعد النساء موطناً لرعاية أسرهن بدوام كامل. من المهم إدراك أن هذه التغييرات تؤثر على كل من الرجال والنساء. (Voydanoff, 1993, p. 3) .

لا شك في أن التغير الذي طرأ على العلاقة بين الطرفين وعلى أدوارهما يعد أحد المؤشرات التي تنبئ بمخاطر عدة تواجهها الأسرة، فالشباب يرى أن صورة الرجل والمرأة وأدوارهما لم تعد واضحة، نتيجة لحدوث تبادل في أدوار كل من الرجل والمرأة فما كان يقوم به الرجل تقوم به المرأة وما كانت تقوم به المرأة أصبح من المرغوب أن يقوم به الرجل، ولقد شكل هذا الوضع خطورة على البناء الأسري وطبيعة العلاقات فيه والوظائف والأدوار التي سيقوم بها أفراد الأسرة، وتعتبر عن ذلك إحدى الفتيات بقولها (حضر): "زمان الفرق

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

بين الست والرجل كان واضح الراجل لي دور، والست ليها دور، دلوقت الأمور اختلفت وفي المستقبل الدنيا هتختلف أكثر لما الست اشتغلت بدأ الرجل يتراجع عن مسؤولياته وأدواره، أنا تقدملي واحد لمجرد إني بشتغل ومعاي مرتب، وواحد تاني عشان عندي شقة، ولما اتكلمت مع حد فيهم بيقولني أنا مستعد أجي أسكن معاكي وياريت كمان لو أخويا يشوف له شغل أحسن من الشغلانة اللي بيشتغلها يعني داخل يتجوز بمجهوده، أكيد في المستقبل ممكن نلاقي الراجل هو ربة المنزل والست هي اللي بتعول الأسرة" وتقول أخرى (ريف): "الست في الريف ماكنش ليها شغل غير مع جوزها في الغيط أو في بيتها دلوقت الوضع تغير الست بشتغل في كل مجال ويبفروحا بيها بيقولوا عليها بقرة وهتجيب خير". ويوضح أحد الشباب المخاطر المترتبة على تغير الدور بقوله (حضر): "أنا أمي وأبويها بيشتغلوا ولكن أنا شايف أن شغل أمي أثر علينا ماعدش فيه الرابط اللي بيربط الأسرة ببعض، يعني الحب والعواطف ده مش موجود ما بينا وبين بعض، عشان كده من السهل قوى أن أسرتنا تتفكك لأن كل ما بتحصل مشكلة كل واحد فينا بيرمي المسؤولية على الثاني، وكل واحد شايف أنه مظلوم، وبقي التركيز أكثر على كلمة "أنا" أكثر من كلمة "إحنا" حتى علاقتي بأخواتي ضعيفة علاقتي بأصحابي أقوى من علاقتي بيهم"

ويري (أولريش بيك) أن هناك مايسمى بالمخاطر الاجتماعية ذات الآثار والانعكاسات على البناء الوظيفي للأسرة بجميع مكوناتها (الشباب - المرأة - الأطفال ..) والتي حصرها في ثلاث مكونات رئيسية وهي: خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة وتخلخل الأدوار الرئيسية للأسرة، زيادة حالات الطلاق بين شريحة الشباب، قصور في دور الدولة في تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين، وبناء على هذه المتغيرات الجديدة توسعت المخاطر الاجتماعية التي تهدد البناء الأسري. (المناور، ٢٠١٥، ص ٥)

فلقد أثرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية على وظائف الأسرة، فإذا نظرنا إلى الوظيفة الاقتصادية لها نجد أن الزوج في الماضي كان عائل الأسرة الأول وفي الوقت الحاضر تغير الوضع في كثير من الأسر حيث تتشارك المرأة مع الرجل في الأعباء الاقتصادية نتيجة لخروج المرأة للعمل وتغير أوضاعها ويتوقع الشباب أن تتزايد مشاركة المرأة للرجل في المستقبل نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية وانخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار فسوف تجعل كل هذه الأوضاع مشاركة المرأة للرجل في الإنفاق أمراً واقعاً ومن مؤشرات ذلك في الوقت الراهن تفضيل بعض الشباب الزواج من امرأة عاملة حتي تساهم معه في عملية الإنفاق وتعبير عن ذلك إحدى الحالات بقولها: " حالياً بعض الشباب يفضل ياخذ واحدة بشتغل ويفرض عليها إنها تصرف في البيت وتساهم زي ما هو بيشتغل ويصرف وأكد في المستقبل هيكون المشاركة في الإنفاق هي الأساس خاصة كل ما ساعات الأوضاع الاقتصادية". حيث أشارت دراسة "رشا السيد أحمد" عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على أوضاع المرأة العاملة عن تنوع الأسباب التي أشارت إليها مفردات عينة الدراسة، بوصفها الأسباب الأساسية وراء خروجهن للعمل، يأتي في مقدمة هذه الأسباب احتياج الأسرة للدخل المحصل من العمل. (أحمد، ٢٠٠٨، المستخلص).

يلي ذلك تحمل الآباء مسئولية الإنفاق على الأبناء حتى بعد زواجهم وذلك بنسبة ٤٤.٢% للحضر مقارنة بنسبة ٢٤.٤% للريف وتعبّر عن ذلك إحدى الأمهات بقولها: "إيدينا فى بوقهم حتى بعد ما اتجوزوا"، يلي ذلك مشاركة الأبناء للآباء فى عملية الإنفاق بنسبة ٣٢.١% للحضر مقارنة بنسبة ٣٢.٤% للريف. ويدعم أحد الشباب ذلك بقوله (حضر): "الأوضاع الاقتصادية هتخلي الشباب يعتمدوا على أهلهم فى الإنفاق يعنى معايا فى العيلة واحد قريبي مهندس أهله اللي مساعدينه فى الجواز واشتروا له الشقة، لأن مرتبه كله ألف ونص فى الشهر فى شغلانة مش تخصصه بعد لما تعب من اللف على شغل مناسب وبعد ما اتجوز المصاريف زادت بقي بياخد من أهله مصروف كل شهر عشان يقدر يعيش وبعد ما خلف عاوز يدخل الأولاد مدرسة طلب من أهله يساهموا معاه فى مصاريف المدارس" ويقول آخر(ريف): "العيشة بقت غالية والأب ماعدش قادر أن يصرف على كل طلبات البيت واحتياجتنا الشخصية عشان كده أنا بشتغل وبصرف على نفسي وبساعد فى البيت وكثير قوى من الأسر الفقيرة بطلع ولادها من التعليم عشان يشتغلوا. كده أتوقع أن لو الحال استمر بالشكل ده لازم الأبناء هيساعدوا فى دخل الأسرة". ويقول آخر(حضر): "سيصبح دور الأم أكثر فاعلية على الجانب الاقتصادي وسوف تشارك فى زيادة دخل الأسرة وسوف يشارك الأبناء أيضا فى الإنفاق". وهو ما أكدته دراسة Lindaston Fish والتي أشارت إلى أنّ الأسرة ستعاني من مخاطر الفقر والضغوط المالية (Fish and Osborn, 1992, p.409)

ويمكن القول أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الأدوار وتجعلها تختلف حسب الزمان والمكان، وتشمل هذه العوامل الظروف الاجتماعية والبيئية الشاملة التي يجب على الإنسان التكيف معها (Huber, 1993, p.2). ومن هذا المنطلق حدث تغير فى الأدوار بالنسبة للرجل والمرأة فى الأسرة حيث نلاحظ تزايد مشاركة المرأة فى تحمل الأعباء الاقتصادية ولقد ترتب على ذلك تغير فى عملية صنع واتخاذ القرار، وهو ما سنوضحه فى الجدول التالي:

جدول رقم (٢٣) يوضح توزيع العينة وفقا للتغير فى عملية صنع واتخاذ القرار

إجمالي		ريف		حضر		التغير فى عملية صنع واتخاذ القرار
%	ك	%	ك	%	ك	
٣٨.٩	١٤٧	٤١.٥	٧٨	٣٦.٣	٦٩	انفراد المرأة بعملية اتخاذ القرار
٦١.١	٢٣١	٥٨.٥	١١٠	٦٣.٧	١٢١	تزايد الشراكة بين الزوجين
%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	١٩٠	إجمالي

يتضح من الجدول السابق أنّ أغلب الأسر فى الريف والحضر اتفقوا على تزايد الاتجاه نحو قبول الشراكة بين الزوجين فيما يتخذونه من قرارات وذلك بنسبة ٦٣,٧% للحضر مقارنة بنسبة ٥٨,٥% للريف ، يلي ذلك انفراد الزوجة بعملية اتخاذ القرار بنسبة ٤١,٥% للريف مقارنة بنسبة ٣٦,٣% للحضر، وللتعرف على العلاقة بين التحولات المتوقعة فى عملية اتخاذ القرار ومحل الإقامة، انظر الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين التغير في صنع واتخاذ القرار وفقاً لمحل الإقامة

محل الإقامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	قيمة (ت)	الدلالة
حضر	١.٦٤	٠.٤٨٢	١٩٠	١.٠٣٠	غير دال
ريف	١.٥٩	٠.٤٩٤	١٨٨		

يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة والتغير في صنع واتخاذ القرار، حيث تبين عدم وجود اختلافات جوهرية بين متوسط استجابات الحضر والريف، حيث بلغ متوسط استجابات العينة في الحضر ١.٦٤ بانحراف معياري ٠.٤٨٢ مقابل ١.٥٩ للريف بانحراف معياري ٠.٤٩٤، كما تبين أن قيمة (ت) ١.٠٣٠ غير دالة إحصائياً عند ٠.٠٥.

ويشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة عن الشراكة في الأسرة العربية إلى ميل الزوجين إلى مزيد من الشراكة في اتخاذ القرارات والتواصل والأعمال المنزلية مع التأكيد على نسبية هذه التغيرات. (الأمم المتحدة، ٢٠٠١، ص ٤٣)

وإذا ما حاولنا التعرف على وجود علاقة بين الحالة المهنية والتحول في عملية صنع واتخاذ القرار نجد أن الشراكة تتزايد بين الأسر التي يعمل الأزواج فيها، انظر الجدول رقم: (٢٥).

جدول رقم (٢٥) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين التغير في صنع واتخاذ القرار وفقاً للحالة المهنية

الحالة المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	قيمة (ت)	الدلالة
يعمل	١.٧٢	٠.٤٥٢	٢١٢	٤.٨٤٧	دال عند ٠.٠٥
لا يعمل	١.٤٨	٠.٥٠١	١٦٦		

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة المهنية والتغير في صنع واتخاذ القرار فيما يتصل بتزايد الشراكة بين الزوجين لصالح الأسر العاملة، حيث بلغ متوسط استجابات الأسر العاملة ١.٧٢ بانحراف معياري ٠.٤٥٢ وهو أعلى من متوسط استجابات الأسر غير العاملة البالغ ١.٤٨ بانحراف معياري ٠.٥٠١، كما تبين أن قيمة (ت) ٤.٨٤٧ دالة إحصائياً عند ٠.٠٥.

ويشير الشباب إلى حدوث تحولات كبيرة في عملية اتخاذ القرار الأسري، حيث أصبح النمط السائد في أغلب الأسر في الوقت الراهن هو مشاركة المرأة للرجل في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم الأسرية، ويتوقع الشباب أن يستمر هذا الوضع مع أفراد المرأة في بعض الأسر بإتخاذ القرار، وتعبّر عن ذلك إحدى الحالات بقولها (حضر): "ستزداد مشاركة المرأة للرجل، لأنها بتساهم في دخل الأسرة وفي بعض الأحيان بنسبة أعلى من الزوج ده هيديها القدرة على الانفراد بعملية إتخاذ القرار" ويقول آخر (حضر): "مفيش حد هيسيطر على حد عشان فيه انفتاح تكنولوجي وهيبقي فيه حرية رأي زيادة" ويقول آخر (ريف): "في المستقبل هيبقي مفيش غير الأزواج اللي بيشاركوا مع بعض في كل أمور حياتهم كمان الأبناء بيبقي ليهم رأي واستقلالية في حياتهم" ويشير ذلك إلى تزايد الشراكة Partnership بين الزوجين داخل الأسرة، سواء

الشراكة في الأدوار الاقتصادية، أو الشراكة في علاقات المكانة والقوة، أيضا ظهور الشراكة بين الأجيال داخل الأسرة، بحيث لا تقتصر على الشراكة الأفقية بين الزوجين فقط، بل تكون شراكة رأسية بين الأجيال. ولقد أكد (Arkadiusz Marzec) في دراسته عن التحولات والمخاطر التي تواجه الأسرة على أن التغييرات والتحولات الثقافية التي تحدث بالمجتمع تؤدي إلى تغييرات في هيكل العائلة وفي النموذج الأبوي التقليدي الذي كان سائداً ليحلَّ محلَّه الشراكة بين الزوجين، فمع توقُّف الزوجات عن الاعتماد مالياً على الأزواج يتغير التأثير على الحياة الأسرية، حيث تركز العلاقات بين الزوجين على العلاقات العاطفية بدلاً من المادية، وستصبح الأسرة النووية أكثر عزلة عن الأسرة الممتدة. (Marzec, 2015, p. 104)

وإذا ما حاولنا التعرف على العلاقة بين النوع الاجتماعي وبين التغيير الذي طرأ على عملية صنع واتخاذ القرار يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة لصالح توقع الذكور لتزايد الشراكة بينهم وبين الإناث، انظر الجدول رقم: (٢٦).

جدول رقم (٢٦) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين التغيير في صنع واتخاذ القرار وفقاً للنوع

النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	قيمة (ت)	الدلالة
ذكور	١.٦٨	٠.٤٦٩	١٧٦	٢.٤٤٣	دال عند ٠.٠٥ لصالح الذكور
إناث	١.٥٥	٠.٤٩٨	٢٠٢		

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين النوع والتحولات التي طرأت على صنع القرار فيما يتصل بتزايد الشراكة بين الجنسين لصالح الذكور، حيث بلغ متوسط استجابات الذكور ١.٦٨ بانحراف معياري ٠.٤٦٩ وهو أعلى من متوسط استجابات الإناث البالغ ١.٥٥ بانحراف معياري ٠.٤٩٨، كما تبين أن قيمة (ت) ٢.٤٤٣ دالة إحصائياً عند ٠.٠٥.

وتؤكد تلك النتيجة دراسة (Maira Kabakova) والتي أشارت إلى أن العلاقات بين الأفراد خضعت للتحول من النمط التقليدي الذي كان يتسم بالقيادة الإلزامية للإنسان والتوزيع الصارم للمسئوليات إلى نوع حديث قائم على المساواة. (Kabakova and Maulsharif, 2013 , 638)

ويرى (أحمد زايد) أن الشراكة بين الرجل والمرأة طرأ عليها تغيير مع موجات التحديث والتنمية والتحولات التي طرأت في مجال التعليم والعمل، فلقد أثر التغيير الذي شهده المجتمع العربي في البناء الأسري وتحولت العلاقة بين الرجل والمرأة من علاقة أحادية إلى علاقة تبادلية قائمة على الأخذ والعطاء، ومن المفترض أن تؤدي هذه التحولات إلى تزايد مكانة المرأة وقوتها داخل الأسرة. (زايد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١) .

وإذا ما حاولنا أن نتطرق للتغيير الذي طرأ على وظيفة أخرى كوظيفة التنشئة الاجتماعية نلاحظ أن التغيير ارتبط بمجموعة من المخاطر التي تهدد قدرة الأسرة على القيام بوظيفتها بشكل مرضي والتي من بينها: تأثير وسائل الإعلام على التنشئة الاجتماعية للأبناء. انظر الجدول رقم (٢٧)

جدول رقم (٢٧) يوضح المخاطر المحتملة لتغير وظيفة التنشئة الاجتماعية للأبناء*

إجمالي		محل الإقامة				المخاطر المحتملة لتغير وظيفة التنشئة الاجتماعية
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٥١.٥	١٩٥	٤٥.٢	٨٥	٥٧.٨	١١٠	عدم القدرة على ممارسة الضبط الاجتماعي
٣٨.٦	١٤٦	٣٩.٣	٧٤	٣٧.٨	٧٢	الانشغال بالعمل والاستعانة بالخدمات
٥٢.٦	١٩٩	٥٠	٩٤	٥٥.٢	١٠٥	الحضانة سيصبح لها دور في التنشئة
٥٦.١	٢١٢	٥٠.٥	٩٥	٦١.٥	١١٧	سيطرة وسائل الإعلام على التنشئة
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		عدد المستجيبين

كاً المحسوبة غير دالة إحصائياً = ١.٩٦، كاً الجدولية = ٧.٨١٥ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٣

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة وبين التغير في وظيفة التنشئة الاجتماعية، ويعني ذلك اتفاق كل من الأسر في الريف والحضر على المخاطر التي من الممكن أن تترتب على التغير في وظيفة التنشئة الاجتماعية والتي من أهمها: سيطرة وسائل الإعلام على التنشئة في الحضر بنسبة ٦١.٥% مقارنة بنسبة ٥٠.٥% للريف، يلي ذلك ضعف قدرة الآباء والأمهات على ممارسة الضبط الاجتماعي بنسبة ٥٧.٨% للحضر مقارنة بنسبة ٤٥.٢% للريف، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما أصاب علاقة الأبناء بالآباء من تغير، وما أصاب المناخ الأسري من اضطراب، حيث عجزت أساليب التنشئة الأسرية عن تحقيق التوافق النفسي للأبناء وظهر السلوك (الأنامالي) بين أفراد الأسرة، ومن ثم تبدلت القيم الحاكمة للعلاقات الأسرية إلى حد كبير، وهو ما يتجلى في تمرد الشباب على أساليب الكبار في كل شئ مما يشير إلى وجود أزمة قيم داخل الأسرة تؤدي إلى فتور العلاقات الأسرية وضعف متابعة الوالدين للأبناء وضعف دور الأسرة في الضبط الاجتماعي. (عزب، ٢٠١٥، ص ٤٥)

وبالنظر إلى الجدول السابق يتبين أن نسبة ٥٥.٢% من أسر الحضر مقارنة بنسبة ٥٠% للريف يؤكدون على أن هناك مؤسسات ووسائط للتنشئة الاجتماعية ستحل محل الأسرة بشكل كبير مثل الحضانة، والخدمات بنسبة ٣٩.٣% للريف مقارنة بنسبة ٣٧.٨% للحضر. ويمكن تفسير ذلك في ضوء تزايد خروج الزوجة للعمل إلى جانب زوجها، وتغير وظيفة التنشئة الاجتماعية نتيجة للتحويلات الاجتماعية والثقافية التي فرضت نفسها على المجتمعات المتخلفة نتيجة للتقدم في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة وانعكست آثارها على الأسرة المصرية (عبد الحي، ٢٠٠٦، ص ١٧)، حيث أصبحت وسائل الاتصال الحديثة شريك في عملية التنشئة الاجتماعية مما أضعف من قدرة الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي (ليلة وآخرون، ٢٠١٣، ص ٥٦٥)، ويرى جيل الشباب أن وظيفة التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة أصابها الضعف وطراً عليها كثير من التغيرات لعدة أسباب من بينها: انشغال الأب والأم بالعمل، هيمنة

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

وسائل الإتصال الحديثة، استيعاب الأبناء لقيم الثقافات الغربية الوافدة والتي في مجملها قيم تختلف عن قيم الآباء وقد تدخل في صراع معها، من ذلك قيم الثقافة الاستهلاكية والعلاقة بين الجنسين، وتعبّر عن ذلك إحدى الحالات بقولها(حضر): " (الإنترنت والفيديو بوك) ومواقع التواصل الاجتماعي هييقوا أكثر تأثيراً في التنشئة الاجتماعية، وللأسف هتكون بالسلب" وتقول أخرى(ريف): "أب عامل+ أم عاملة= أبناء فشلة" ويقول آخر(حضر): "أخويا مستغل إن أبويا وأمي بيشتغلوا وبيععمل اللي عايزه، وأهم حاجة عنده الفلوس اللي بياخذها من بابا وماما، أنا اللي بقوم بدور الأب والأم في عملية الرقابة، وأتوقع إن الأجيال اللي بعد كده مش هتفهم تعب الأب والأم في أنهم يجيبوا فلوس علشانهم، عشان كده هيطلع جيل مش متربي وهياخدوا مش هيدوا" ويقول آخر(حضر): "مادام التنشئة فيها قصور من دلوقت هتزداد فرص التعارف من خلال مواقع التواصل الاجتماعي للمتزوجين وغير المتزوجين مع زيادة مخاطره في الوقوع في الانحراف والعلاقات الجنسية وبالتالي فقدان قيمة الشرف" ويقول آخر(حضر): " كثير مننا دلوقت منبهر بالثقافة الغربية وبنقلدهم في الأكل واللبس والشرب والأهل شايفين إن ده غلط، بس مش بيقدروا يمشوا كلامهم علينا، لأن ماحدث فينا يحب يكون شاذ وسط أصحابه بقي لينا دماغ غيرهم، أنا أخواتي الصغار دلوقت بيمسكوا الموبايل يدخلوا على اليوتيوب بيتفرجوا على اللي هما عاوزينه وأغاني أجنبية وغيره وماعدوش بيسمعوا كلام ماما وبابا بسهولة وطريقة حوارهم عنيفة وبابا ماعدوش وقت يقعد معنا ماما مشغولة بشغل البيت" .ويقول آخر: "مش هيكون في أسرة وهتزداد الإنحرافات".

وإذا ما حاولنا التعرف على المخاطر الاجتماعية الجديدة المرتبطة بالتغير في علاقة الآباء والأبناء والعكس يتضح لنا أنه ارتبط بالتغير في القيم الحاكمة لعلاقة الأبناء بالآباء، أيضا التغير في بعض الوظائف التي ينبغي أن يؤديها الأبناء تجاه آبائهم، انظر الجدول رقم (٢٨).

جدول رقم (٢٨) توزيع العينة وفقاً للمخاطر المرتبطة بتغير العلاقة بين الآباء والأبناء والعكس*

إجمالي		ريف		حضر		تغير العلاقة بين الآباء والأبناء
%	ك	%	ك	%	ك	
٤٤.٧	١٦٩	٤٣.١	٨١	٤٦.٣	٨٨	انحصار الحوار عبر الواتس ومواقع التواصل
٤٤.١	١٦٧	٤١.٤	٧٨	٤٦.٨	٨٩	تخلي الأبناء عن قيم الطاعة والاحترام
٣٧.٥	١٤٢	٣٩.٨	٧٥	٣٥.٢	٦٧	تقصير الآباء في أداء دورهم في التنشئة
٢٨.٥	١٠٨	٢٠.٢	٣٨	٣٦.٨	٧٠	تزايد الشراكة بين الآباء والأبناء
٤٨.٤	١٨٣	٤٨.٩	٩٢	٤٧.٨	٩١	تزايد استقلال الأبناء وانفصالهم عن الأسرة
٣٧.٣	١٤١	٣٧.٧	٧١	٣٦.٨	٧٠	يصبح الأصدقاء جماعة أساسية ليس الأسرة
٣٨.١	١٤٤	٣٧.٢	٧٠	٣٩	٧٤	ستصبح العلاقة مادية ونفعية
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		إجمالي

كا المحسوبة دالة إحصائياً=٢٤.٥، كا الجدولية= ١٢.٥٩٢ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٦

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

يتبين من الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين التغيير الذي سيطر على العلاقة بين الآباء والأبناء والعكس حيث بلغت قيمة كا^٢ ٢٤.٥ تحت مستوي معنوية ٠,٠٥ وعند درجة حرية ٦، ويتضح وجود فروق ذات دلالة لصالح الريف حيث أكدت الأسر على تزايد استقلال الأبناء وانفصالهم عن الأسرة وتكوين أسرٍ نووية بنسبة ٤٨,٩% للريف مقارنة بنسبة ٤٧,٨% للحضر. وأكدت تلك النتيجة دراسة "عبد الرحمن عني" والتي أشارت إلى أن الريف في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أضحت تعرفها الوسائط القروية وخاصة تفتت الأرض الزراعية والهجرة انعكس على علاقات التضامن التي كانت قائمة بين أعضاء الأسرة حيث تصاعدت حدة الصراع بين الأجيال، خاصة جيل الآباء والأبناء. (عني، ٢٠١١، ص ٦٢). يلي ذلك تخلي الأبناء عن قيم الاحترام والطاعة للآباء، وذلك بنسبة ٤٦,٨% مقارنة بنسبة ٤١,٤% في الريف، يلي ذلك ضعف العلاقة بين الآباء والأبناء وانحسارها في الرسائل والحوار على مواقع التواصل بنسبة ٤٦,٣% للحضر و ٤٣,١% للريف.

ويرى جيل الشباب أنه طرأ تغيير على علاقة الآباء بالأبناء في الوقت الحاضر بسبب الظروف المادية الصعبة والتغيرات التي جعلت عمل المرأة ضرورة، فأصبحت العلاقة ما بين الآباء والأبناء علاقة مادية نتيجة لأن وظائف الأسرة تقلصت وأصبحت تقوم بها مؤسسات أخرى، ويتوقع الشباب استمرار هذا السيناريو في المستقبل، وتعتبر عن ذلك إحدى الحالات بقولها(حضر): "الأسرة مشغولة بتوفير الاحتياجات ماما بتشتغل وبابا بيشغل، أنا مش بشوفهم غير ساعة أو نص ساعة بالكثير بيدوني الفلوس اللي محتاجها ولولا إني متربية كويس ماكنتش زمني كده كنت أكيد انحرفت" ويقول آخر(ريف) "أنا شايف إن العلاقات بين بعض الآباء والأبناء أصبحت ضعيفة وفي المستقبل هتزداد ضعف، نموذج الأبناء اللي بيحترموا الآباء في وجودهم وغيابهم مش هيكون موجود، وأول ما الأب والأم هيكبروا في السن هيشكلوا عبء على الأسرة" وتقول أخرى(حضر): "التواصل ما بين الآباء والأبناء بإرسال رسائل على الواتس أو الكلام في التليفون أو على الفيس مفيش وقت للتواصل والحوار واللقاء على الأكل كله واحد مع نفسه".

ويمكن تفسير ذلك في ضوء العلاقة التي تربط بين زيادة مطالب الأسرة المادية وانشغال الأبوين والضغوط الاقتصادية ودرجة التعرض لآليات العولمة على الأوضاع الاقتصادية للأسرة والتي تؤثر بدورها على العلاقات داخل الأسرة، حيث يؤدي انشغال الوالدين بتلبية الاحتياجات الاقتصادية للأسرة إلى تغيير أشكال القيم المنظمة للعلاقات داخل الأسرة حيث تسيطر القيم المادية على هذه العلاقات وتصبح مادية مصلحية بالأساس، تقوم على الإنفاق وتلبية الاحتياجات المادية للأبناء في حين تتراجع الرقابة والمتابعة الأسرية من قِبل الآباء والأمهات ويضعف دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية.

(سعيد، ٢٠٠٧، ص ٣٠)

٣- التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر المرتبطة بتغير القيم الأخلاقية داخل البناء الأسري:

نتناول في ذلك المحور للتغيرات التي طرأت على القيم الأخلاقية مثل قيمة الطاعة والشرف والتماسك وغيرها بالإضافة إلى توضيح المخاطر المرتبطة بتغير تلك القيم على البناء الأسري، وهو ما سوف نستعرضه في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٩) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين بعض القيم والأخلاقيات التي يطرأ عليها تغير وفقاً لمحل الإقامة (ن = ٣٧٨)

القيم الأخلاقية	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		قيمة (ت)	الدلالة عند ٠.٠٥
	حضر	ريف	حضر	ريف		
قيمة الجماعية	١.٨٧	١.٦٥	٠.٤١٢	٠.٤٧٩	٢.٩٤٢	دال لصالح الحضر
قيمة الطاعة	١.٨٥	١.٧٢	٠.٣٦١	٠.٤٥١	٣.٠٧٦	دال لصالح الحضر
احترام كبار السن	١.٧٦	١.٦٠	٠.٤٢٩	٠.٤٩٢	٣.٤١٢	دال لصالح الحضر
تقديس الحياة الزوجية	١.٨٩	١.٧٣	٠.٣١٤	٠.٤٤٣	٣.٩٣٠	دال لصالح الحضر
قيمة الشرف	١.٦٢	١.٤٣	٠.٤٨٨	٠.٤٩٦	٣.٧٦١	دال لصالح الحضر
الترابط والتماسك الأسري	١.٨٨	١.٦٨	٠.٣٢٧	٠.٤٦٧	٤.٧٧٠	دال لصالح الحضر

يوضح الجدول السابق الفروق بين المتوسطات وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) والتغير المتوقع أن يطرأ على القيم الأخلاقية الحاكمة للبناء الأسري، والتي تتمثل في: قيم الجماعية والطاعة واحترام كبار السن وتقديس الحياة الزوجية والشرف والترابط والتماسك الأسري، حيث تبين حدوث تغير سلبي في تلك القيم لصالح السياق الحضري عند مستوي معنوية ٠.٠٥، وتؤكد تلك النتيجة دراسة (أحمد زايد) عن: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم والتي توصلت إلى أن ٨٠% من مجتمع الدراسة يرون أنه كلما تقدّم المجتمع تغيرت القيم الأخلاقية نحو الأسوأ، وأكدت الدراسة على أن المشكلات الاقتصادية التي تعيشها مصر الآن من الأسباب القوية لتغير أخلاق الناس. (زايد وآخرون، ٢٠١٣، ص ٦٢).

ونلاحظ مما سبق اتفاق غالبية الأسر في الريف والحضر على تراجع القيم بشكل عام، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما ذهب إليه "هايت روبرتس" والذي يرى أن ما يحدث في مجتمع ما بعد الحداثة من فتح الترويج المرعب للتغيير الثقافي وللاختلاف في الخواص والعناصر على مدي العشرين عاما الماضية أعطى فرصة لكل أنواع الفضاعات الجديدة لاستكشاف طرق الحياة والخيارات المفضلة المختلفة، ويعني ذلك أن مجتمع ما بعد الحداثة يتيح فرصا لنقد القيم السائدة، وهنا نتعرض للكثير من الأخطار مثلما نتعرض للكثير من الفرص. (روبيرتس، هايت، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ١٧٥).

ويرى الشباب أن هناك مخاطر مترتبة على تغير القيم الحاكمة للعلاقات داخل البناء الأسري، من بينها: غياب المعايير التي تحدد الصواب والخطأ، تزايد الإنحرافات، تفكك الأسرة، غياب الإحترام.. ويعبر عن

ذلك أحد الشباب بقوله (ريف): " أكثر حاجة حصل فيها تغير الأخلاق والقيم والعادات، كل واحد دلوقت بيعمل اللي هو عاوزه، العيب والغلط والصح والحلال والحرام كله اختلط ببعضه، أنا ساعات بقعد مع نفسي بقول دنيتنا ده رايحه على فين ماعدش صغير بيحترم كبير، الابن بيضرب الأب، الأب بيقتل ابنه، الزوج بيخون مراته، الطلاق كثر، الأطفال اتشردت، ولو استمرت الأوضاع كده مش هيكون في أسر متماسكة". وأكدت دراسة كل من: **Aubrey R.Fowler** (Fowler,2010, P.342-353) ودراسة "شليغم غنية" (غنية، فضيلة، ٢٠١٣، ص ٨)، ودراسة "عائشة بيه زيتوني" (زيتوني، ٢٠١٧، ص ٩٩) على أن الأسر طراً عليه تغيرات من جوانب عديدة من بينها: التغير في المعايير الأسرية، ضعف المشاعر الجمعية التقليدية وسيادة القيم الفردية، ضعف عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة من قِبَل الوالدين، تغير نمط الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية يقل فيها التفاعل بين أعضائها. ونتيجة لضعف القيم الحاكمة للأسرة والتي من أهمها التماسك والترابط الأسري وقيمة الشرف والاحترام، كان ولا بد وأن نلقي الضوء على مدى توقع الأسر لتزايد التحرر في العلاقات خارج إطار الزواج، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٠) يوضح توزيع العينة وفقاً لتوقع الأسر لتزايد التحرر في العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج

إجمالي		محل الإقامة				المتغير
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٦١.٩	٢٣٤	٥٩.٦	١١٢	٦٤.٢	١٢٢	نعم
٥.٣	٢٠	٥.٣	١٠	٥.٣	١٠	لا
٣٢.٨	١٢٤	٣٥.١	٦٦	٣٠.٥	٥٨	إلى حد ما
%١٠٠	٣٧٨	%١٠٠	١٨٨	%١٠٠	١٩٠	إجمالي

كا^٢ المحسوبة غير دالة إحصائياً = ٠.٩٣ ، كا^٢ الجدولية = ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢

يتبين من الجدول السابق أنه ليس هناك علاقة بين محل الإقامة وبين توقع تزايد التحرر في العلاقات الجنسية حيث بلغت قيمة كا^٢ ٠.٩٣ تحت مستوي معنوية ٠,٠٥ عند درجة حرية ٢. ويعنى ذلك تزايد توقع تحرر العلاقات في كل من السياق الريفي والحضري بنسبة ٦٤.٢% للحضر و ٥٩.٦% للريف. ويمكن أن نفسر ذلك في ضوء حالة الوهن والتردي الأخلاقي، والذي يعدُّ ظاهرة من ظواهر الحياة المعاصرة، وتظهر هذه الحالة في أوقات التغير السريع، حيث تتعرض المنظومة الاجتماعية إلى ضغوط تهدد الضوابط الاجتماعية وتسود الغرائز وتتحلل الأطر الثقافية والمعارية العامة (بربري، حمزة، يوليو ٢٠١٦، ص ١٨٩).

ويشير ألفين توفلر إلى أن إنسان الغد في ظل التطور والتقدم التكنولوجي يعاني من الانسلاخ القيمي، وخصوصاً التخبط في القيم الجنسية، وبخاصة في أميركا، وهذا ما جعل الفرد فيها قسيساً أو سياسياً قلقاً إزاء هذا الوضع. (طيرشي ، ٢٠١٧ ، ص ٣٢٣) .

٤- المخاطر الجديدة التي تواجه الأسرة المصرية:

تشير التغيرات التي حدثت في الأسرة سواء في وظائفها أو العلاقات ما بين أفرادها أو القيم الحاكمة لها إلى مواجهة الأسرة مجموعة من المخاطر الجديدة التي من الممكن أن تؤثر على بنائها، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي، انظر الجدول رقم (٣١).

جدول رقم (٣١) يوضح المخاطر التي ستواجه الأسرة في المستقبل*

إجمالي		ريف		حضر		المخاطر التي ستواجه الأسرة
%	ك	%	ك	%	ك	
٣٧.٨	١٤٣	٣٣.٥	٦٣	٤٢.١	٨٠	إشباع الاحتياجات والغرائز خارج الأسرة
٢٣.٨	٩٠	٣٠.٨	٥٨	١٦.٨	٣٢	تزايد أشكال الأسر الشاذة (الأسر المثلية)
٥٤.٧	٢٠٧	٥١.١	٩٦	٥٨.٤	١١١	تزايد الانحرافات والخيانات الزوجية
٤٣.٦	١٦٥	٤٥.٢	٨٥	٤٢.١	٨٠	الصراع بين الأزواج أو بينهم وبين الأبناء
١٧.٧	٦٧	٢٣.٩	٤٥	١١.٥	٢٢	انخفاض معدلات الخصوبة
٤١.٧	١٥٨	٣٦.٧	٦٩	٤٦.٨	٨٩	انتشار الأسر ذات العائل الواحد
٦٨.٢	٢٥٨	٦٤.٣	١٢١	٧٢.١	١٣٧	تزايد معدلات الطلاق
٣٠.٩	١١٧	٣٠.٣	٥٧	٣١.٥	٦٠	انخفاض نسبة الأسر للعزوف عن الزواج
٤٠.٤	١٥٣	٣٥.١	٦٦	٤٥.٧	٨٧	انخفاض قيمة وأهمية الأسرة لدى الشباب
٣٣.١	١٢٥	٣٥.٦	٦٧	٣٠.٥	٥٨	إعلاء المصالح والمنفعة الشخصية
٥٨.٧	٢٢٢	٤٥.٢	٨٥	٧٢.١	١٣٧	التأثير السلبي للتكنولوجيا على التماسك الأسري
٥٢.٣	١٩٨	٤٠.٤	٧٦	٦٤.٢	١٢٢	ضعف منظومة القيم والأخلاق
٢٤.٨	٩٤	٢١.٢	٤٠	٢٨.٤	٥٤	عدم القدرة على رعاية كبار السن
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		إجمالي

كا المحسوبة دالة إحصائياً = ٢٦٤.٧ ، كا الجدولية = ٢١.٠٢٦ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ١٢ .

يتبين من الجدول السابق أن هناك فروقاً ذات دلالة بين المخاطر التي تواجه الأسرة حيث بلغت قيمة كا ٢٦٤.٧ تحت مستوي معنوية ٠,٠٥ وعند درجة حرية ١٢. لصالح تزايد معدلات الطلاق بنسبة ٧٢.١% للحضر مقارنة بنسبة ٦٤.٣% للريف، يلي ذلك التأثير السلبي للتكنولوجيا على التماسك الأسري بنسبة ٧٢.١% مقارنة بنسبة ٤٥.٢% للريف.

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

ويرى جيل الشباب أنّ الخوف من الزواج ثم الطلاق يعد أحد الأسباب التي تؤكد على حدوث تغيير في الأسرة في الوقت الراهن واستمرار هذا التغيير في المستقبل، فتزايد نسبة الطلاق تجعل الشباب يتردد في خوض تجربة الزواج وتأثيث الأسرة خوفاً من الفشل، وتعبّر عن ذلك أحد الحالات بقولها(حضر): "الخوف من الطلاق شايقة إن أصحابي كلهم فاشلين في حياتهم الزوجية، الأمهات بتاعتت زمان كانت بتستحمل يوم حلو ويوم وحش، بعض الأمهات دلوقت بيقولوا لبناتهم اللي في عمر الجواز: لو مش عاجبك الجواز أطلقني...جربي مش هتخسري حاجة...أما أمهات المستقبل فأكيد هينصحو ولادهم بأنهم مايتجوزوش خالص وتعيش حياتها حرة"، . وتقول أخرى: "الأم بتقول الجواز مش حاجة حلوة عشان هيه مش مبسوطه في حياتها والفكرة دي بتنتقل بين الأجيال، الجواز الخساير فيه بقت أكثر من المكاسب والبنات أو الولد قبل ما هياخدوا قرار الجواز هيفكروا مليون مرة كمان هيكون مرت السنين بيهم لأنه آخر حاجة هيفكروا فيها". ويذكر (Marilyn Coleman & Lawrence H. Ganong) أن الزواج تاريخياً كان في المقام الأول شراكة اقتصادية وإنجابية، ولم يكن لدى البالغين في الواقع سوى بدائل قليلة للزواج من أجل الأمن والمعيشة، و كان الرضا العاطفي عن الزواج على الرغم من توقعه في كثير من الأحيان واحداً فقط من هذه البدائل، وعندما بدأ ينظر إلى الزواج على أنه علاقة شخصية الغرض منه تلبية الاحتياجات وضمان السعادة أكثر من النظر إليها كمؤسسة ضرورية للبقاء، أصبح الطلاق أكثر شيوعاً. لقد أصبح الطلاق يُعتبر حلاً لعلاقة غير سعيدة لا تلبّي احتياجات شريك واحد على الأقل. وقد أصبحت هذه الحالة متزايدة مع دخول النساء إلى السوق وكسب ما يكفي للبقاء خارج الزواج. في الواقع، كلما زادت ساعات عمل الزوجة (وربما يفترض أنها تحصل على المزيد من المال)، كلما ازداد احتمال طلاقها. (Coleman & Ganong, 1993, p.112)

يلي ذلك تزايد الانحرافات والخيانة الزوجية بنسبة ٥٨.٤% للحضر مقارنة بنسبة ٥١.١% للريف، أيضاً ضعف منظومة القيم والأخلاق بنسبة ٦٤.٢% لأسر الحضر مقارنة بنسبة ٤٠.٤% للريف، أيضاً الصراع بين الأزواج أو بينهم وبين الأبناء بنسبة ٤٢.١% للحضر مقارنة بنسبة ٤٥.٢% للريف، ثم انتشار الأسر ذات العائل الواحد بنسبة ٤٦.٨% في الحضر مقارنة بنسبة ٣٦.٧% في الريف.

ويتوقع الشباب أن تواجه الأسرة العديد من المخاطر الجديدة من بينها: المشاكل الاقتصادية وتعبّر عن ذلك إحدى الحالات بقولها (حضر): "المشاكل المالية وزيادة الأعباء المعيشية وخصوصاً للشباب اللي مش لاقى شغل" وتستكمل: "زيادة الضغوط المالية والإنحلال الأخلاقي سوف يؤدي إلى تفكك الأسر وإنجاب أفراد غير مسئولين وغير قادرين على الإنتاج بل أفراد مستنفذين لا طاقة لديهم لا للعمل ولا الحياة" وبعض الشباب يرى أن خروج المرأة للعمل وانشغالها عن الأسرة سيضعف عملية التنشئة الاجتماعية ويؤثر ذلك على الأجيال في المستقبل وتعبّر عن ذلك إحدى الحالات بقولها(حضر): "مش هيكون فيه أسرة ما الأب مشغول والأم مشغولة مين اللي هايري، اللي معاه هيجيب مربية واللى مش معاه بيرمي في الحضانه وبعد ما يكبر يريوا الأصحاب والننت والشارع...ستتعدم الأخلاق والقيم وكل حاجة وهتنتشر الفاحشة والزنا".

ويرى الشباب أن الطلاق يعد أحد المخاطر التي تواجه الأسرة في الطلاق، وتعبّر عن ذلك إحدى الحالات بقولها (حضر): "ماشوقتش واحدة متجوزة وعائشة مبسوطة وكل أصحابي المتجوزين ياما فى خلافات بينهم وبين أزواجهم ، ياما اطلقوا، الطلاق بيزداد يوم بعد يوم".

كما يرى الشباب أنّ الانحرافات تتزايد مع تأخر سن الزواج وصعوبة تشكيل وتكوين أسرة من جهة وعزوف الشباب عن الزواج من جهة أخرى وتعبّر عن ذلك إحدى الحالات بقولها: "نسبة العنوسة زادت والانحرافات هتزيد لأن هنعاني من ضعف القيم الدينية"، ولكن أي الفئات التي تتعرض لتلك المخاطر بشكل أكبر من غيرها، هل هم سكان المناطق الحضرية أم الريفية أم العشوائية؟ نرى أن هناك اختلافاً بين رؤية الأسر فى الريف والحضر حول هذا الأمر وهو ما سنوضحه فيما يلي:

جدول رقم (٣٢) يوضح الفئات التي تتعرض بشدة للمخاطر وعلاقتها بمحل الإقامة*

إجمالي		محل الإقامة				الفئات التي تتعرض للمخاطر
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٦٥.٨	٢٤٩	٥٥.٣	١٠٤	٧٦.٣	١٤٥	سكان المناطق الحضرية
١٤.٨	٥٦	٢٦.١	٤٩	٣.٦	٧	سكان المناطق الريفية
٥٨.٩	٢٢٣	٥٦.٣	١٠٦	٦١.٥	١١٧	سكان المناطق العشوائية
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		عدد المستجيبين

كالمحسوبة دالة إحصائياً = ٣٨.٦، كالمجدولية = ٥.٩٩١ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢، معامل توافق ٠.٢٦١.

يتبين من الجدول السابق أن هناك علاقة دالة إحصائياً بين محل الإقامة وبين الفئات التي تتعرض بشدة لهذه المخاطر لصالح سكان المناطق الحضرية، حيث بلغت قيمة كالم ٣٨.٦ تحت مستوى معنوية ٠,٠٥ وعند درجة حرية ٢، وتدلل قيمة معامل التوافق ٠.٢٦١ على وجود ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.

ومن الملاحظ تزايد تأثير سكان المناطق الحضرية بنسبة ٧٦.٣% مقارنة بنسبة ٥٥.٣% للريف، يلي ذلك سكان المناطق العشوائية بنسبة ٦١.٥% للحضر مقارنة بنسبة ٥٦.٣% للريف، وأقل النسب كانت لسكان المناطق الريفية بنسبة ٢٦.١% للريف مقارنة بنسبة ٣.٦% للحضر. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ما جاء فى تقرير التنمية البشرية من أن جميع المجتمعات معرضة للمخاطر، ولو تباينت درجات التأثير بالضرر وسرعة التعافي منه بين مجتمع وآخر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤) ويعني ذلك تأثر كل الفئات بدرجات مختلفة بتلك المخاطر سواء كانت أسر ريفية أو حضرية أو أسر تقيم فى المناطق العشوائية. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المخاطر التي تتعرض لها الأسرة سواء فى الريف أو الحضر أو المناطق العشوائية سوف تؤثر سلباً على الأسرة والمجتمع، انظر الجدول رقم (٣٣).

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

جدول رقم (٣٣) يوضح الآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر وعلاقتها بمحل الإقامة*

إجمالي		محل الإقامة				الآثار السلبية
		ريف		حضر		
%	ك	%	ك	%	ك	
٦٤.٢	٢٤٣	٦٤.٣	١٢١	٦٤.٢	١٢٢	إصابة المجتمع بالضعف والتفكك
٥٢.١	١٩٧	٥١.١	٩٦	٥٣.١	١٠١	ضعف قدرة الأسرة على أداء وظائفها
٣٨.١	١٤٤	٣٧.٧	٧١	٣٨.٤	٧٣	سيطرة حالة من القلق والتوتر والصراع
٤٤.٤	١٦٨	٤١.٤	٧٨	٤٧.٣	٩٠	تفكك وانهيار الأسرة
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		عدد المستجيبين

كا^٢ المحسوبة غير دالة إحصائياً = ٠.٤٨ ، كا^٢ الجدولية = ٧.٨١٥ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٣

يتبين من الجدول السابق عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة وبين الآثار السلبية الناجمة عن المخاطر التي يتعرض لها المجتمع في المستقبل، حيث بلغت كا^٢ ٠.٤٨ تحت مستوى معنوية ٠,٠٥ وعند درجة حرية ٣. ويعني ذلك إصابة المجتمع بالضعف والتفكك في كل من السياق الحضري والريفي بنسبة ٦٤,٢% في الحضر مقارنة بنسبة ٦٤,٣% للريف، يليها ضعف قدرة الأسرة على أداء وظائفها بنسبة ٥٣,١% في الحضر مقارنة بنسبة ٥١,١% للريف، ثم انهيار الأسرة بنسبة ٤٧,٣% للحضر مقارنة بنسبة ٤١,٤% للريف.

وهكذا يمكن القول بأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرَّ بها المجتمع أثَّرت في مختلف جوانبه، سواء الجوانب السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، وكانت لتلك التحولات بما صاحبها من خلخلة في التوازن الاجتماعي وتصدع للبناء المعياري ككل انعكاسات خطيرة على الأسرة المصرية، حيث نتج عنها اهتزاز في طبيعة القيم والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، لذا من المتوقع أن يؤدي هذا الأمر إلى ضعف في قدرة الأسرة على أداء وظائفها ومن ثم التوقع بانهيارها.

كما أشارت الأسر في الريف والحضر على سيطرة الخوف والتوتر والقلق في المجتمع وهو ما أكدت عليه إحدى الدراسات والتي أوضحت أن ٦٣,٤% من مجتمع الدراسة يشعرون بالخوف والقلق من المستقبل. (زايد وآخرون، ٢٠١٣، ص ٦٤).

* مجموع النسب أكثر من ١٠٠ لإمكان الإجابة على أكثر من متغير.

جدول رقم (٣٤) يوضح المقترحات والتوصيات لمواجهة هذه المخاطر

إجمالي		ريف		حضر		المقترحات والتوصيات لمواجهة المخاطر
%	ك	%	ك	%	ك	
٤٠.٥	١٥٣	٤٢.٥	٨٠	٣٨.٤	٧٣	التنشئة الاجتماعية السليمة
٧٨.٣	٢٩٦	٧٩.٧	١٥٠	٧٦.٨	١٤٦	الرجوع إلى الدين والتمسك بالأخلاق والقيم والعادات
١٧.٢	٦٥	٢٠.٧	٣٩	١٣.٦	٢٦	عمل ندوات ومحاضرات تثقيفية
١٤	٥٣	١١.٧	٢٢	١٦.٣	٣١	خلق فرص عمل وتخفيض الأسعار
٣٠.٧	١١٦	٤١.٤	٧٨	٢٠	٣٨	الترابط الأسري واحترام الأبناء للآباء
١٧.٢	٦٥	١٧.٥	٣٣	١٦.٨	٣٢	المراقبة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل
١٩	٧٢	٢٠.٧	٣٩	١٧.٣	٣٣	تقليل مطالب الزواج من قبل الأهالي
٣٧٨		١٨٨		١٩٠		إجمالي

٢٤ المحسوبة دالة إحصائياً = ٣٨٣.٠٢، كا الجدولية = ١٢.٥٩٢ تحت ٠.٠٥ ودرجة حرية ٦.

يوضح الجدول السابق بعض المقترحات التي طرحتها الأسر بالريف والحضر لوقاية الأسرة من المخاطر في المستقبل، حيث إن المخاطرة في رؤية أولريش بيك: "تمثل وجوداً ضبابياً محتملاً بشكل ماكر وخبيث ملئ بالإحالات والإشارات، فهي موجودة وغير موجودة، حاضرة وغائبة، مشكوك بها ومتهمة، وفي النهاية من الممكن تخمينها في كل مكان، وتؤسس بذلك سياسة وقائية، حيث يفرض التوقع وقاية".

(بيك، ٢٠٠٦، ص ٣٣٨)

ويعنى ذلك أن (أولريش بيك) يؤكد على ضرورة حماية المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص من المخاطر، ولن يتم ذلك إلا من خلال اتباع سياسة وقائية تحمي البناء الأسري من التفكك وفي سبيل تحقيق الوقاية تمسكت أغلب الأسر بضرورة الرجوع إلى الدين والتمسك بالأخلاق والقيم والعادات والتقاليد بنسبة ٧٩.٧% للريف مقارنة بنسبة ٧٦.٨% للحضر، يلي ذلك التنشئة الاجتماعية السليمة بنسبة ٤٢.٥% للريف مقارنة بنسبة ٣٨.٤% للحضر، يلي ذلك الترابط الأسري واحترام الأبناء للآباء بنسبة ٤١.٤% للريف مقارنة بنسبة ٢٠% للحضر.

إحدى عشر - مناقشة النتائج:

أن الأسرة تشكّل وحدة أساسية في بناء المجتمع، وذلك باعتبار أن وظيفة الأسرة تعد من أكثر الوظائف محورية، حيث تتسع مهامها في بعض السياقات الاجتماعية والمراحل التطورية، لتقوم بوظائف عديدة بالنسبة للفرد والمجتمع، فهي التي تقدم للفرد الدعم العاطفي والاقتصادي، بل إننا نجدها تحدد مكانته في بعض السياقات الاجتماعية كالأطر الريفية، إضافة إلى أنها تؤدي وظائف بالنسبة للمجتمع، فهي تقوم بالتنشئة الاجتماعية لأعضائه، كما تتولى نقل التراث من جيل إلى آخر. غير أننا لاحظنا من تحليل نتائج الدراسة الميدانية اتفاق كل الأسر في الريف والحضر سواء جيل الآباء أو الأبناء على أن النظام الأسري يواجه

العديد من المخاطر الاجتماعية الجديدة، وأن هذه المخاطر تستهدف الأسرة بالأساس وتتكثف على ساحتها، وذلك باعتبار أن الأسرة هي الوحدة المحورية في بناء المجتمع، ومن المخاطر التي تواجهها الأسرة ومن المتوقع تزايدها في المستقبل تغيير الرغبة بالزواج وتشكيل الأسرة ، ويؤكد ذلك على أن الأسرة ليست مؤسسة ثابتة، ولكنها وحدة يجري إعادة تشكيلها في ضوء ما تتعرض له من تغيرات وتحولات أثرت على بنائها ومن بين تلك التغيرات التي أثرت عليها بالسلب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها عالمنا المعاصر، وتعاني منها مجتمعاتنا. حيث لم تُعدّ الاقتصاديات تنتج فرص عمل ملائمة ولا دخولا كافية، ومن ثم تزايدت الأعباء المادية على جيل الآباء والأبناء في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وتعد البطالة أحد المخاطر الاجتماعية التي تهدد البنيان الاجتماعي لما لها من آثار كبيرة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على المجتمع ومكوناته. ويرى "أولريش بيك" أن المجتمعات اليوم انتقلت من المرحلة الصناعية إلى مرحلة مجتمع المخاطر، ولقد حدث ما يسمى "بعولمة مجتمع المخاطر" والتي تعني انتقال ظواهر مثل الفقر والأزمات الاقتصادية خارج إطار المجتمعات المتقدمة إلى مجتمعات العالم الثالث والتي تعد مصادر دينامية عملية العولمة هذه. (حمزاوي، ٢٠٠٥، ص ١٣٨).

يضاف إلى ذلك الاختراق الثقافي الذي وقع لمجتمعاتنا، والذي أوجد كثيرا من السلوكيات التي يمكن أن تقدم إشباعا بديلة للأسرة. ويرى (أولريش بيك) أنّ هناك تطورات واضحة حصلت على امتداد جيل حيث اتسع حقل الممكنات، نتزوج، وفي أي وقت نعيش سوياً بدون زواج أو نتزوج دون العيش سوياً، نستقبل أو نربي طفلاً داخل العائلة أو خارجها ، ومع من نعيش معه، أو مع من نحب ولكنه يعيش مع أخري وهكذا(بيك، ٢٠٠٩، ص ٢٥٩) ، فالزواج الآن قد تخلص من أن يكون عملية اجتماعية تساعد في إنجازه عائلة التوجيه والجماعة القرابية الأوسع، وتحوّل إلى كونه اختياراً وسلوكاً فردياً على الفرد أن يتحمّل جملة أعبائه. وهي الظروف التي تجعل الشباب يجفل من تحمل هذه الأعباء، يضاف إلى ذلك تأخر السنّ الذي يتمكن في إطاره الشباب من تحقيق ذاته، من حيث الدخل اللازم لتشكيل أسرة. وارتباط الزواج بمجموعة من المفاهيم التي أصبحت تشكّل خطراً على البناء الأسري والتي ذكرها جيل الشباب والتي من بينها أن الزواج أصبح: عبء- مسئولية- مشكلة - ضغط- تكلفة. ويرى أولريش بيك إلى أن فكرة تأثيث الأسرة أصبحت مرتبطة بمخاطر عدة من بينها: أن العيش داخل العائلة يعني محاولة التغلب باستمرار علي العقبات الخاصة بالعمل والتأهيل والواجبات المرتبطة بالأطفال والعمل المنزلي، لذلك نرى ظهور نمط: "العائلة المفاوضة لأمد طويل" حيث الأفراد في داخلها يستقلون ذاتياً ويبرمون عقدا للخضوع مقابل بدل عاطفي منظم جداً وقابل دائماً للمراجعة (بيك، ٢٠٠٩، ص ١٩٠). وهو الأمر الذي يدفع بهم إلى العزوف عن تشكيل أسرة، حيث لم يعد في العمر كثير، لذلك تأكلت قيمة الأسرة في مخيلة الشباب، فلم تُعدّ الأسرة في نظرهم ساحة للدفع والسكينة والاستقرار، بل هي مدخل لتحمل الأعباء والمعاناة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البحث عن شريك عن طريق مواقع التواصل أصبح هدفاً من أهداف التكنولوجيا التي يستخدمها الشباب، وتعد تلك الظاهرة من تبعات العولمة، فقديمًا كان الرباط الأسري هو

الذي ينظم عملية اختيار الشريك، هذا الرباط فقد حالياً كثيراً من تأثيره وفاعليته، فلم يعد عائق البعد الجغرافي بالأمر المعوق، حيث أصبح العالم يعيش الآن كما لو كان في قرى كبيرة متجاورة، ولقد ترتب على ذلك اتساع مجال التعارف وخاصة من خلال بعض المواقع وهي أمور بدأت تتطور خلال الآونة الأخيرة بشكل كبير. (بيك، غرنزهايم، ٢٠١٤، ص ٤١).

ومن هذا المنطلق اختلفت المعايير التي يستند إليها الشباب في الاختيار للزواج، حيث أكدوا على سيطرة معيار المال والجمال، باعتبارهما معيارين أساسيين في الإختيار، فلقد كانت نوعية الحياة التي كانت تقودها الأسرة في الماضي بسيطة ومحدودة، ومن ثم فقد كانت احتياجاتها المادية والاقتصادية محدودة، إذ لم تكن الثقافة الاستهلاكية قد تدفقت إلى الحياة الأسرية، وهو التدفق الذي نشر قيم المصلحة والمنفعة والفردية على ساحة الحياة الأسرية، وخلع القناعة عنها، وتصاعدت المادة- في ظل عصر العولمة وما طرحته من قيم- أعلى سلم القيم، بالإضافة إلى التعظيم من قيمة الجمال والمظهر الخارجي والتي تُعدُّ أحد سمات عصر ما بعد الحداثة.

ومن المخاطر التي تواجه الأسرة أيضاً التغيرات التي طرأت على أدوار كل من الرجل والمرأة أو الزوج والزوجة والتي أدت إلى تغير النظرة لقيمة الأسرة وأهمية تأنيثها، حيث طرحت العولمة أفكاراً وصوراً جديدة لكل من الرجل والمرأة، ترتب عليها اختفاء صورة المرأة والرجل التقليدية، وضعف سلطة الرجل في مقابل تزايد قوة المرأة وقدرتها على القيام بدور الرجل ودورها معاً، فلقد حدث تبادل في أدوار كل من الرجل والمرأة فما كان يقوم به الرجل تقوم به المرأة وما كانت تقوم به المرأة أصبح من المرغوب أن يقوم به الرجل، وذلك على خلاف الماضي حيث كانت تتميز الأسرة بوضوح التدرج العائلي من حيث المكانات والأدوار، وطبيعة الالتزامات المرتبطة بكل منها، ولا يعني هذا التدرج علو مكانة على أخرى، بقدر ما كان يعني تماسك الأدوار الأسرية وتداخلها، بحيث نجد أنه بمجرد أن يبدأ أحد الأدوار في الفعل والفاعلية، فإن ذلك يدفع الأدوار الأخرى إلى انطلاق الأداء، ففي العائلة التقليدية كانت المكانات الأعلى يشغلها الزوج والزوجة، وإن كان لكل منهما مجال فاعليته، ففاعلية الأب هي السعي والعمل للحصول على دخل تشبع به الاحتياجات الأسرية التي تعتمد عليه، بينما تكمن فاعلية الأم أو الزوجة في تشكيل نوعية الحياة الأسرية، بما تحصل عليه من دخل نتيجة عمل الرجل. يضاف إلى ذلك أن الأم هي التي كانت تقوم بالتنشئة الاجتماعية للأبناء في الصغر، إلى أن يتولى الأب بدوره القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، أما الأبناء فقد كانوا يشغلون مكانة أدنى، ويقومون بأدوار أقل فاعلية، غير أنه بسبب اختراق الثقافة الغربية لفضائنا الثقافي، فإننا نجدها قد طرحت صيغة جديدة لتوزيع المكانات والأدوار، حيث الاتجاه إلى الإطاحة بالتدرج التقليدي للأسرة، بحيث تصبح المكانات والأدوار متجانسة تقريباً، فقد خرجت المرأة إلى العمل وأصبح لها دخلها الخاص، وبهذه القاعدة الاقتصادية المستقلة بحثت عن الاستقلال أو المساواة الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة، الأمر الذي فرض حالة من الفوضى أو الحاجة إلى إعادة الترتيب للأدوار الأسرية، فلم يعد هناك تسلسل هرمي للعلاقات، فهناك تزايد في مشاركة المرأة للرجل في عملية اتخاذ القرار، كما أصبح الأبناء شركاء في هذا الأمر، وفي

هذا السياق بدأ تنظير النوع الاجتماعي يتدفق إلى ساحة الحياة الأسرية، والذي ساهم أيضا في تضيق المسافة بين الأجيال بفعل تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، وفي قلب حالة إعادة الترتيب هذه بدأت تبرز الفردية والمصالح الأنانية على ساحة الحياة الأسرية، سواء بين الزوج والزوجة، أو بين الآباء والأبناء، الأمر الذي انعكس على قيمة الأسرة بالنسبة لأعضائها، الذين وجدوا بدائل كثيرة لإشباع حاجاتهم خارج الحياة الأسرية، مما أدى إلى تدني قيمة الأسرة بالنسبة لهم، وشكل هذا الوضع أحد المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تؤثر على البناء الأسري وطبيعة العلاقات فيه.

ومع تزايد التصنيع والتكنولوجيا تحول بناء الأسرة التقليدي (الأسرة الممتدة) الي الأسرة الزوجية أو الأسرة النوواة، وهذا يعني تقلص حجم الأسرة، وحصول الأبناء على حرية أكبر، وضعف الروابط الأسرية، وعند محاولة الأسرة التوافق مع الوضع الجديد فإنها تفقد كثيراً من وظائفها السابقة وخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، مما أدى الى ظهور مخاطر اجتماعية جديدة تهدد الأسرة منها: تزايد مشاركة المرأة للرجل من خلال عملها في الإنفاق، ويعني ذلك أنه لم يعد الرجال هم المزودون الاقتصاديون الوحيدون، ولم تعد النساء موطناً لرعاية أسرهن على الدوام، ويؤكد (أولريش بيك) على أن الأجر الذي تحصل عليه المرأة من العمل ليس له قيمة مادية فقط، وإنما اجتماعية ورمزية، فهو يغير علاقات السلطة داخل الأسرة ، مما يؤدي إلى امتداد حركة الفردنة لدرجة إدخالها في قلب العلاقات العائلية". (بيك ، ٢٠٠٩، ص ٢٠٢)

أيضا من المتوقع حدوث تغير في الوظيفة الاجتماعية، حيث يتوقع جيل الآباء والأبناء أن تضعف قدرة الآباء على فرض الضوابط الاجتماعية من خلال عملية التنشئة، وذلك نتيجة لإتشغال الآباء عن الأبناء بالعمل، وقيام مؤسسات أو أشخاص آخرين بتلك العملية كالحضانات أو الخادمت أو وسائل الإعلام. ولقد أشار (أولريش بيك) إلى أن تردّي أوضاع الأسرة والمؤسسات القائمة على عملية التنشئة الاجتماعية سوف يؤدي إلى إنتاج سياقات اجتماعية خطيرة تهدد في حال اتساع سلبياتها إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي للمجتمع واستقراره.

ومن التغيرات التي ستطرأ على العلاقات داخل الأسرة تزايد انفصال الأبناء عن أسرهم، وخاصة الأسر الممتدة في الريف والتي كان من المعتاد أن يظل الأبناء فيها بعد زواجهم، حيث تأثرت علاقات التضامن التي كانت قائمة بين الآباء والأبناء بسبب اتجاه الأبناء إلى التعليم وضعف القيم التي كانت تدعم الترابط الأسري، ويرى (أولريش بيك) أن أحد المخاطر التي ستواجه الأسرة هو تزايد نسبة الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم (بيك، ٢٠٠٩، ص ٢٦٠).

ويمكن القول بأنّ هناك ظروفاً اجتماعية طرأت على مجتمعنا أدت إلى حدوث هذا التغيير، من بينها: اشتغال المرأة، التعليم، ظهور الأسر صغيرة الحجم، وارتفاع مستوى الطموح، والأخذ بمظاهر الحضارة الغربية، وزيادة الاتجاه نحو قبول المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما

ذهب إليه أنتوني جينز في كتابه "عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا وأشار فيه إلى أن العولمة تشكل اللحظة الراهنة في عالم اليوم، وأن الانفلات هو أحد سمات العولمة، كما أن الحركة والتغيرات فيه لا تخضع لسيطرة البشر بشكل كامل (جينز، ٢٠٠٥، ص ١٠٠)

وعندما نتعرض لمقومات الحياة الأسرية التي تساعد في المحافظة على استقرارها فأنا نجد أنّ الدعامة الأولى هي ضرورة توفير القيم الروحية داخل الأسرة، فالأسرة بمثابة الحارس والحكم والرقيب في حياة الفرد وهي أولى المؤسسات التربوية وأهمها في نمو الخلق، ولكن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرّ بها المجتمع المصري أثرت على بنية الثقافة والقيم وظهرت حالة من اللامعيارية، وسقطت عن الأسرة وجود قيم أو معايير مشتركة. لقد أصبح أفراد الأسرة يعيشون مع بعضهم كأنهم في مركز دائرة، ظهورهم إلى بعضهم البعض ووجوههم شطر محيط الدائرة وانعدام الود والتفاعل المشترك بينهم. فالأسرة لم تعد وحدها مؤسسة التنشئة الاجتماعية، بل تزايدت مساحة وجود البشر خارج نطاق الأسرة مادياً أو معنوياً على حساب تقلص مساحة وجودهم مع بعضهم البعض، ولقد كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على القيم المنظمة للحياة الأسرية، فقد برزت القيم الفردية على حساب القيم الجماعية، وبرزت ثقافة الجنس والغرائز، فالجوانب الروحية التي كانت تشكل غذاء معنوياً للبشر ضعفت، ولم تعد قادرة على كبح جموح الغرائز، كما ضعفت كثير من القيم التي كانت تشكل صمام أمان للبناء الأسري مثل قيم الطاعة، والاحترام والشرف، والتماسك والترابط، ويُعد ذلك الأمر في رأي (أولريش بيك) أحد المخاطر الاجتماعية الجديدة التي يواجهها البناء الأسري، حيث ظهرت منظومات قيمية بالغة الفردية، وتزايدت مساحة حرية الفرد وإمكانات حركته، وأصبح الفرد هو في ذاته وبدون الرجوع إلى سلطات عليا ميتافيزيقية يحدد الصواب والخطأ، النافع والضار، الحق والواجب. (حمزاوي، ٢٠٠٥، ص ١٣٥)

ومن هذا المنطلق من المتوقع في ظل ما يمر به المجتمع من تحولات على الجانب الاجتماعي والاقتصادي أن تستمر الأوضاع الراهنة وأن تواجه الأسرة العديد من المخاطر والتهديدات الجديدة والتي من أبرزها استمرار ارتفاع معدلات الطلاق، وتعتبر ظاهرة الطلاق مؤشراً على تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع، وذلك باعتبار أنّ الأسرة تشكّل أكثر الوحدات محورية في بناؤه. وإذا كان الطلاق يعني تفكيك بناء الأسرة، فإن انهيار الأسرة مدخل لتفكيك بناء المجتمع. ويدخل في هذا الإطار المضامين التي تبثها الفضائيات وتكنولوجيا المعلومات، وفرص الانحراف التي تندفق من خلال هذه الآليات، إذ تضخ هذه الآليات مضامين تقوى وتوسع من شأن قوة الغريزة في بناء الإنسان، في ظل منظومة قيمية وأخلاقية ضعيفة غير قادرة على أن تنظّم التفاعل الاجتماعي سواء داخل نطاق الأسرة أو خارجها.

ويري أولريش بيك أن هذه المخاطر سيعاني منها سكان كافة المجتمعات بدرجات متفاوتة ، وسوف تشكل تلك المخاطر تهديدا اجتماعيا لا خلاص منه لا للأغنياء ولا للأقوياء. (بيك، ٢٠٠٩، ص ٤٥) ، ويعني ذلك تأثر كل الفئات بدرجات مختلفة بتلك المخاطر سواء كانت أسر ريفية أو حضرية أو أسر تقيم في المناطق العشوائية.

اثنا عشر - التوصيات:

يمكن للمتأمل في النتائج السابقة الوقوف على حجم المخاطر الاجتماعية الجديدة التي تواجهها الأسرة المصرية، الأمر الذي يستوجب تأسيس آليات اجتماعية ونفسية وتربوية وإرشادية للتدخل لحماية الأسرة من التفكك والإنهيار ، وإدارة وتحليل المخاطر الاجتماعية التي تواجهها أو التي يمكن أن تواجهها الأسرة في المستقبل وذلك من قبل مختلف الجهات المعنية ، إذا أن هذا من شأنه فرض سياجٍ حول هذه المشكلة حتى لا تتفاقم، وسنعرض فيما يلي لتلك الآليات والجهات المنوط بها وضعها وتنفيذها على النحو التالي:

١- الحكومة بمؤسساتها المختلفة:

أ- أن تضع الحكومة من ضمن اهتماماتها حماية البناء الأسري من أى مخاطر يواجهها أو من المحتمل أن يواجهها وأن تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: تكوين أسرة مهيأة لمواجهة تحديات الحياة الزوجية، إعلاء قيم المحافظة على استقرار واستدامة الأسرة وتماسكها، توفير مناخ صحي وسليم يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوط الحياة، الارتقاء بقدرات الأسرة المصرية لبناء أجيال واعدة تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والوطن، معترزين بهويتهم الوطنية، و متمسكين بالقيم والمبادئ والأخلاق النبيلة، تحقيق السعادة للأسرة المصرية من خلال التلاحم والتماسك الأسري، وذلك من خلال:

أولاً- إنشاء مرصد أسريّ أو مركز لإدارة وتحليل المخاطر الاجتماعية الأسرية يتضمن بيانات عن الأسرة: عدد الأسر بكافة أشكالها - عدد أفرادها- مكان السكن- نوعية السكن- احتياجات الأسرة- مشكلاتها أو القضايا التي تواجهها الأسرة، أيضا يتضمن المرصد مؤشرات للتقييم (الواقع الحالي- القضايا- الآثار)، ويتولى مهمة تأسيس المرصد وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والمجلس القومي للطفولة والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للسكان).

ثانياً- تحديد جهة محلية معنية بتقديم الخدمات والاستشارات الأسرية بكل محافظة.

ثالثاً- تتولى وزارة التضامن الاجتماعي تفعيل دور مكاتب التوجيه والإرشاد الأسري في كافة محافظات مصر، والتي يلقي على عاتقها حماية البناء الأسري من التفكك والانهار من خلال وضعها لبرامج قائمة على الاهتمام بالجانب الوقائي والعلاجي ونشر الثقافة الزوجية والوعي بمتطلبات الحياة الزوجية بين الشباب، من أجل إكسابهم متطلبات الدور الذي سيقومون به.

رابعاً- إطلاق برنامج تأهيل المتخصصين في مجال التدريب والإرشاد الأسري.

خامساً- تعزيز دور المؤسسات الدينية والقانونية والنفسية والاجتماعية، والتنسيق بينها بهدف تقديم المساندة الداعمة للأسر غير المستقرة أو المهددة بعدم الاستقرار.

سادساً- إعداد دليل إرشادي موحد للأسرة على مستوى الدولة يوضح الحقوق والواجبات الأسرية ويؤكد على أهمية الشراكة والتعاون بين أفراد الأسرة في المسؤوليات ويمكن أن يتضمن الدليل المحاور التالية: حقوق وواجبات أفراد الأسرة- أدوار أعضاء الأسرة- كيفية تعويض الأدوار في الحالات الإستثنائية- الإطار العام لتقديم الرعاية في اطار الأسرة- نماذج لمشكلات متوقعة وكيفية مواجهتها.

٢- منظمات المجتمع المدني:

أ- نشر الوعي بين الأهالي لعدم المغالاة في شروط الزواج وذلك من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، حتى لا يحدث عزوف عن تشكيل الأسرة ومحاولة إشباع الرغبات خارج إطار الزواج.
ب- إطلاق برامج توعوية وثقافية عن أهمية دور الأب والأم في الأسرة وتوضيح مسؤوليات كل منهما على أن تتضمن تلك البرامج رسائل حول: التواصل- التوافق بين الوالدين- تخصيص الوقت الكافي لرعاية الأبناء- غرس حب تحمل المسؤولية في الأجيال الصغيرة لكي يكونوا قادرين ومؤهلين على مواجهة أعباء الحياة بعد الزواج- بناء شخصية سليمة للأبناء.

ج- إطلاق مبادرة لتعزيز التماسك الأسري تتضمن طرح ومناقشة القضايا التي لها تأثير سلبي على البناء الأسري مثل: قضية عمل المرأة خارج المنزل، العمل المنزلي، تربية الأبناء، الإنفاق...من خلال عقد لقاءات في الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب والنوادي ومؤسسات العمل تحت اشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

٣- الأسرة نفسها:

أ- العلاقات والشعور المتبادل بين أفراد الأسرة (الأب و الأم) له أهمية كبرى، وذلك لأن هذا الشعور إذا اكتنفه أي عقبات أو صادفه أي انحلال أصبحت العلاقات داخل الأسرة مضطربة، مما يؤدي إلى انحلال وتفكك الأسرة وحرصاً على أن يكون الشعور المتبادل بين أفراد الأسرة شعوراً يسوده الاطمئنان والشعور بالمسؤولية وحفظ كيان الأسرة يجب مراعاة ما يأتي:

أولاً- تعقد الأسرة اجتماعاتٍ أسبوعيةً لجميع أفرادها حيث يتم في تلك الاجتماعات مناقشة شؤون الأسرة ودراسة مشاكلها وكذا المشاكل التي تصادف كل فردٍ من أفراد الأسرة فقد يتكلم الأب مثلاً عن بعض الصعوبات التي تصادفه في العمل وتتكلم الأم عن شؤون المنزل ويتكلم الأولاد عن المشاكل التي تصادفهم في البيئة والجيرة وهكذا نجد أن هذا الاجتماع يساعد على قُرب وجهات النظر ويجعل العواطف متبادلةً بشكل صريح صادق.

ثانياً- أن يساهم جميع الأفراد في الأسرة مساهمة إيجابية في رسم وتخطيط وتنفيذ برامج الأسرة.

ثالثاً- الحرص على الترفيه الأسري بشكل دائم لتفريغ الشحنات والطاقات السلبية التي تتكوّن نتيجة ظروف العمل القاسية وكذلك الدراسة للخروج من روتين الحياة اليومية، ويمكن تنفيذ ذلك بسهولة عن طريق تحديد يوم العطلة الأسبوعية للذهاب إلى النادي مثلاً بشرط أن يشترك أفراد الأسرة في عمل شئٍ واحد مثل الاشتراك في لعبة معينة يحبها الجميع أو الذهاب للسينما، أو حتى الخروج للتسوق.

٤- القطاع الخاص:

أ- تتولي وزارة القوي العاملة مع القطاع الخاص طرح أفكار لمشروعات جديدة تساعد على خلق فرص عمل للشباب في ظل ارتفاع معدلات البطالة.

ب- دعم الشباب والأسر الفقيرة مادياً من خلال: المساعدات الاجتماعية، منح الزواج، الدعم المالي للمشروعات.

فهرس المراجع

أ- الكتب العربية:

- ١- بدوي، أحمد ذكي. (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان للطباعة والنشر.
- ٢- زايد، أحمد. (٢٠١١). الأسرة العربية في عالم متغير. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.
- ٣- زايد، أحمد. وآخرون. (٢٠١٣). الآطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.
- ٤- عبد الحي، رمزي أحمد. (٢٠٠٦). نحو مجتمع إلكتروني. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة.
- ٥- عزب، عمرو محمد. (٢٠١٥). صورة الأسرة في الصحافة المصرية: رؤية الواقع وتشكيل المستقبل. دار العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.
- ٦- ليلة، علي وآخرون. (٢٠١٣). دليل الأسرة في الإسلام. الجزء الأول. دار الإفتاء المصرية. القاهرة.
- ٧- ليلة، علي. (٢٠١٥). النظرية الاجتماعية: آليات التماسك الاجتماعي. الكتاب الثالث. مكتبة الأنجلو. القاهرة.

ب- كتب مترجمة:

- ٨- بيك، أولريش. غرنزهايم، إليزابيث بك. (٢٠١٤). الحب عن بعد: أنماط حياتية في عصر العولمة. ترجمة: حسام الدين بدر. منشورات الجمل. بيروت. لبنان.
- ٩- بيك، أولريش. (٢٠٠٦). مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود. ترجمة: علا عادل وآخرون. المركز القومي للترجمة. القاهرة.
- ١٠- بيك، أولريش. (٢٠٠٩). مجتمع المخاطرة. ترجمة: جورج كتورة، إلهام الشعراني. المكتبة الشرقية. بيروت. لبنان.
- ١١- جيندز، أنتوني. (٢٠٠٥). عالم منفلت: كيف تشكل العولمة حياتنا، ترجمة: محمد محيي الدين، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ١٢- جيندز، أنتوني. (٢٠٠٥). علم الاجتماع. ترجمة: فايز الصياغ. المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- ١٣- روبيرتس، تيمونز. هابت، أيمي. (ديسمبر ٢٠٠٤). من الحداثة إلى العولمة: رؤي ووجهات نظر في قضية التطور والتغير الاجتماعي، ترجمة: سمر الشيشكلي. الجزء الثاني. عالم المعرفة. الكويت.
- ١٤- سكوت، جون. مارشال، جوردن. (٢٠١١). موسوعة علم الاجتماع. ترجمة: محمد الجوهري وآخرون. المجلد الثالث. المركز القومي للترجمة. القاهرة.
- ١٥- سيم، ستيوارت. (٢٠١١). دليل ما بعد الحداثة: تاريخها وسياقها الثقافي. ترجمة: وجيه سمعان عبد المسيح. الجزء الأول. ع ١٠٧٠. المركز القومي للترجمة. القاهرة.

ج- دوريات ومؤتمرات علمية:

- ١٦- أبو زيد، سعاد محمد مكي. (٢٠١٣). "التغير في بناء السلطة داخل الأسرة العربية: تحليل ثان لمعطيات متاحة". مجلة كلية الآداب. جامعة بنغازي. ع ٣٧.

- ١٧- الأمم المتحدة.(٢٠٠١). "الشراكة فى الأسرة العربية". سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنمية (٣١). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا. نيويورك.
- ١٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). "التعداد العام للسكان"، عدد السكان طبقا للحالة الزوجية والنوع لشيخات وقرى وأقسام ومراكز محافظة الإسماعيلية.
- ١٩- المناور، فيصل حمد. (٢٠١٥). "المخاطر الاجتماعية". جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط، مج ١٣. ع ١٢٤. القاهرة.
- ٢٠- المهدي، سلوي محمد. (٢٠١٧). "المورثات الثقافية والتغير فى نظام الزواج: دراسة ميدانية مقارنة بين المجتمعين المصري والسعودي"، حوليات آداب عين شمس، مج 45، عدد يناير - مارس.
- ٢١- بربري، سحر حساني. حمزة، بسنت خيرت. (٢٠١٦). "العنف الجنسى ضد المحارم: دراسة ميدانية على عينة من الضحايا". المجلة العربية لعلم الاجتماع. ع ١٨. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة
- ٢٢- حمزاوي، عمرو.(أبريل ٢٠٠٥). "من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر: دراسة فى تحولات القيم العالمية- عالم أفكار أولريش بيك كنموذج". مجلة النهضة. مج ٦-٤. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. القاهرة.
- ٢٣- خلف، مصطفى. الخواجة، محمد ياسر. (يوليو ٢٠٠٩). "الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعي". المجلة العربية لعلم الاجتماع. ع ٤٤. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.
- ٢٤- زايد، أحمد. (يولية ٢٠٠٨). "الأسرة العربية". المجلة العربية لعلم الاجتماع. ع ٢٤. المركز القومي للبحوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.
- ٢٥- زايد، أحمد. (٢٠١٣). " التخطيط لآليات إدارة المخاطر: الأزمات فى السياسات الاجتماعية". منشور فى : "إشكاليات السياسات الاجتماعية فى إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليج". سلسلة الدراسات الاجتماعية: ع ٨٠. المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المنامة. البحرين.
- ٢٦- زيتوني، عائشة بيه. (٢٠١٧). "التغير الاجتماعي وأثره على الأسرة وشخصية الأبناء". مجلة دراسات وأبحاث. ع ٢٨. جامعة الجلفة. الجزائر.
- ٢٧- طيرشي، كمال. (٢٠١٧). "المتغيرات فى عالم الغد: مراجعة كتاب : آلفين توفلر - صدمة المستقبل". مجلة استشراف للدراسات المستقبلية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.
- ٢٨- عنبي، عبد الرحيم. (٢٠١١). ملخص بحث لنيل الدكتوراه: " الأسرة القروية والتحويلات السوسيو إقتصادية دراسة سييسولوجية ميدانية: بني عمير الشرقيين بني ملال نموذجا". ع ١٤. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة ابن زهر. المغرب.
- ٢٩- غنية، شليغم. فضيلة، حماني. (٢٠١٣). "الاتصال الأسري والواقع الاجتماعي المعاصر". منشور فى: الملتيقي الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة فى الأسرة من ٩-١٠ أبريل ٢٠١٣. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قسم العلوم الاجتماعية. الجزائر.

٣٠- ليلة، علي(٢٠٠٤). "تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها: المتغيرات الفاعلة". منشور في: واقع الأسرة في المجتمع" تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة". جامعة عين شمس . من ٢٦-٢٨ سبتمبر.

٣١- ليلة، علي. (٢٠١٣). " مؤشرات قياس فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر " . منشور في : إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الدراسات الاجتماعية : ع ٨٠.المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المنامة. البحرين.

٣٢- مدان، نعيمة. (٢٠١٦). "التحضر وتأثيره على تغير نمط الأسرة الجزائرية إلى نمط الأسرة النووية". مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية. ع ٩ . جامعة نواكشوط . كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

٣٣- يحي، أسماء . (٢٠١٦). "الأسرة الجزائرية: إطلالة على الواقع واستشراف للمستقبل على ضوء بعض التحولات والمتغيرات" ع٧٤ . مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. الجزائر.

٣٤- هريدي، عادل محمد . (٢٠١٠). "المنافع والأعباء الشخصية المدركة للزواج لدى اليافعين صغار الشباب: دراسة إستكشافية". المؤتمر الإقليمي الثاني لعلم النفس. رابطة الأخصائيين النفسيين. القاهرة.

د- رسائل علمية:

٣٥-أحمد، رشا السيد. (٢٠٠٨). "التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على أوضاع المرأة العاملة في المجتمع المصري: دراسة ميدانية في مدينة المنصورة". أطروحة دكتوراة. كلية الآداب. قسم علم الاجتماع. جامعة المنصورة.

٣٦- سعيد، أبناس أنور.(٢٠٠٧). " تأثير العولمة على تعميق الفجوة بين الأجيال". أطروحة دكتوراه. كلية الآداب. قسم علم الاجتماع. جامعة عين شمس .

ه- المراجع الأجنبية:

37- Abbasi-Shavazi, Mohammad Jalal . McDonald, Peter. Hosseini-Chavoshi, Meimanat. (2009). the Fertility Transition In Iran: Revolution and Reproduction . Springer Netherlands. London.New York.

38- Bruce, Steve. Yearley, Steven. (2006). The Sage Dictionary of Sociology. Thousand .London. New Delhi.

39-Blau , Francine. Kahn, Lawrence. Waldfoegel, Jane.(2000). Understanding young women's marriage decisions:the role of labor and marriage market conditions . Industrial and Labor Relations Review. Cornell University, vol. 53(4)

40- Coleman , Marilyn & Ganongm, Lawrence H.(1993). Families and Marital Disruption, in: Brubaker, Timothy H. Family Relations: Challenges for the Future.

41- Eltigani , Eltigani E.(Jun. 2000). Changes in Building Patterns in Egypt and Morocco: A comparative Analysis. International Family Planning Perspectives. Vol.26. No.2.

42- Fish , Linda Stone and Osborn, Janet L. (Oct 1992). Rapists Views of Family Life: A Delphi Study . Family Relations . National Council on Family Relations. Vol .41. No.4.

43- Fowler ,Aubrey R. , Gao , Jie and Carlson, Les .(2010). Public Policy and the Changing Chinese Family in Contemporary China: the Past and Presents Prolog. Journal of Macromarketing . Vol.30. issue.4.

- 44- Hull, Terence H .(March 2003) . Demographic Perspectives on the Future of the Indonesian Family. Journal of Population Research. Vol. 20. Issue.1.
- 45- Huber, Joan. (1993). Gender Role Change in Families: A Macrosociological View . in: Timothy H. Brubaker, Family Relations: Challenges for the Future.
- 46- Kabakova , Maira and Maulsharif , Mira.(2013). Transformation of Social Roles and Marital Relations in Modern Kazakhstan: Social-Psychological Analysis. Procedia - Social and Behavioral Sciences. 82.
- 47- Krone , Kathleen J.(2006). Schrodtt, Paul &. Kirby, Erika L. Structuration Theory: Promising Directions for Family Communication Research, in: Braithwaite, Dawn O & Baxter , Leslie A. Engaging Theories in Family Communication: Multiple Perspectives. SAGE Publications. Inc
- 48- Marzec,Arkadiusz(2015). Transitions and Threats to Family from the Standpoint of People in Their Thirties. Pedagogika Rodziny. Family Pedagogy. No 5(2).
- 49- Mohammad,Noor(2006). Socio-Economic Transformation Of Scheduled Castes In Uttar Pradesh, Concept publishing Company. New Delhi.
- 50- Parke , Ross D.(2013). Future Families: Diverse Forms. Rich Possibilities. John Wiley & Sons, Inc.
- 51- Schmidt , Lucie.(Sep 2005). the Future of the family By Moynihan, Daniel P. Journal of Economic Literature. Vol .43. No.3.
- 52- Voydanoff, Patricia. (1993). Work and Family Relationships. in: Timothy H. Brubaker. Family Relations: Challenges for the Future
- 53- Vilić, Dragana(December 2011). The family in the context of contemporary social changes. Sociological discourse. year 1. number 2.
- 54- Zartler , Ulrike.(2014). Children's Imagined Future Families: Relations between Future Constructions and Present Family Forms in Austria SAGE Publications. Inc.Vol. 22. Issue. 4.

ز - مواقع الكترونية:

٥٥ - البوابة الإلكترونية لمحافظة الإسماعيلية. <http://www.ismailia.gov.eg>